

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مدرسة دكتوراه القانون و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2012-2001

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص : التنظيم و السياسات العامة

إشراف الأستاذة :

د/ بن يوسف نبيلة

إعداد الطالب :

قميحة رابح

لجنة المناقشة

الدكتورة : عكاش فضيلة أستاذ محاضر أ جامعة مولود معمري رئيسا

الدكتورة : بن يوسف نبيلة أستاذ محاضر أ جامعة مولود معمري مقرا

الدكتور : لعروسي رابح أستاذ محاضر أ جامعة الجزائر 03 ممتحنا

السنة الجامعية : 2014/2013
1435/1434

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ
(4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5))

سورة العلق

"إذا قدر لإمكانياتي المتواضعة
وتجاربي المحدودة أن تجعل جهودي
خير كاملة، فإن هذه الجهود على أي
حال ستمهد السبيل أمام إنسان آخر
بإمكانياته أفضل، ليحقق ما عجزت أنا
عن الوصول إليه"

ماكيا فيلي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مدرسة دكتوراه القانون و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2012-2001

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص : التنظيم و السياسات العامة

إشراف الأستاذة :

د/ بن يوسف نبيلة

إعداد الطالب :

قميحة رابح

لجنة المناقشة

الدكتورة : عكاش فضيلة أستاذ محاضر أ جامعة مولود معمري رئيسا

الدكتورة : بن يوسف نبيلة أستاذ محاضر أ جامعة مولود معمري مقرا

الدكتور : لعروسي رابح أستاذ محاضر أ جامعة الجزائر 03 ممتحنا

السنة الجامعية : 2014/2013
1435/1434

إهداء

إلى جميع أفراد أسرتي : أمي ، أبي ، إخوتي

إلى جميع أصدقائي

إلى زملائي في العمل

إلى عمال مكتبة جامعة جيجل

إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل إلى النور

إلى الذين رفعوا معنوياتي و لو بكلمة طيبة

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

رابح قميحة

شكر و تقدير

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و علي والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " سورة النمل : الآية 19

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، أحمده و أثني عليه كما ينبغي لجلاله إذ أعانني و يسر لي السبيل حتى فرغت بتوفيقه من إعداد هذه المذكرة و أجد علي لزاما إلحاق الفضل بأهله ، فإنه يشرفني أن أسجل بالشكر و العرفان و الإمتنان ، فائق تقديري إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة : بن يوسف نبيلة علي تفضلها بالإشراف علي هذه المذكرة ، و عرفانا مني بجميل أحمله في عنقي أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ رابح لعروسي علي توجيهاته ، فجزاه الله عني خير الجزاء في الدنيا و الآخرة.

و وفاء مني أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الأفاضل أخص بالذكر الأستاذة : عكاش فضيلة علي توجيهاتها القيمة و كذا الأستاذة سايل مليكة و الأستاذ بغزوز عمر و الأستاذ فتحي محمد الشريف و الأستاذ ريموش سفيان علي إرشاداتهم العلمية القيمة التي أفادتني فجزاهم الله عني خير الجزاء و أمدهم بموفور الصحة و العافية

و أخيرا إن كنت قد وفقت في هذا العمل فما توفيقني إلا بالله ، و إن كان ثمة خطأ أو قصور فإنه يستحضرني قول الإمام المزني حين قال قرأت كتاب الرسالة علي الشافعي ثمانين مرة ، فما من مرة إلا كان يقف علي خطأ فقال الشافعي : أبي الله أن يكون كتابا صحيحا غير كتابه

مقدمة

تعد سياسات التشغيل الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ذلك أن البعد المادي يستلزم تحقيقه وجود العنصر البشري، من خلال توفير ميكانيزمات قادرة على إحداث التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل، إذ تقتضي سياسة التشغيل في الأساس الأخذ ببعدين أساسيين:

- بعد اقتصادي مؤداه إحداث التنمية الاقتصادية من خلال استثمار القدرات البشرية وتوظيفها في شتى مجالات الحياة الاقتصادية ، والعمل على تنمية هذه القدرات بالشكل الذي يؤدي إلى تطوير المنتج المحلي وخلق الثروة الاقتصادية.

- بعد إجتماعي يرتبط بمدى قدرة هذه السياسات على احتواء أزمة البطالة في المجتمع من خلال سعي الحكومات أساسا إلى تحقيق غاية السلم الاجتماعي بالقضاء على كل ما يهدد الاستقرار الاجتماعي وذلك بخلق مناصب شغل دائمة .

وتحتل سياسات التشغيل أولويات الأجندة الحكومية في أي بلد ، اعتبارا من أن استقرار الأنظمة السياسية لاسيما في البلدان النامية بات مرتبطا بمدى تحقيقها لفعالية الأداء الذي يظهر أساسه من خلال تحقيق التشغيل التام، والتقليل من حدة البطالة.

أما سياسات التشغيل في الجزائر فارتبطت باستراتيجية التنمية الاقتصادية التي اعتمدها الدولة منذ الاستقلال، ولما كانت هذه السياسات المنتهجة يطغى عليها الجانب الاجتماعي بغض النظر عن المنطق الاقتصادي، فقد اتسمت في ظل الاقتصاد الموجه بالانتعاش ذلك أن التوجه الاشتراكي آنذاك اقتضى توفير مناصب شغل في مختلف المؤسسات العمومية حتى ولو كانت زائدة عن الحاجة، غير أن هذه السياسة سرعان ما أظهرت سلبيتها خاصة في أواخر الثمانينات ، لاسيما بانتقال الدولة إلى اقتصاد السوق الذي تحكمه العقلانية الاقتصادية فصار لزاما على سياسات التشغيل أن تخضع لقواعد السوق من خلال آليتي العرض والطلب، لكن ما حدث في الجزائر أن اختلال التوازن بين العرض والطلب على العمالة الضمني الذي كانت تعانيه المؤسسات العمومية، قد أنتج بعد سياسات

الغلق والخصوصية ، وإعادة الهيكلة موجة من عمليات التسريح الجماعي مما أدى إلى تفاقم مستويات البطالة.

ما رافق هذه المرحلة هو التحول السياسي الذي عرفته الجزائر و الذي أعقبه دخول الدولة في أزمة أمنية، جعلت جل اهتمام الحكومة ينصب على علاجها، مما أفرز مظهرين: المظهر الأول : تمثل في الارتفاع القياسي لمعدلات البطالة من خلال تسريح العمال وغلق المؤسسات إلى جانب قلة الاستثمارات والمشاريع التنموية الجالبة لفرص العمل بسبب تردي الوضع الأمني للبلاد.

أما المظهر الثاني : فيتمثل في تزايد عدد خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين يطمحون إلى الالتحاق بعالم الشغل مقابل شح مناصب العمل المتوفرة آنذاك.

هذا الوضع جعل قضايا التشغيل من التحديات الكبرى التي واجهت الحكومة، إذ بلغت معدلات نسبة البطالة سنة 2000 ما يقارب 29,49%¹، مما استدعى ضرورة صياغة الآليات الكفيلة بامتصاص هذه المعدلات بالخلق المباشر للوظائف وتحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وهو ما تقرر جدولته من خلال برامج التنمية التي تبنتها الجزائر بداية من سنة 2001، كبرامج من شأنها دفع عجلة التنمية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية لا سيما فيما يتعلق بتوسيع التشغيل والقضاء على البطالة.

ما يلاحظ في هذا الإطار أن الدولة أحدثت مجموعة من البرامج لتشغيل الشباب وصيغ عديدة للإدماج المهني، وصارت هذه الآليات من مضامين الخطاب السياسي على أنها استطاعت أن تنقل سياسات التشغيل إلى الإيجابية، بالمقابل نجد أن برامج الحكومة للتشغيل أفرزت بعض الصيغ لا ترقى إلى المستوى الذي يطمح إليه طالب العمل، لا سيما إذا كان المنصب مؤقتا لا يتيح فرصة الإدماج في المنصب الدائم، وهو ما يثير في معظم الأحيان احتجاجات لدى هذه الفئات مطالبة بتسوية وضعيتها، مما يضع فعالية سياسات التشغيل موضع تساؤل .

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الاقتصادي و الإجتماعي للأمة 2012/2011 ، ماي 2013 ، ص 95 .

أهمية الدراسة :

تتطوي دراسة سياسات التشغيل على أهمية بالغة في الأدبيات السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، فهذه السياسات هي الدعامة الأساسية لكل من: الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية و السلم الاجتماعي، فلا يمكن الحديث عن هذه الأقطاب الثلاث ما لم نقف على سياسات التشغيل ومدى فعاليتها.

لقد عمدت الجزائر إلى وضع جملة من البرامج للنهوض بالنمو الاقتصادي، إذ خصصت لذلك أطرا وآليات لتفعيل سياسات التشغيل، فأهمية هذه الدراسة تكمن في إبراز مدى مساهمة هذه البرامج التنموية في ترقية السياسة الوطنية للتشغيل، كما أن وضع هذه السياسات قصد الدراسة، سيمكن الباحث من الوصول إلى تقييم لها والوقوف على أوجه القوة والقصور، زد على ذلك أن هذا التشخيص سيؤدي إلى إيجاد السبل الكفيلة بتربيتها من مستواها المحلي إلى المستوى العالمي.

مبررات اختيار الموضوع:

يقول مالك بن نبي: « لست كاتباً بالمعنى المهني الذي صاحبه يبحث عن الموضوع ليخرجه للناس ولكني أشعر بواقع من حولي فيدفعني لإخراجه للناس » .

وعلى هذا الأساس فالذي دفع الباحث إلى اختيار موضوع سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية ومحاولة بلورته في شكل دراسة علمية أكاديمية جملة من الأسباب:

المبررات الموضوعية:

لقد انتهجت الجزائر طيلة عقد من الزمن بعد التحول نحو إقتصاد السوق جملة من البرامج التنموية، بداية ببرنامج الانعاش الاقتصادي وانتهاء إلى برنامج توطيد النمو الإقتصادي، هذه البرامج أسفرت عن جملة من السياسات الموجهة للتشغيل والحد من البطالة، فكان لزاما إبراز فعالية هذه السياسات المسطرة .

- إن الوقوف على هذه السياسات ، سيمكن من إعطاء بعد تقويمي لها، ذلك أن السياسات العامة تقوم على أساسين في عملية الصنع هما التقييم والتقويم الأمر الذي يسمح باستخدام الإجراء المناسب في الوقت المناسب، إذ يعتبر وضع هذه السياسات موضع الدراسة العلمية أساس لإعطاء حكم مستقل اعتمادا على تحليل البيانات والأرقام المقدمة في هذا الإطار.

- كما أن الدراسات الأكاديمية الموجودة في هذا الحقل قليلة، وما وجد منها يعتمد التحليل الاقتصادي الكمي، دون البعد السياسي، فهذه الدراسة تعد مقارنة سياسية لموضوع سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2012.

المبررات الذاتية:

إن هذا الموضوع نابع من ميول ذاتي للباحث ورغبة منه في فهم الأسس التي تبنى عليها سياسات التشغيل في الجزائر، فبحكم احتكاك الباحث بسوق العمل ، يتضح تعدد السياسات والآليات المبرمجة للتشغيل، أمام ضخامة العرض وقلة الطلب بالمقابل نجد ضخامة في الاستثمارات العمومية من خلال برامج التنمية، ما دفع للبحث عن إسهامات هذه البرامج في ترقية سياسات التشغيل.

- ارتباط الموضوع بالواقع المعاش، لا سيما وأن نسبة كبيرة من الشباب اليوم هم خريجو الجامعات ومراكز التكوين ويشكلون الفئة المؤهلة والقادرة على شغل المناصب المهنية مع ذلك فإن هذه الفئة هي التي تعاني أزمة البطالة، بالمقابل نجد أن الدولة خصصت مبالغ معتبرة من خلال برامج تنموية في إطار سياسة توزيع الريع، ما يطرح السؤال عن مكانة آليات التشغيل في ظل هذه البرامج.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز المكانة التي أولتها الدولة لسياسات التشغيل في ظل برامج التنمية التي اعتمدها ابتداء من سنة 2001 إلى 2012.

- الوقوف على مدى فعالية سياسات التشغيل في الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ومدى قدرتها على تحقيق توازن سوق العمل.

- إعطاء تقييم للسياسة العامة للتشغيل المنتهجة في الجزائر.

أدبيات الدراسة:

هناك مجموعة من الأدبيات التي عالجت موضوع سياسات التشغيل من خلال جوانب و مداخل معينة و التي نستعرضها من خلال ما يلي :

- الدراسة الأولى:

كتاب بعنوان: « الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل - التجربة الجزائرية-» للكاتب "مدني بن شهرة"¹، حيث تناول الكاتب سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال تتبع نماذج الإصلاح المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ثم أعطى تحليلا لتطور سياسات التشغيل في الجزائر من سنة 1966-1999، كما أبرز من خلال مؤلفه أسباب البطالة والبرامج المرافقة للتخفيف من حدتها إلى غاية سنة 2004. وقد ركز الكاتب أساسا على آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل والبطالة. لكن هذه الدراسة طغى عليها الجانب التحليلي الاقتصادي، وركزت على الإصلاح الاقتصادي من نهاية التسعينات إلى سنة 2004 دون التطرق إلى برامج التنمية وما تضمنته من برامج وآليات للتشغيل.

- الدراسة الثانية:

أطروحة دكتوراه دولة بعنوان: « اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر من 1990-2004»، للباحثة "قصاب سعدية"². حيث تناولت الباحثة موضوع سياسات التشغيل في الجزائر من خلال تفسيرها لظاهرة البطالة، معتبرة أن الاختلالات التي يعرفها سوق العمل في الجزائر قد عرقلت إنتعاش الجهاز الإنتاجي بالوتيرة التي تسمح

1- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية - . دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2008.

2- قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

بتعديل هذه السوق، وركزت الباحثة في دراستها على متغيرة سوق العمل، محاولة تحليل أزمة الشغل في الجزائر بالتساؤل ما إذا كانت هذه الأزمة متعلقة بالعرض أم الطلب ، حيث استعرضت برامج التشغيل مركزة على دور الوكالات الوطنية للتشغيل وكذا القروض الموجهة للشباب في محاولة لتقييم لهذه الآليات.

لكن هناك العديد من التغيرات التي طرأت على سياسات التشغيل منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا خاصة فيما يتعلق بالبرامج المعتمدة من طرف الحكومة في هذا الصدد و هو ما تحاول هذه الدراسة إبرازه.

الدراسة الثالثة :

رسالة ماجستير بعنوان : «ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر » للباحث شباح رشيد¹ ، حيث أجرى الباحث دراسة تحليلية لتطور وضعية التشغيل في الجزائر من خلال سياسة الإنفاق العام فتناول بالبحث الأسس النظرية لمشكلة البطالة و الإنفاق العام ثم أعطى لمحة عن خصائص القوة العاملة في سوق العمل بالجزائر ، لينتهي إلى دراسة مدى تأثير ميزانية الدولة و تحليل إنعكاساتها على وضعية التشغيل و البطالة في الجزائر . إن ما تم عرضه من أدبيات لم يأخذ بمتغير التنمية و برامجها خلال فترة ما بعد سنة 2001 كأساس ساهم في تعدد سياسات التشغيل في الجزائر و هو ما ستحاول هذه الدراسة تناوله من خلال مقارنة سياسية إقتصادية .

إشكالية الدراسة:

إن الراحة المالية التي شهدتها الخزينة العمومية نتيجة لتحسن مداخيل النفط مع نهاية تسعينيات القرن الماضي، جعل الدولة تنتهج برامج تنمية لانعاش الاقتصاد الوطني وتحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد، ولعل أبرز رهان واجهته الدولة هو ارتفاع معدلات البطالة التي سعت من خلال هذه البرامج التنموية إلى اعتماد مجموعة من السياسات

¹ - رشيد شباح ، ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر . مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية 2011-2012 .

والآليات في مجال التشغيل بهدف الحد من البطالة وتحقيق التشغيل الكامل الذي يعد هدفا أساسيا لأي سياسة إقتصادية .

على هذا الأساس نطرح الإشكالية الآتية :

إلى أي مدى ساهمت برامج التنمية التي تم تبنيها منذ سنة 2001 في ترقية سياسات التشغيل في الجزائر؟

تتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية مؤداها:

- كيف أثر التوجه التنموي في الجزائر على سياسات التشغيل ؟

- ما هو مضمون برامج التنمية المعلن عنها منذ سنة 2001 و ما مدى تأثيرها على معدلات النمو و البطالة ؟

- ما هو أثر برامج التنمية على أداء سياسات التشغيل في الجزائر ؟

حدود المشكلة :

أ- المجال الزمني:

إن الحد الزمني الذي تتمحور حوله هذه الدراسة هو ما بين سنة 2001 إلى 2012، اعتبارا من أن سنة 2001-2004 هي الفترة التي عرفت تجسيد برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي اتبعه برنامج دعم النمو 2004-2009، ثم تلاهما برنامج توطيد النمو الإقتصادي و الذي هو في طور الإنجاز بداية من سنة 2010-2014. كما أن هذه الفترة عرفت تعدد في الآليات والأساليب وكذا سياسات التشغيل.

ب- المجال المكاني:

هذه الدراسة تأخذ حيزها المكاني في الجزائر، ذلك أن الباحث حاول تسليط الضوء على نموذج الجزائر في مجال التشغيل .

فرضيات الدراسة:

إن معالجة إشكالية الدراسة تجعلنا ننطلق من فرضية أساسية مفادها:

- إن اعتماد الدولة لبرامج تنمية هادفة منذ سنة 2001 أدى إلى ترقية سياسات التشغيل و امتصاص البطالة في الجزائر .

وتندرج في سياق هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الجزئية مؤداها:

- يعد ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر نتاجا للتوجه التنموي نحو اقتصاد السوق .
- إن برامج التنمية تضمنت مشاريع هادفة أدت إلى رفع معدلات النمو و خفض نسب البطالة .

- إن برامج التنمية ساهمت في تحسين أداء سياسات التشغيل .
الإطار المنهجي و النظري للدراسة :

إن الدراسة التحليلية لسياسات التشغيل في ظل برامج التنمية في الجزائر تقتضي الإرتكاز على مجموعة من المناهج و المقاربات حيث اعتمد الباحث :

المنهج التاريخي : يهتم المنهج التاريخي بالمتابعة الزمنية للوقائع و الأحداث التي تمر بها الظواهر المختلفة¹ ، و يعد منهاجا أساسيا لتتبع السياسات العامة في الدولة و الوقوف على الحثيات التي أدت إلى إتخاذها و التطور الذي شهدته .

و لأن سياسات التشغيل في الجزائر مرت بمحطات عديدة ، فإن ذلك يقتضي إستقراء تاريخيا لها ، ذلك أن وصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا يتناول عناصرها و تحليلها و تفسيرها ثم الإستناد على ذلك الوصف في إستيعاب الواقع الحالي و توقع اتجاهاتها المستقبلية .

المنهج الإحصائي : يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية و الإجتماعية² . و تتطلب الدراسات المتعلقة بسياسات التشغيل الوقوف على الأرقام و الإحصائيات الدورية التي تصدر عن الجهات المختصة بالإضافة إلى نتائج البحوث المسحية التي تعنى بأبعاد سياسات التشغيل و تأثيراتها .

¹ - محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات و الأدوات .(د.د.ن) ، الجزائر ، 1997 ، ص 130
² - ربحي مصطفى عليان ، مناهج و أساليب البحث العلمي (النظرية و التطبيق) .دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2000 ، ص 50

المنهج المقارن : يعرف إميل دوركايم المنهج المقارن على أنه تجريب غير مباشر ، و هذه ميزة التجربة في العلوم الإنسانية ، ومن خلال المقارنة نحاول إيجاد أوجه الشبه و الإختلاف الموجودة في سياسات التشغيل عبر الحقب الزمنية المختلفة و كذلك عبر برامج التنمية المسطرة من خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة¹ ، وهو ما يمكننا من إعطاء تقييم لها و من أجل بناء منطق تحليلي علمي اعتمد الباحث الإطار النظري المبين كالتالي :

إقترب النظم : فأى سياسة عامة تعتمد الدولة هي نتاج لمدخلات و لمشكلات عامة ولأن النظام السياسي يعمل في إطار بيئة كلية فإن مخرجاته ماهي إلا إستجابة لمعطيات الأنساق البيئية المختلفة حسب منطق دافيد إستون².

فسياسات التشغيل في الجزائر هي الحلول التي إرتأها النظام السياسي ناجعة لحل المشاكل الإجتماعية المرتبطة بالشغل ، وشكلت نسب البطالة المرتفعة في الجزائر ضغطا على النظام السياسي (مدخلات) وأفرز ذلك جملة من البرامج التنموية التي عدت أرضية لسياسات التشغيل .

إقترب النخبة : تعرّف النخبة على أنها الجماعة التي تستحوذ على القيم في المجتمع وعليه فإن أي سياسات تعتمد وأي برامج تسطر في المجتمع ماهي إلا خيارات النخبة التي إرتأتها حلولا ملائمة للمشاكل المجتمعية³ ، وفي الجزائر تزامنت الفترة المشمولة بالدراسة مع فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعدّت هذه الفترة بالذات فترة انتقالية ، عرفت فيها البلاد تغيرات نوعية على الصعيدين الأمني و السياسي ، فيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة خيارات النخبة التي شكلت بدورها السياسة العامة للتشغيل .

إقترب صنع القرار : يعد اقتراب صنع القرار أحد الإقتربات الهامة في صنع السياسة العامة حيث يتم بموجبه الإختيار بين البدائل بفعل مجموعة من المتغيرات التي تفسر كيف و لماذا يتصرف الفاعلون؟ فضلا عن ذلك فإن عملية صنع القرار تشكل بذاتها أحد المتغيرات

¹ - علي معمر عبد المؤمن ، مناهج البحث في العلوم الإجتماعية . منشورات جامعة 07 أكتوبر ، ليبيا ، 2008 ، ص 351
² - نصر محمد عارف ، إستيمولوجيا السياسة المقارنة . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2002 ، ص 275
³ - المرجع نفسه ، ص 216

الأسلية لفهم القرار الناجم عنها ، و لمّا كان القرار السياسي هو اختيار بين عدة إمكانيات واحتمالات وبدائل ، فإنه ليس منفصلا عن وعائه الاجتماعي أي السياق الذي يجري فيه والظروف التي تكتنفه و تحيط به ، و تبرز أهمية هذا الإقتراب في كون البطالة كمشكلة مجتمعية تشكل أحد أبرز المطالب التي تؤدي إلى إحداث توترات داخل الجبهة الاجتماعية وعليه تصبح مشكلة عامة تستدعي قرارا سياسيا لإصلاح الخلل و العجز الحاصل في سوق الشغل و الناجم عن عدم انتظام سيرورته .

إلى جانب هذه المداخل النظرية هناك مجموعة من المقاربات التي تشكل الأرضية النظرية لموضوع سياسات التشغيل و أهمها :

المقاربة الكينزية :

أكد التحليل الكينزي في نظريته للتشغيل و التنمية على أن سوق العمل لا يمكن أن نقارنه أو نشبهه بسوق الخدمات إذ لا يمكن للأجر أن يكون هو المنظم لهذا السوق كما هو بالنسبة لسوق الخدمات الذي تلعب فيه الأسعار دور المنظم¹.

و عليه فإن سياسة التشغيل في الفكر الكينزي ترتبط بمتغيرات أساسية هي :

- **طلب** ← **إنتاج** ← **تشغيل** ← **مستوى البطالة** ، أي أن تحفيز الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات التشغيل و هو ما يؤدي إلى خفض مستويات البطالة ، إذ ينطلق التحليل الكينزي من فكرة الطلب الفعال أي أن إنتاج المؤسسات يتلاءم مع الطلب المتوقع على العمل إستنادا لقدرتها الإنتاجية فإذا وجدت بطالة فإن ذلك يرجع إلى قلة الطلب الموجه للمؤسسات ، أي أنه كلما كان الطلب الفعلي منخفضا كلما أثر ذلك سلبا على طلب العمل و عليه فإن كينز يرى أن حل مشكلة البطالة يتوقف على التدخل الإرادي للدولة باعتماد النفقات العامة و مختلف الصيغ لتحريك ودفع العمل من جديد² ، وعلى الرغم من أنه يؤكد أن تحقيق التشغيل الكامل سيؤدي إلى إمكانية التضخم للتصدي للبطالة و يؤكد التحليل

¹- رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة . المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1998 ، ص 294

²- المرجع نفسه ، ص 301

الكينزي لسوق العمل على أن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الفعال من خلال توسيع الإستثمار .

مقاربة المدرسة التنظيمية¹:

ظهرت هذه المدرسة في فترة السبعينات والثمانينات وأسسها مجموعة من الإقتصاديين الفرنسيين محاولين تجديد المقاربات التقليدية² التي يعتمد عليها الفكر الإقتصادي في التحليل لكنها احتفظت بجزء من التحليل الكينزي و ترى أن البطالة تملك خصوصية تاريخية فهي ثمرة لتطور الجهاز الإنتاجي و تطور العلاقات الإجتماعية الإنتاجية ، و تؤكد على أن سياسة التشغيل لابد أن تركز على معدلات نمو متسارعة من خلال تنمية الإنتاج و الإستثمار و تحسين مردودية رأس المال، هذه المقاربة تجد ما يبررها في التجربة الجزائرية اعتبارا من أن البطالة في الجزائر ناتجة عن تطور وتحول في النمط الإقتصادي .

الإطار المفاهيمي :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على إطار مفاهيمي شمل المصطلحات التالية :

01- البطالة :

تجمع العديد من الأدبيات على أن البطالة كظاهرة تعد من أبرز المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول على إختلاف مستويات تقدمها ، و لما كانت التنمية كمطلب مجتمعي يراد تحقيقه من خلال السياسات الإقتصادية المختلفة ، فإن هذه الأخيرة تصطدم بوجود ارتفاع في معدلات البطالة الناتجة عن العديد من الأسباب ، و يستدعي تحقيق غاية التنمية العمل على التقليل والحد من معدلات البطالة . وعلى هذا الأساس فقد استحوذت مشكلة البطالة على جزي من الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية محاولة تفسيرها واعطاء سبل ووصفات علاجية لها .

واعتبارا من أنه لا يمكن التطرق إلى قضية التشغيل و سياسات التشغيل ما لم يتم تحديد الإطار العام الذي تبنى وفقه و لأجله أي سياسة للتشغيل ، و هو البطالة ، و لأن السياسة

¹ - JHON FRISSEINEY, LE CHOMAGE : A LA Découvert . PARIS , 1990 , PARIS , 39

² - من بين مؤسسيها : بوير روبرت ، أغليتا ميشال

العامة ما هي إلا نتائج وحلول لمشكلات عامة ، فالمشكلة العامة بالنسبة للسياسة العامة للتشغيل هي البطالة .

أ- تعريف البطالة : حظي مفهوم البطالة باهتمام العديد من الباحثين و المراكز الدولية المتخصصة في العمل ، و يمكن أن نورد أهم هذه التعاريف من خلال مايلي :

- تعرف البطالة على أنها " عدد من الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي " ¹ .

- و تعرف على أنها " عدم امتهان أي مهنة " ²

- كما تعرف على أنها " حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين عنه و لكن لم يجدوه " ³ .

و إذا كانت التعاريف السابقة هي تعاريف فقهية ، فإن التعريف العملي هو التعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل (BIT) و حسب هذا التعريف يعتبر بطل ⁴ :

" كل شخص يتجاوز سنه 15 سنة و تطبق عليه المواصفات التالية :

- ليس لديه عمل ، أي لا يقوم بأي نشاط و لو جزئي أثناء فترة الإستبيان .

- أن يكون متاح للعمل ، أي ليس لديه إرتباط يعيقه عن العمل ، فيستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته لاحقا (أي بعد انتهاء الإستبيان) .

- يبحث عن العمل : و ينطبق هذا المعيار على الأفراد الذين يوجدون في إطار البحث عن العمل ، أي يسعون للحصول على العمل ، كالتسجيل في مكاتب التشغيل ، تصفح

إعلانات البحث عن العمل ، استخدام الوساطة .

وتعتمد هذه الدراسة في تعريف البطالة ، معيار الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) حيث يعتبر بطل كل شخص تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 50 سنة .

¹ - عبد الرحمن يسري أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية . الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 205

² - david begg, macroéconomie , 2 eme edition , dunod , paris , 1999 , p 214 .

³ - مدحت القرشي ، اقتصاديات العمل . دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 ، ص 183 .

⁴ - عبد الرحمن العايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد . ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2010 ،

- أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي .
- أن يكون في حالة بحث عن العمل و قد قم بالإجراءات اللازمة للعثور عليه .
- أن يكون في تمام الإستعداد للعمل و أن يكون مؤهلا لذلك .

ب - قياس معدل البطالة :

وتوكل مهمة حساب معدلات البطالة لأجهزة و مراكز الإحصاء المعتمدة في الدولة والتي تقوم بإعداد تقارير دورية و منتظمة - شهرية ، فصلية ، سنوية - . و لحساب هذا المعدل تعتمد الصيغة التالي¹:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100} \times 100^*$$

الفئة النشطة

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ، هو ضعف الجهاز الإحصائي في الدول النامية وكذا خضوع هذه المعدلات المتعلقة بالبطالة لمعطيات و حسابات سياسية ، متعلقة بتلميع صورة أداء الحكومة و الأداء الإقتصادي عموما ، و يمكن في هذا السياق إيراد مجموعة من الملاحظات بخصوص المنهجية التي تقاس و فقها نسب البطالة :

- إن معدلات البطالة قد لا تشير إلى البطالة الحقيقية ، ذلك أن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير النشاط الإقتصادي ، فينخفض في حالة الركود الإقتصادي و يرتفع في حالة الإنتعاش الإقتصادي ما يؤدي إلى التأثير على نسبة البطالة .
- هذه الطريقة في حساب البطالة قد تعطي معدلات أعلى من المعدلات الحقيقية أو أقل نظرا لصعوبة قياس الرغبة في العمل و استمرار البحث عن العمل .
- عدم توفر إحصائيات دقيقة عن القطاع غير الرسمي ، أو ما يعرف بالإقتصاد الخفي أو الموازي ، إذ أن أنشطة هذا القطاع لا تدخل في إطار الإحصائيات الرسمية على الرغم من حجم العمالة التي يتضمنها هذا الأخير لاسيما في الدول النامية¹ .

¹ - خالد الزواوي ، مرجع سابق ، ص 19

- * الأفراد العاطلين عن العمل هم : القادرين على العمل و الراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص متاحة لهم .
- الفئة النشطة : فتتكون من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين و الراغبين فيه سواء يعملون أو لا يعملون .

وعلى الرغم من نسبية هذه المعادلة في حساب معدلات البطالة ، إلا أنها تعد الطريقة المتعامل بها دوليا لتحديد هذه النسبة .

ج - أنواع البطالة : تتخذ البطالة بدورها أشكالا عديدة و يمكن تقسيمها إلى 03 أشكال أساسية نوردتها فيما يلي :

1- البطالة الهيكلية : *chômage structurel*

يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة لحدوث تغيرات هيكلية في الإقتصاد ، بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة التي استحدثتها التطور التكنولوجي و الذي أسهم في إدخال تقنيات إنتاجية و أنواع جديدة من السلع² . هذا التغير الهيكلي ينتج عنه بطالة طويلة المدى نسبيا ، ما لم يتم إعادة تأهيل هؤلاء العاطلين للتأقلم مع الوضع الجديد و هذا النوع هو الذي عرفته الجزائر³ .

2- البطالة الاحتكاكية :

و تحدث هذه البطالة نتيجة للحركة الدائمة للأفراد بين مختلف المناطق و الوظائف بحثا عن فرص للعمل تتماشى مع مؤهلاتهم و ميولاتهم ، كما تنشأ كذلك بسبب غياب أو نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ، فالحصول على فرص عمل بذلك يستلزم وقت يتم فيه البحث ، فهذه البطالة بالتالي تتوافق مع الوقت الضروري الفاصل بين التوقف الإرادي و مباشرة نشاط مهني آخر⁴ .

3- البطالة الدورية : هذا النوع من البطالة مرتبط بالدورة الإقتصادية ، فعندما يدخل الإقتصاد فترات الإنكماش يؤدي إلى تراجع السلع و المشتريات مما يدفع أرباب العمل إلى خفض الإنتاج الذي يترتب عنه انخفاض الدخل الوطني و الإنفاق الإستثماري ومنه انخفاض

1 - حسن حلف فيلح ، الإقتصاد الكلي . جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 336 .
 2 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الإقتصادية الكلية . دار معيد للكتب ، مصر ، 1997 ، ص 236
 3 - حسين أحمد الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي . دار وائل للنشر ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 268
 4 - جرفوش المدني ، الكامل في الإقتصاد . دار الأفاق ، الجزائر ، 1999 ، ص 108 .

الطلب على العمالة و يأخذ هذا الأخير مجموعة من الصور ، كخفض ساعات العمل ، تسريح العمال¹ و للبطالة تقسيمات فرعية أخرى يمكن إجمالها فيما يلي :

- **البطالة الموسمية** : وهي البطالة المرتبطة بمواسم معينة ، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم دون أخرى ، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم دون أخرى كما هو الحال بالنسبة للنشاط الزراعي² ، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة و الحصاد و بانقضاء هذا الموسم يركن العمال إلى البطالة .
- **البطالة الإجبارية** : ويمكن تعريفها على أنها حالة فائض العرض في سوق العمل حيث لا توجد وظائف للأفراد من القوى العاملة رغم مؤهلاتهم و رغبتهم في العمل³ .
- **البطالة المقنعة** : وهذا النوع من البطالة كمصطلح منتشر التداول ، و يقصد بها زيادة عدد المشتغلين في مؤسسة ما أو في قطاع معين عن الحد اللازم للإنتاج ، بمعنى وجود عمالة زائدة غير ضرورية يمكن الإستغناء عنها⁴ .
- **البطالة الإختيارية** : أو البطالة الإرادية ، و هذا النوع من البطالة ينتشر نتيجة لتدني مستويات الأجور ، فيحدث أن تعزف فئة من القوى العاملة عن العمل أو أن الشخص يختار بإرادته أن يكون عاطلا على الرغم من قدرته على الحصول العمل كالأغنياء العاطلون و الفقراء المتسولون .

02- سياسة التشغيل : لقد أضحى مشكلة البطالة تشكل العبء الإقتصادي على صانع

القرار، ذلك أن استقرار الأنظمة السياسية لا يمكن تصوره في ظل وجود التهديدات الإجتماعية التي قد تشكل إحدى الإنزلاقات الخطيرة التي تمس بالأمن و النظام العام في أي مجتمع ، إلا أن الحديث عن الوصفات العلاجية لهذه المشكلة يدفعنا للحديث عن إسهامات المدارس الإقتصادية التي و ضعت الأسس الفكرية لمسألة التشغيل الكامل في

¹ - عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الكلية . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 38 .

² - محمد نبيل جامع ، البطالة : قنبلة موقوتة . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 07 .

³ - خالد الزواوي ، البطالة في الوطن العربي . مجموعة النيل العربية . القاهرة ، (د.س.ن) ، ص ص 19 ، 20 .

⁴ - محمد نبيل جامع ، مرجع سابق ، ص 08

الإقتصاديات السياسية اعتبارا من كونه مسعى و هدف السياسات العامة الإجتماعية و الإقتصادية على حد سواء .

أ - سياسة التشغيل :

إن الحديث عن سياسة التشغيل يقود دائما إلى الخوض في مضمون الإستراتيجية التنموية للدولة ، وكذا محتوى السياسة الإقتصادية العامة ، ذلك أن برامج التشغيل باتت تأخذ جزءا كبيرا من الأهمية عند تخطيط البرامج الإقتصادية ، لذلك نجد أن من بين التعاريف التي ساقها الباحثون في هذا الصدد تعريف للأستاذ : مدني بن شهرة حيث حدد مفهوم سياسة التشغيل بقوله :

- إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الإقتصاد الكلي ، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية ، و كذلك ليست سياسة لسوق العمل ، و إنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم و تطبق على مستوى السياسات السابقة الذكر ، أي أنها تتدرج ضمن كل من سياسات الإقتصاد الكلي و السياسات القطاعية فضلا عن سياسة إقتصاد السوق و يكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل و تحقيق التشغيل الكامل .¹

- وهناك من عرفها على أنها " استراتيجية العمل السائدة في بلد معين والأفكار الإقتصادية والإجتماعية التي تتبع منها والمبادئ التي تستند إليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها والتي تركز في الأساس على تشغيل السكان القادرين على العمل بإحداث مناصب العمل ، على نطاق واسع بحيث يمكن القضاء على البطالة والعمل الجزئي مع الأخذ بعين الإعتبار التوسع باتجاه قطاع التكوين أي البحث عن التطابق بين سياسة التشغيل و عملية التكوين .²

¹ - مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 164

² - بلقاسم سلاطينية ، التكوين المهني و سياسة التشغيل ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الإجتماع ، قسم علم الإجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1996/1997 ، ص 67

ويعتمد الباحث من خلال هذه الدراسة على تعريف إجرائي مفاده : أن سياسة التشغيل هي مجموع الإجراءات الهادفة إلى خلق مناصب شغل دائمة أو مؤقتة من خلال تشجيع العمل المأجور أو تحفيز المبادرات الفردية ، والتي تصب مجتمعة في هدف أساسي يتمثل في تحقيق توازن سوق العمل والحد من مشكلة البطالة في المجتمع .

ب- أنواع سياسة التشغيل :

تتعدد أنواع سياسات التشغيل باختلاف المعايير المعتمد للتمييز ، و نميز بين مجموعة من سياسات التشغيل من خلال معيارين أساسيين :

- **المعيار الأول** : سياسات التشغيل بحسب وسائل تدخل الدولة .

- **المعيار الثاني** : سياسات التشغيل بحسب النمط الإقتصادي السائد .

1- سياسات التشغيل بحسب وسائل تدخل الدولة :

و من خلال هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من السياسات :

- **سياسات التشغيل الإيجابية أو النشطة** : **Active Employment Services** : و تعرف هذه

السياسات على أنها مجموع الإجراءات الهادفة للحفاظ على مستوى العمالة الموجودة وتهدف إلى خلق مناصب شغل جديدة و كذا تكييف اليد العاملة حسب حاجة الإقتصاد .

وتدخل ضمن هذه الإجراءات :

- سياسات المصالح العمومية للتشغيل ، و كذا سياسات التكوين المهني .

- الإجراءات الخاصة بتشجيع تشغيل الشباب .

- الإجراءات الخاصة بالإعانات على التوظيف .

- **سياسات التشغيل السالبة أو غير النشطة** : **Passive Employment Services**

و تعمل هذه السياسات من خلال توفير الإعانات الإجتماعية مثل¹ :

- إجراءات التقاعد المسبق و منح التعويض عن البطالة .

¹ - منظمة العمل العربية ، موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل و البطالة في الدول العربية " نحو سياسات و آليات فاعلة " . مصر ، 2008 ، ص 69 .

والجزائر لجأت إلى هذا النوع من السياسات على إثر الأزمة الاقتصادية و ما نتج عن سياسة الخوصصة من تسريح للعمال و غلق المؤسسات العمومية .

- سياسات التشغيل بحسب النمط الإقتصادي السائد و يتم التمييز بين:

- سياسة التشغيل في ظل الإقتصاد الإشتراكي : إذ لا تخرج هذه السياسات عن نطاق الدولة و تعتبر القطاع الموظف و تقوم بعملية تخطيط السياسة التشغيلية و تحدد البرامج و الآليات قصد تنفيذها ، فالدولة تقع ضمن مسؤوليتها مهمة التكفل بخلق فرص عمل جديدة و دائمة .
- سياسة التشغيل في ظل الإقتصاد الحر : في هذا النوع من الأنظمة تقوم الدولة برسم الخطوط العريضة لسياسة التشغيل إلا أن عملية التنفيذ لا تتم إلا بإشراك القطاع الخاص و هنا تلجأ الدولة إلى تشجيع الأفراد على خلق فرص عمل لذواتهم و للآخرين . فيف ظل هذا الإقتصاد لا تتحمل الدولة تكلفة التوظيف في أغلب القطاعات ماعدا بعض المجالات و لفئات إجتماعية معينة .

03- التنمية و برامج التنمية :

لقد شهد مفهوم التنمية* اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في مختلف المجالات و يمكن في هذا الصدد إيراد التعاريف التالية :

- " التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم و يصاحب هذا الإنتقال مجموعة من التغيرات الجدرية و الجوهرية في البنيان الإقتصادي " ¹.

- " هي عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجدرية في مجتمع معين ، بشكل يجعله قادرا على الإستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة لأفراده ، عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الإستغلال " ².

* مفهوم التنمية développement برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ أن المصطلحين الذين استخدموا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا : التقدم المادي progré materiel ، أو التقدم الإقتصادي progré économique ، و حتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن 19 كانت الإصطلاحات المستخدمة هي التحديث modernisation أو التصنيع indutriqisction و لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد نصر عارف ، مفهوم التنمية . مكتبة جامعة المدينة العالمية ، القاهرة ، (د.س.ن)، ص 12
¹ - مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية " نظريات و سياسات و موضوعات " . ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2007 ص 120 .
² - طلعت مصطفى السروجي ، التنمية الإجتماعية " من الحداثة إلى العولمة " . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 16 .
 بالتصرف .

و اعتمد الباحث التعريف الإجرائي الذي مفاده :

التنمية هي التحسين المستمر في نمط معيشة الأفراد عن طريق تحسين الأداء الإقتصادي من خلال مجموع البرامج و الخطط التي تسطرها الحكومة و التي تهدف من خلالها إلى رفع معدلات النمو و ضمان التحسين المتزايد في نوعية حياة الأفراد .

في حين أن **برامج التنمية** : هي مجموع المشاريع المسطرة و المخطط لها خلال مدة زمنية محددة وتتضمن تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية التي تمس مناحي الحياة الإقتصادية الإجتماعية والثقافية للأفراد في المجتمع .

ويتضمن البرنامج التنموي عادة بالإضافة إلى المشاريع القطاعية ، أهداف السياسة العامة المنشودة في المجالات المختلفة ، كما تقوم الحكومة برصد القيمة المالية اللازمة للبرنامج و وضع تصور لأهم النتائج المحتملة و المتوقع تجسيدها من خلاله .

تقسيم الدراسة :

لتناول موضوع سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2001-2012 فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية ، حيث يتناول الفصل الأول مسار سياسات التشغيل في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى مرحلة الإفتتاح الإقتصادي أما الفصل الثاني فيتناول برامج التنمية في الفترة المشمولة بالدراسة من خلال التطرق إلى دوافع ومضامين وعليه قدم الباحث من خلال الفصل الثالث قياس أثر برامج التنمية على أداء سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 .

الفصل الأول:

سياسة التشغيل في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى الإنفتاح الإقتصادي

الفصل الأول: سياسة التشغيل في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى الإنتاج الإقتصادي.

يعد تحقيق التنمية الشاملة الغاية التي تسعى إليها السياسات الإقتصادية للدول ، ويقتضي تحقيقها الوصول إلى التشغيل الكامل، إذ يشكل هذا الأخير، محور الإنشغال الدائم لكل مجتمع مهما كان نظامه السياسي أو الإقتصادي، ذلك أن ارتفاع معدلات البطالة في أي دولة، يعد مؤشرا لضعف الأداء الإقتصادي الوطني وعلى قصور الجهاز الإنتاجي بها، لذلك فإن البحث عن استراتيجيات للتشغيل وتحجيم نسبة البطالة صار هدف أي سياسة عامة.

وفي الجزائر رافقت ثنائية (البطالة، التشغيل) تطور الإقتصاد الوطني، فقد ورثت عقب إستقلالها، وضعا إقتصاديا واجتماعيا مترديا، حيث وصلت البطالة إلى أعلى نسبها¹، فكان على الدولة أنذاك إيجاد السبل الكفيلة للتقليل من حدتها وذلك من خلال وضع إستراتيجيات تنموية وتبني سياسات فاعلة للتشغيل، وارتبطت سياسات التشغيل في الجزائر بمراحل تطور العملية التنموية بها والتي مرت بمرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة الإقتصاد الموجه: أين تميزت العملية التنموية بمركزية التسيير، واعتماد البعد الإجتماعي في سياسة التشغيل على حساب البعد الإقتصادي.

مرحلة الإنفتاح الإقتصادي: أين كان على الدولة الخضوع لمعطيات اقتصاد السوق في ظل المعطى الدولي الذي شهد انهيار المعسكر الشيوعي وامتداد الرأسمالية كمنطق و كفلسفة اقتصادية مما يستدعي إخضاع سوق العمل لآليتي العرض والطلب.

ومن خلال هذا الجزء من الدراسة، يتطرق الباحث إلى محورين أساسيين، بداية من عرض التجربة التنموية الجزائرية ابتداء من الإقتصاد الموجه إلى الإنفتاح الإقتصادي والتي تمكن من معرفة الأسس التي بنيت عليها سياسة التشغيل والأسباب التي أدت إلى اختلالات سوق الشغل بالجزائر قبل إنطلاق برامج التنمية سنة 2001 ، ففهم واقع سياسات التشغيل الحالية لا يتسنى إلا بالرجوع إلى الخلفية التاريخية ، فما الحاضر إلى نتاج ترسبات الماضي و خبراته .

¹ - تشير العديد من الدراسات أن نسبة البطالة في الجزائر بعد الإستقلال مباشرة فاقت 70 % ، لمزيد من التفاصيل أنظر : يوسف عبد الله الصايغ ، اقتصاديات العالم العربي: التنمية منذ العام 1945 . ج 2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1992 ،

المبحث الأول: مكانة سياسة التشغيل من إستراتيجية التنمية في ظل الإقتصاد الموجه

لقد عمدت الجزائر غداة الإستقلال إلى وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة، قصد النهوض باقتصادها، وانتهجت لتحقيق هذه الغاية الخيار الإشتراكي، نظرا لظروف تاريخية إقتصادية واجتماعية، فلم يكن بإمكان الدولة أن تترك التنمية الإقتصادية والإجتماعية لمجموعات خاصة متباينة في أصلها، بالإضافة إلى كونها صغيرة وسيئة التجهيز، سواء من حيث رأس مالها وكذا اليد العاملة المسيرة له.

ولمّا كان الخيار الإشتراكي هو الأساس الذي سيرت بموجبه العملية التنموية في الجزائر فإن مسار هذه الأخيرة تمحور حول ضرورة النهوض بالتشغيل، إذ أن مسألة البطالة آنذاك اعتبرت المشكل الأساسي للمجتمع الجزائري.

وتشير المعطيات الإمبريقية حول التجربة الجزائرية في مجال التشغيل إلى إمكانية التمييز بين مجموعة من المراحل الأساسية التي شكلت مسار العملية التنموية، عرفت خلالها سياسة التشغيل نمطية معينة متوافقة مع خصوصية كل حقبة زمنية.

ويتناول هذا الجزء من الدراسة، مكانة التشغيل من إستراتيجية التنمية في ظل الإقتصاد الموجه، من خلال التعرّيج على وضعية التشغيل من خلال مخططات التنمية، التي شهدت إستثمارات كبرى، ثم الوقوف على سياسة التشغيل في ظل الإصلاحات الإقتصادية الذاتية، والمشتتة على سياستي إعادة الهيكلة وإستقلالية المؤسسات العمومية، لنصل إلى تداعيات الأزمة الإقتصادية على سياسة التشغيل في الجزائر.

المطلب الأول: سياسة التشغيل في إطار مخططات التنمية.

إن الوضعية التي شهدتها الجزائر عقب الإستقلال مباشرة شكلت عقبة أمام عملية التنمية، جراء الدمار الذي ألحقه الإستعمار الفرنسي بالبنية التحتية والهياكل الإقتصادية، بالإضافة إلى تعطل الآلة الإنتاجية ، وذلك على إثر الرحيل الجماعي للأوربيين، وهو ما أدى إلى خلق أزمة تمثلت في شغور الجهاز الإداري.

حيث رحل ما يقارب 95% من المعمرين، أي ما يمثل تقريبا 800 ألف شخص من بينهم عدد كبير من الإطارات، وتشير الإحصائيات إلى رحيل 15 ألف إطار سامي، وذوي المهن الحرة، إضافة إلى أكثر من 35 ألف من العمال المتخصصين.¹

ولقد أدى هذا الأمر إلى تدهور وضعية الإنتاج لتصل نسبة انخفاضه إلى 55% وانعكس

بذلك على الوضعية الإجتماعية، حيث نجد:

- ما بين 11 إلى 12 مليون جزائري مهدد بالمجاعة.

- مليون فلاح خرجوا من سجون الإستعمار الفرنسي.

- 70% من السكان النشطين في حالة بطالة.²

هذا الوضع كان يفرض ضرورة تبني إستراتيجية تأخذ بالحسبان الجانب الإجتماعي لاسيما ما يتعلق بمسألة التشغيل، لكن في واقع الأمر نجد أن رحيل اليد العاملة الأوربية أعقبة فرض القيام بعمليات إستخلاف الجزائريين لإدارة المصانع والمزارع وسائر مؤسسات الأعمال التي كانت قد هجرت³، حماية للإقتصاد ومواصلة للعملية الإنتاجية في هذه المؤسسات.

هذه المرحلة أطلق عليها إسم التسيير الذاتي، وتؤكد العديد من الأدبيات على أن التجربة الجزائرية في التسيير الذاتي لم تكن تطبيقا لإيديولوجية واضحة المعالم، لكونها لم تكن وليدة تفكير عميق بالقدر الذي كانت فيه إستجابة لظروف سوسيولوجية معينة.⁴

ماتجدر الإشارة إليه في المرحلة التي أعقبت الإستقلال هو عدم وضوح المنهج الإقتصادي المتبني، حيث اكتفى برنامج طرابلس لسنة 1962، برفض النظام الرأسمالي كنمط للتسيير ودعا إلى تدخل الدولة وتبني الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج⁵، ولم يتبلور المذهب الإقتصادي إلا في

1- علي غربي ، واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1999، ص 325

2- يوسف عبد الله صايغ، مرجع سابق ، ص 349.

3- المرجع نفسه ، ص 351.

4- محمد الصغير بعلي، القطاع العام في الجزائر واستقلالية المؤسسات. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 11-18.

5 - Mohammed el Hocine Benissad, **Economie de développement de l'Algérie : sous-développement et socialisme.** 2^{ème} Edition, OPU,algerie, 1982, PP 18-19.

ميثاق الجزائر لسنة 1964، الذي وضع النهج الجديد للتنمية الإقتصادية، كما دعم الميثاق أسلوب التسيير الذاتي.

ولقد وصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 1964 إلى 413 مؤسسة موضوعة تحت تصرف القطاع المسير ذاتيا، كما أن أغلبية هذه المؤسسات تميزت بصغر حجمها، فنجد أن 05 % منها كانت توظف ما يناهز 100 عامل.¹

إن أهم ما ميز مرحلة التسيير الذاتي فيما يتعلق بجانب التشغيل يمكن حصره فيما يلي:

* الدولة لم تكن تهتم بالتشغيل في هذه الفترة، فلم توليه أهمية كبرى، ذلك أن السلطة السياسية

لم تولي إهتماما بالتنبؤات الإقتصادية، أو على الأقل لم تكن في مقدمة إهتماماتها.²

* زيادة معدلات البطالة التي بدأت تعرف نسبا مخفية بسبب رجوع المهاجرين الجزائريين من تونس والمغرب.

* إرتفاع نسبة الأمية، حيث بلغت أكثر من 80 % من إجمالي السكان³، مما عقد إمكانية توفير

اليد العاملة المؤهلة لتسيير المؤسسات المختلفة، المسيرة ذاتيا.

على الرغم من هذه الوضعية، فقد إستطاع القطاع المسير ذاتيا أن يمتص حوالي 200 ألف عامل منهم حوالي 65 ألف عامل دائم في قطاع الزراعة خلال الفترة ما بين 1962-1965، باعتبارها القطاع الذي ضم أكبر عدد من العمال، بما يقارب 300 ألف عامل، مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، كالصناعة والتجارة التي ضمت مجتمعة ما يعادل مليون و35 ألف عامل، في حين أن معدلات البطالة وصلت في سنة 1966، 28 % أي ما يقارب 870 ألف فرد بطل من إجمالي سكان الجزائر الذي بلغ سنة 1966، 11,8 مليون نسمة.*

ما نخلص إليه من خلال هذه التوطئة هو القول بأن وضعية التشغيل في مرحلة التسيير الذاتي إتسمت بالتناقضية خاصة وأنها كانت تهدف إلى سد العجز الذي كانت تعانيه القطاعات

1- سعيد أوكيل، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية. (د.د.ن)، الجزائر، 1994، ص 32.

2- عيسى مرزوقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2006/2007، ص 105.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

*- هذه النسبة هي ما أسفرت عنه نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 1968

الإقتصادية المختلفة من جراء الشغور الذي تركه المعمرون، وكذا البحث عن الكفاءات و الخبرات اللازمة للقيام بعملية التنمية الإقتصادية.

ولئن كان تشريح الوضعية الإقتصادية ووضعية التشغيل قبل انطلاق برنامج التنمية من خلال أسلوب التخطيط المركزي سنة 1967، يبين أن سياسة التشغيل لم تكن ذات معالم واضحة بقدر ما كانت عبارة عن أساليب لسد العجز في مناصب العمل آنذاك في إطار وضع إقتصادي متدهور.

وتجمع العديد من الأدبيات على أن الإهتمام بالتشغيل كسياسة وكاستراتيجية تهدف للقضاء على البطالة، كان مع بداية تطبيق سياسة المخططات التنموية التي تضمنت إستراتيجية محددة الأهداف والمقاصد.

أولاً- سياسة التشغيل في إطار المخطط الثلاثي: 1967-1969.

لقد بدأت الدولة تعمل على تقليص أسلوب التسيير الذاتي مع بداية سياسة التأميم* فتحوّلت بذلك المؤسسات الميسرة ذاتيا إلى شركات وطنية تخضع لرقابة وسيطرة الأجهزة المركزية في الدولة.¹

فمرحلة التسيير الذاتي كانت تمهد الظروف لمرحلة جديدة تعتمد أسلوب التخطيط كمنهج إقتصادي فشهدت الجزائر عدة مخططات للتنمية ركزت في معظمها على تبني أهداف التنمية الإجتماعية وهذا قصد بناء إقتصاد وطني قوي يرتكز أساسا على قاعدة صناعية متينة. ولقد كانت أهداف سياسة التنمية تتمحور حول ضرورة القضاء على البطالة، من خلال تمكين كل مواطن من حقه في العمل، وهو ما أكدت عليه المواثيق الوطنية، إذ أن تكثيف المشاريع الإستثمارية المعتمدة في إطار مخططات التنمية ساهم في الخلق المستمر لمناصب الشغل.

* - لقد ارتكزت عملية التأميم في بداياتها على القطاع الأجنبي الخاص ، و منذ سنة 1968 صارت هذه العملية نظامية لتصل سنة 1971 إلى تأميم الشركات النفطية الفرنسية و توجت عملية التأميمات بتأميم الغاز و المحروقات و تعد سياسة التأميمات إحدى المعالم البارزة لاستراتيجية التصنيع لمزيد من التفاصيل أنظر : علي غربي ، مرجع سابق ، ص ص 328، 329 .

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: قطاع إقتصادي عمومي رائد.ج1، ديوان المطبوعات الجامعية،1999،ص 166.

ويعد المخطط الثلاثي 1967-1969 أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية عهد التخطيط وكان الحجم الإستثماري المستهدف تحقيقه هو 9,06 مليار دينار.¹

وحددت الدولة أهداف المخطط على ضوء عاملين أساسيين:

- عامل مادي: يتعلق بالإمكانات المالية والتي تشكل المدخرات الوطنية.

- عامل بشري: وهو عامل أساسي بكل فئات تكوينه بداية من العامل البسيط إلى العامل المؤهل إلى الإطار ذو التأهيل العالي.

ولقد كانت حصيلة المشاريع الإستثمارية في نهاية المخطط الثلاثي هي 9.16 مليار دينار، يمكن توزيعها بحسب القطاعات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: جدول إستثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969 الوحدة بالمليار / دج²

القطاعات	الإقتصاد المالي (مليار دينار)	الإستثمارات الفعلية
قطاع الزراعة والري	1,62	1,88
قطاع الصناعة	5,40	4,91
القطاع شبه المنتج	0,46	0,36
الإستثمارات الأساسية	1,58	2,01
مجموع الإستثمارات	9,06	9,16

ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الدولة أولت القطاع الصناعي أهمية اعتبارا من أن أكبر غلاف مالي قد خصص لهذا القطاع وقد سجل التشغيل تطورا واضحا منذ عام 1967، حيث عرف ديناميكية جديدة بفضل الحجم الإستثماري المعتمد، وهو الأمر الذي سمح بخلق ما يناهز 100.000 فرصة عمل جديدة والجدول التالي يبين المناصب المستحدثة خلال المخطط الثلاثي:

1- المرجع نفسه ، ص 167

2- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج1، مرجع سابق، ص 190.

الجدول رقم 02: مناصب العمل المستحدثة خلال المخطط الثلاثي¹:

النسبة المئوية	عدد المناصب المستحدثة	القطاعات
44,6 %	48.170	الصناعة
10 %	10.730	البناء والأشغال العامة
16 %	17.240	التجارة والخدمات
12,6 %	13.610	النقل
16,8 %	18.000	الإدارة
100 %	107.750	المجموع

لقد كان الهدف الأساسي من هذا المخطط هو إنشاء قاعدة إقتصادية تعطي الأولوية لقطاع التصنيع، لذلك نجد أن هذا الأخير هو الذي استحدث أكبر عدد من مناصب الشغل، أي أن الديناميكية الإستثمارية في قطاع الصناعة أفرزت تطورا نوعيا في مجال التشغيل. ولقد عرفت نسبة البطالة تراجعا نسبيا وذلك راجع إلى الأسباب التالية:

- توسيع حجم الإستثمارات والمشاريع المستحدثة وفقا للمخطط الثلاثي، والتي تتطلب اليد العاملة على اختلاف تأهيلها، وهو ما يسمح بامتصاص أكبر قدر من العمال، لاسيما في المجالين الصناعي والزراعي.

- إعتقاد الدولة لأسلوب التخطيط كأساس لإحداث التنمية، وتتضمن الخطة الإستهداف المتوقع لمناصب العمل وفقا لديناميكية الإستثمار، إذ أن خلق منصب شغل واحد آنذاك كان يكلف نفقات إستثمارية متوسطة تقدر بـ 368,559 دج.²

- ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا وإستقرارهم للعمل بها.³ وما يمكن قوله أنه إذا كان المخطط الثلاثي قد شكل البداية الأولية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر، فقد استطاع أن يخلق مناصب للشغل وأن يساهم في تراجع نسبي للبطالة.

¹ - بلقاسم سلاطينية ، التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع والتنمية ، قسم علم الإجتماع ،جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 1995 /1996 ، ص 191

² - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، «إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني» . ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 258.

³ - شريف بقة، "العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة" . مجلة بحوث إقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، الصادرة في ديسمبر 2008، ص 107.

ثانيا : سياسة التشغيل في إطار المخططات الرباعية:

عرفت الجزائر مخططين رباعيين، المخطط الرباعي الأول: ما بين 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني ما بين 1974 - 1977، وكان الهدف من هذين المخططين تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة.

وقد ارتفع حجم الغلاف المالي المرخص به حيث بلغ 27,75 مليار دينار في حين قدرت تكاليف البرامج 28,56 مليار دينار بالنسبة للمخطط الرباعي الأول، كما تضاعف حجم الإعتماد المالي المخصص للمخطط الرباعي الثاني ليصل إلى 110,22 مليار دينار. وهو الأمر الذي سمح بـ:

- العمل على إحداث فرص عمل، وخلق مناصب شغل تكون موجهة لكل الجزائريين القادرين على العمل، ذلك أن الأهداف العامة للإقتصاد الوطني لم تكن تحدد بحسب منطق العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الإقتصادية الموضوعة من طرف الجهاز المركزي في الدولة.¹

- ايجاد إستراتيجية لاستعاب حجم البطالة ولعل ضخامة الإستثمارات في هذه الفترة قد سمح بتراجع مستويات هذه الأخيرة، حيث انتقلت نسبة البطالة من 32,9 % سنة 1966 إلى 23% في سنة 1977.²

- إستمرار عملية تغطية طلبات العمل بعروض العمل، حيث نسجل ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 03: نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل خلال الفترة من 1971-1973.³

السنوات	1971	1972	1973
نسبة تغطية طلبات العمل	% 35,17	% 31,91	% 30,95
نسبة مناصب العمل المؤقتة	% 44,26	% 48,29	47,03

1- ليليا بن صويلح، سياسة التشغيل في الجزائر، «المؤسسة الإقتصادية السنوية بعناية نموذجا». أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع والتنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2011، ص 111.

2 - MOHAMED SAIB MUsETTE ET AUTRES , "marché du travail et emploi en algerie- programme des emplois en afrique -",organisation internationale du travail bureau de l'oit à alger , alger , octobre 2003 , p 21

3 - محمد ميطاهري ، التشغيل في الجزائر، الواقع والآفاق ،" المجلة الجزائرية للعمل"، الجزائر ، 1988 ، ص 41

- ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول هو وجود إستقرار في تغطية طلبات العمل بعروض العمل خلال السنوات الثلاثة، كما أن ارتفاع المناصب المؤقتة مرده إلى أن معظمها كان في قطاعات مثل: البناء والأشغال العمومية وورشات الهندسة المدنية فارتبطت مدة العمل بمدة الورشة أو المشروع.

- انخفاض ملموس لطالبي العمل خلال المخطط الرباعي الثاني، حيث سجل معدل سنوي يقدر بـ 228 233 طلب عمل.¹

في هذه المرحلة عمدت الدولة إلى تنظيم الهجرة إلى أروبا، حيث تم تسجيل 250.000 هجرة عمالية² بالإضافة إلى الإدماج الإداري في الوظائف التابعة للقطاع العمومي، وهو الأمر الذي ساهم في انخفاض معدلات البطالة.

ما تجدر الإشارة إليه خلال هذه الفترة، هو الدور الذي كان يلعبه القطاع الخاص في مجال التشغيل، وعلى الرغم من أن المواثيق الوطنية قد حجت من دوره إلا أنه ساهم بنسب متفاوتة في عملية التشغيل .

حيث أن القطاع الخاص لم يشجع في بداياته من طرف الدولة، غير أنه تطور في ظل القطاع العام الذي كان مهيمنا ومسيطرًا على كافة المجالات الإقتصادية.³

وقد شهدت هذه الفترة جملة من التشريعات غير المحفزة للقطاع الخاص* ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الفترة كذلك شهدت وفرة عروض العمل وبرز فرص أخرى لطالبي العمل الذين كانت لهم إستعدادات كبيرة لقبول المناصب الشاغرة والبحث عن المؤسسات التي تقدم أحسن أجر وأحسن الإمتيازات المصاحبة للعمل .

1- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 164.

2 - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

3 -Liabes Djilali , **capital prive et partcen d' industrie en Algerie (1962-1982)**. CRED ,Alger ,1984, p 521.

*- ذلك أن الخيار الإشتراكي يستلزم القضاء على أية إمكانية تتيح للقطاع الخاص أن يتحول إلى قاعدة للإستلاء على السلطة و من هنا كان على الدولة حصر نشاطه بكيفية تمنعه من اكتساب القوة الإقتصادية و التأثير على أجهزة الدولة ، و يؤكد نص الميثاق الوطني على هذه الفكرة بحيث سمح بإقامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجالات محددة و جعلها في المقام الثاني بعد الشركات الوطنية لمزيد من التفاصيل أنظر :

ليليا بن صويلح ، مرجع سابق ، ص 144

ولقد شهدت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تطورا مستمرا في نسبة العمال نظرا لارتفاع نسب التشغيل، والموزعة بين القطاع العام والخاص، الذي ساهم بقدر مرموق في إمتصاص نسب البطالة ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور التشغيل بين 1967-1981 ونسبة مساهمة القطاع الخاص¹

السنوات	العدد الإجمالي للعمال الأجراء	عدد العمال في القطاع الخاص	النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص
1967	874.000	299.800	34,3 %
1970	1.028.700	349.800	34 %
1981	2.322.000	655.000	25,2 %

ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول، الإرتفاع المستمر في عدد العمال الأجراء ابتداء من سنة 1967، حيث عرف عدد العمال إلى غاية 1981 زيادة بـ144.000 وهي زيادة يمكن إيعازها إلى الأسباب التالية:

- إستراتيجية التنمية الإقتصادية التي إعتمدت في أساسها على التصنيع وإعطاء الدور الريادي للقطاع العام، إضافة إلى الضمانات التي يمنحها هذا الأخير فيما يتعلق بالتشغيل وهو الذي جعله يضمن أكبر نسبة من اليد العاملة.

- حجم الإستثمارات الصناعية والتي تمخض عنها تزايد عروض العمل، والتغير الجذري في إستخدام قوة العمل، حيث إنتقل المنتجون في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن، الأمر الذي أدى إلى تراجع الوضع الفلاحي، مقارنة بالقطاع الصناعي، والجدول أدناه يبين تطور الشغل في القطاع الفلاحي:

جدول رقم 05: جدول يبين تطور التشغيل في القطاع الفلاحي²:

السنوات	1966	1977	1983
إجمالي الشغل	1.724.900	2.336.972	3.724.217
الشغل في القطاع الفلاحي	852.300	692.960	1.097.217
النسبة المئوية	49,4 %	29,6 %	29,7 %

¹ - عيسى مرزوقة، مرجع سابق، ص46

² - مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 169 (بالتصرف)

إن الملاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، هو التناقص المتزايد لنسبة العمال في القطاع الفلاحي والسبب في ذلك هو أن الدولة في هذه الفترة صبت جل اهتمامها بالقطاع الصناعي، وهو الأمر الذي دفع المشتغلين في القطاع الفلاحي إلى الهجرة لقطاعات أخرى حيث الأجر والوضع أفضل.

ولقد شهدت الفترة التي شملت تطبيق المخططات الرباعية نموا ملحوظا في عدد العمال الأجراء، حيث نجد أن المؤسسات العمومية الوطنية وقطاع الإدارة العمومية تمكنا من الإستحواذ على أكبر نسبة تشغيل، وهو ما يمكن أن نلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 06: عدد العمال الاجراء في مختلف القطاعات (دون الفلاحة):¹

النسبة	1981	1979	السنوات القطاعات
%34,5	897.085	688.085	المؤسسات الوطنية
%8,3	215.490	128.405	المؤسسات العمومية المحلية
%26,7	697.043	620.674	الإدارة العمومية
%69,5	1.809.618	1.437.164	المجموع

إن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها حول سياسة التشغيل في ظل المخططات الرباعية للتنمية هي:

- التزايد الكبير لحجم الإستثمارات المخصصة لإنجاز المخططين الرباعيين، إذ نجد أن الغلاف المالي قد تضاعف ليصل إلى 110,22 مليار دينار في حين أن الإستثمارات الفعلية عند نهاية المخطط الرباعي الثاني وصلت إلى 121,23 مليار دينار²، هذا الأمر سمح بتوسيع المشاريع التنموية في مختلف القطاعات ومنه انتعاش سياسة التشغيل في هذه الفترة.
- لجوء العديد من المؤسسات العمومية إلى تشغيل عدد زائد عن حاجتها في إطار سياسة الدولة

¹ - عيسى مرزاققة، مرجع سابق، ص 48 (بالتصرف).

² - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها إعادة تنظيم الإقتصادي الوطني. ج2، مرجع سابق، ص341.

- التي نص عليها الميثاق الوطني لسنة 1976، وهو ما أدى إلى إستعاب أكبر عدد من البطالين.*
- لقد كانت مشروعية النظام السياسي آنذاك تقدم على حساب العقلانية الإقتصادية بحيث صارت المؤسسة العمومية تستوعب أكبر قدر من طلبات الشغل وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور نسب كبيرة من البطالة المقنعة بالمؤسسات الجزائرية.
 - ضخامة حجم الإستثمارات التي احتاجت إلى أكبر عدد من العمالة، حتى صار عرض العمل أكبر من الطلب في بعض سنوات السبعينات
 - إن تزايد حجم الإستثمارات العمومية الذي انعكس على سياسة التشغيل كان مرده إلى الرخاء الذي شهدته الخزينة العمومية من جراء ارتفاع أسعار النفط آنذاك واستقرارها في الأسواق العالمية.
 - لقد وصل عدد المناصب المنشأة إلى غاية سنة 1983 أكثر من 02 مليون منصب عمل في مختلف القطاعات الإقتصادية.

ثالثا : سياسة التشغيل في إطار المخططات الخماسية:

لقد اعتمدت الجزائر مخططين خماسيين للتنمية، المخطط الخماسي الأول الذي أمتد ما بين 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني وشمل الفترة ما بين 1985-1989، وقدر الترخيص المالي للمخطط الأول بـ 400,6 مليار دينار، وارتفع هذا الغلاف ليصل إلى 550 مليار دينار خلال المخطط الخماسي الثاني، ويمكن توضيح حجم الإستثمارات والمبالغ المخصصة لها من خلال ما يلي:

* - لقد كان الخيار الإشتراكي يضيفي على التنمية البعد الإجماعي، وقد أكد الميثاق على أن القضاء على البطالة يعد من أولويات الإشتراكية لمزيد من التفاصيل أنظر: فضيلة عكاش، لمياء زكري، آثار الإنفتاح الإقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر. الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وثكالية التنمية في الجزائر «واقع وتحديات» جامعة الشلف، 16 ، 17 ديسمبر 2008.

جدول رقم 07: توزيع إستثمارات المخططين الخماسيين الأول والثاني¹

المخطط الخماسي الأول 1984-1980		المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989		حجم الاستثمار القطاعات
النسبة المئوية	مبالغ الإستثمار (مليار دج)	النسبة المئوية	مبالغ الإستثمار (مليار دج)	
% 43,6	174,5	% 31,67	174,2	الصناعة والمحروقات
% 11,8	47,1	% 14,36	79	الزراعة والري
% 15	60,0	% 13,82	76	الإسكان
% 4,1	17,5	% 8,18	45	الهيكل القاعدية الإقتصادية
% 25,2	101,5	% 31,97	175	إستثمارات أخرى
% 100	400,6	% 100	550	المجموع

لقد كان الهدف الأساسي من خلال تطبيق المخطط الخماسي الأول هو العمل على تطوير مستوى الإنتاجية ومواصلة خلق فرص الشغل من أجل تلبية الطلب المتزايد. وعملت الدولة على تنظيم سوق العمل في هذه الفترة، من خلال توحيد الإمتيازات الإجتماعية الممنوحة للعمال وتوحيد الممارسات الأجرية من خلال اعتمادها، للقانون الأساسي للعامل* ونجد أن مصالح التشغيل سجلت خلال فترة الخماسي الأول معدلا سنويا لطلبات العمل قدره 157,943 طلبا ومعدلا سنويا لعروض العمل قدره 149,064 عرضا.²

ولقد كان هناك تباين بين مناصب العمل التي كان يتوقع خلقها و ما تم تجسيده فعلا من خلال المخطط الخماسي الأول والذي يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 08: نسبة مناصب العمل المتوقعة خلال الفترة 1984-1980³

القطاع	المتوقع	المحقق
الصناعة	185 000	% 6.8
البناء والأشغال العمومية	218 000	% 31
الخدمات والنقل والتجارة	410 000	% 39,20
الإدارة العمومية	230 000	% 82,2

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها إعادة تنظيم الإقتصادي الوطني. ج2، مرجع سابق ، ص223 (بالتصرف)

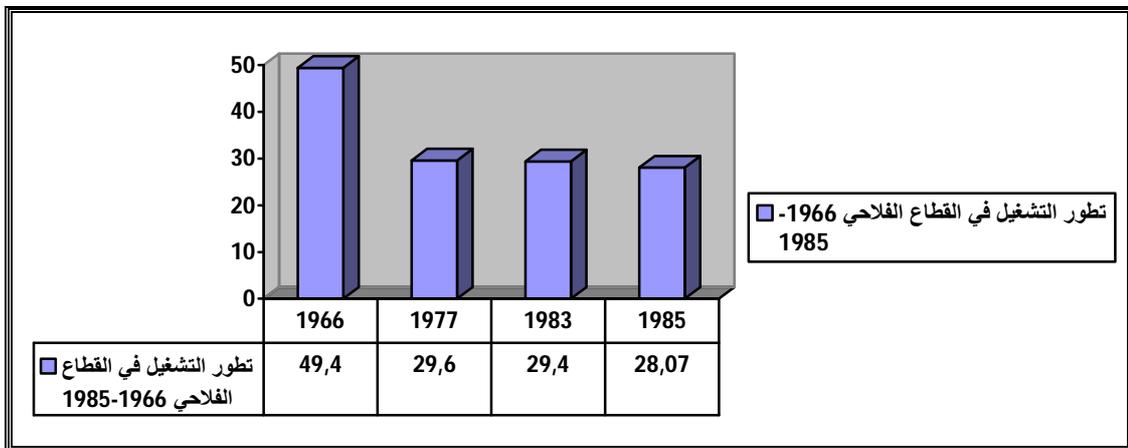
* - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 12/78 المؤرخ في 05/08/1978 المتضمن القانون الاساسي للعامل ، الجريدة الرسمية العدد رقم 32 ، الصادرة بتاريخ 08/08/1978 .

² - مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي، وسياسة التشغيل. مرجع سابق ص167.

³ - المرجع نفسه ، ص 169 .

فمن خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الإدارة العمومية استحوذت على أكبر قدر من المناصب المستحدثة وذلك ناتج لمجموعة من الأسباب، فتزايد نسبة السكان أدى بالدولة إلى توسعة التوظيف في قطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة العمومية. وإذا كان تطور الشغل في القطاعات الإقتصادية العمومية قد عرف منحني تصاعدي نجد أن تطور الشغل في القطاع الفلاحي لاسيما في الفترة الممتدة ما بين 1966-1985 عرف تراجعا كبيرا ويمكن تبيان ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 01: تطور التشغيل في القطاع الفلاحي خلال الفترة : 1985-1966¹



ويرجع التناقص المستمر في عدد العمال في القطاع الفلاحي إلى مجموعة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:²

- * إنخفاض الأجرور في القطاع الفلاحي عنها في القطاعات الأخرى، مما دفع الفلاحين إلى البحث عن ظروف معيشية أفضل لاسيما في القطاع الصناعي.
- * إعطاء الدولة أولويات اهتمامها للقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي.
- * تذبذب الإنتاج في القطاع الفلاحي لارتباطه بعوامل المناخ.

وإذا كان الجهد التنموي في إطار المخطط الرباعي إلى غاية بداية المخطط الخماسي الأول قد عرف إنتعاشا في التشغيل، إلا أن ظروف تطبيق المخطط الخماسي الثاني تميزت بخصوصية على المستوى الداخلي والدولي على حد سواء:

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات، تحقيقات حول العائلات 1983-1985 . تقرير رقم 38 (بالتصرف).

² - ABDELKADER. SIDAHEMED , développement sans croissance des économies pétrolières du tiers monde. Opu ,1983,p 11

- فعلى المستوى الدولي، تزامن تطبيق المخطط مع انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الأساسية في المعاملات التجارية مع الخارج.
- أما على المستوى المحلي نجد تزايد عدد السكان القادرين على العمل ليتجاوز 4,5 مليون شخص سنة 1985.¹
- إن هذه التغيرات أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت سنة 1987 المليون شخص والحديث عن مرحلة تطبيق المخططات الخماسية يدفعنا للإشارة إلى أن بداية تطبيق المخطط الخماسي الأول عرفت مرحلة جديدة في تسيير المؤسسات العمومية والتي تعرف سياسة الإصلاحات الإقتصادية الذاتية من خلال برامج إعادة هيكلة المؤسسات.
- ما يمكن تسجيله من خلال دراسة سياسة التشغيل في إطار المخططات التنموية أن:
- سياسة التشغيل عرفت إنتعاشا كبيرا، سيما وأن المشاريع التنموية سطرت في مضمونها حجما معيناً لمناصب الشغل المراد تحقيقها.
- تغليب البعد الإجتماعي على المعطى الإقتصادي فيما يتعلق بالتشغيل، الأمر الذي أدى إلى ظهور البطالة المقنعة في المؤسسة العمومية الجزائرية.
- الوضعية المالية للدولة الناتجة عن الإرتفاع المستمر لعائدات النفط وهو الذي مكنها من الإستثمار بمبالغ ضخمة من خلال التخصيصات المالية للمخططات التنموية وهو الأمر الذي انعكس على التشغيل وتراجع البطالة.
- الملاحظ كذلك هو مساهمة القطاع الخاص في التشغيل التي عرفت تذبذبا، ومرد ذلك إلى المنظومة القانونية للإستثمار الخاص* التي لم تحفز هذا الأخير في أن يحتل مكانة في ظل الإقتصاد الموجه.

1- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي، وسياسة التشغيل. مرجع سابق ص171.

*- لقد اعترضت القطاع الخاص العديد من الصعوبات، كصعوبة الحصول على التجهيزات ونواقض التكامل مع القطاع العام، وقد أثر تطبيق قانون الإستثمار الخاص على بنية الإستثمار الذي اتجه نحو النشاطات المهملة تقليديا ولمزيد من التفاصيل أنظر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/81 مؤرخ في 1982/08/21 يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية العدد34 الصادرة بتاريخ 1982/08/24.

- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي، وسياسة التشغيل ، مرجع سابق، ص 169.

المطلب الثاني: سياسة التشغيل بين سياسة الإصلاحات الإقتصادية الذاتية وتداعيات الأزمة الإقتصادية :

لقد تزامن تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع صدور المرسوم رقم 242/80 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، وكانت البداية الفعلية لعملية إعادة الهيكلة في سنة 1982 وانتهت في سنة 1986، ولعل الهدف الأساسي من هذه العملية هو رفع الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة وتحسين الإنتاجية والمردودية، ذلك أن السياسة السابقة تخللها العديد من السلبيات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- طغيان المنطق السياسي والإجتماعي على حساب المؤشرات الإقتصادية والمالية للمؤسسة العمومية، حيث كانت المؤسسة العاجزة والتي حققت نتائج سلبية توزيع أرباحا في نهاية السنة.
 - غياب المنافسة الأمر الذي جعل من المؤسسات العمومية، لا تعطي أهمية لنوعية وجودة المنتجات التي تقدمها.
 - عجز الإقتصاد الوطني من جراء أعباء تدهور أسعار النفط، حيث بدأ العجز مع بداية سنة 1982 ليستمر حتى نهاية 1986 أين وصل إلى 13 دولار.¹
- أولا : تأثير سياسة إعادة الهيكلة على التشغيل:**

إن تطبيق برنامج إعادة الهيكلة الذي تبنته الدولة في شقيه الهيكلي والمالي أفرز تجزئت المؤسسة العمومية إلى وحدات أصغر حجما، حيث نتج عن هذه السياسة تقسيم 50 مؤسسة عمومية إقتصادية إلى 300 مؤسسة جديدة.²

و السبب في إعتقاد الدولة لهذه السياسة مرده إلى جملة من الأسباب ، فارتكاز سياسة التنمية على أسلوب التسيير الإشتراكي جعل الدولة تعتمد مركزية القرار في كل صغيرة و كبيرة متعلقة بالنشاط الإقتصادي مما جعل هذه المؤسسات عبارة عن حقل لتنفيذ سياسة الجهة الوصية بدلا من أن تكون فضاءا للإنتاج ، كما أن واعتماد الدولة سياسة التشغيل الكامل

1- عيسى مرزوقة، مرجع سابق، ص 124.

2- المرجع نفسه، ص122

plein emploi ساهمت في خلق العديد من مناصب الشغل الغير منتجة ، و هو ما أرهق المؤسسة العمومية بحيث تضاعفت قيمة الأعباء المالية الخاصة بالمستخدمين دون أن تكون هناك فوائض للإنتاجية لتغطية النفقات .

و عليه فإن سياسة إعادة الهيكلة شملت إجراءات :

إعادة الهيكلة العضوية : من خلال تفكيك الشركة الوطنية إلى وحدات صغيرة متخصصة بحسب الوظائف يمكن التحكم في تسييرها مع منحها هامش من اللامركزية القرارية .

إعادة الهيكلة المالية : من خلال التطهير المالي لهذه المؤسسات التي كانت مثقلة بالديون و منحها لرأس مال من أجل إعادة بعث نشاطها .

وانعكس هذا الإجراء بدوره على سياسة التشغيل، حيث أنه في ظل الوضع الإقتصادي المستحدث صار فيه لزاما على الوحدات الإقتصادية أن تبرز وجودها في ساحة العمل والإنتاج الأمر الذي جعل المؤسسة العمومية تتخذ أحد الإجراءات:

- مراجعة سياسة التشغيل، ذلك لطغيان المعطى الإجتماعي على الإقتصادي وهو ما أدى إلى بروز حالات فائض التشغيل، مما أدى إلى إرهاب حسابات الإستغلال بالتكاليف المرتفعة للمستخدمين.

هذه المراجعة اقتضت تخفيض حجم التشغيل وهو ما انجر عنه إخراج عدد من العمال، الذين لا يساهمون فعلا في العملية الإنتاجية، والذين يسترون بطالتهم بقناع العمل، وأدى هذا الإجراء إلى تخفيض نسبة البطالة المقنعة من: 9,5 % سنة 1980 إلى 0,4 % سنة 1987.¹

- إغلاق باب التشغيل أمام القوة العاملة الجديدة²، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى امتصاص الفوائض من اليد العاملة في المؤسسة الإقتصادية.

لكن من جهة أخرى، هذين الإجراءين من شأنهما تعقيد مشكلة البطالة، مالم يصحبهما توسيع حجم الإستثمارات بشكل يمكن من خلاله إمتصاص حجم البطالة الناتجة عن تطبيقهما.

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ج2، مرجع سابق، ص 264.

2- المرجع نفسه، ص ص 264، 265.

لكن ما حدث في سنة 1986، أي بعد سنة من إنطلاق المخطط الخماسي الثاني هو الأزمة الإقتصادية التي ضربت الإقتصاد الجزائري، حيث إنهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته أي من 30 دولار للبرميل ليصل إلى أقل من 15 دولار للبرميل وهو الأمر الذي أدى إلى إنهيار إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من: 12,270 مليار دولار إلى أقل من 7,26 مليار دولار.¹

ولو أن الأزمة كانت نتيجة للعديد من التراكمات الهيكلية والتنظيمية، إلا أن إنهيار أسعار النفط هو الذي زاد من حدتها، الأمر الذي جعل الدولة تنتقل إلى مرحلة جديدة تبنت فيها إصلاحات جذرية بغية الخروج من هذه الأزمة.

ومع نهاية سنة 1987 بدأت تتجلى مظاهر بداية مرحلة جديدة، التي عرفت بمرحلة الإصلاح الإقتصادي في إطار سياسة إستقلالية المؤسسات العمومية.

ثانيا : تداعيات الأزمة الإقتصادية على سياسة التشغيل:

عرفت الدولة العديد من التحولات على إثر الأزمة التي ضربت الإقتصاد الوطني، فأمام إستمرار انخفاض أسعار النفط، نجد تزايد معدل عدد السكان القادرين على العمل، حيث بلغ عدد هؤلاء سنة 1985 ما يقارب 4,5 مليون شخص ليصل في سنة 1989 إلى 5,6 مليون شخص، الأمر الذي انجر عنه زيادة عدد البطالين ليتجاوز مليون بطل سنة 1987.²

لقد خلطت الأزمة الإقتصادية أجندة التشغيل التي كان من المزمع تجسيدها في إطار المخطط الخماسي الثاني، حيث كان من المتوقع إحداث ما يقارب 940 000 منصب شغل لكن عند نهاية المخطط تم إحصاء 59 000 منصب عمل سنة 1985، وذلك راجع تناقض حجم الإستثمارات العمومية، وتراجع نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في التشغيل، ماعدا قطاع الإدارة العمومية، الذي حاول أن يمتص نسب البطالة التي خلفتها الأزمة، حيث إرتفع نصيب من مجموع التشغيل من 22,8 % إلى 25,2 %.³

1- المرجع نفسه، ص 291.

2- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 171.

3 - Abdelkader. Sidahemed , op.cit, p11.

ومحاولة منها لتدارك مخلفات الأزمة عمدت الدولة إلى سياسة إصلاح وحاولت أن تمس من خلالها عاملين أساسيين هما:

- **عامل متعلق بالمؤسسة العمومية:** من خلال محاولة دفع المؤسسة لخلق الفوائض الإقتصادية، ذلك أن خبرة المؤسسة العمومية في التسيير طويلة نسبيا بالإضافة إلى كبر حجمها فمنح هذه المؤسسة الإستقلالية يمكنها من التحسين المستمر لإنتاجها وإخضاعها لقواعد العرض والطلب.

- **عامل آخر خارجي:** يرتبط بالقيود المالية التي فرضتها الظروف الدولية بعد إنهيار أسعار النفط، ذلك أن صادرات الجزائر آنذاك من المحروقات كانت تشكل نسبة 97%¹ من العملة الصعبة، وبالتالي فالدولة كانت ترمي من وراء سياسة الإصلاح هذه إلى جعل مصدر تمويل المؤسسة العمومية هو الفائض الإقتصادي المحتمل تحقيقه على مستوى وحدات الإنتاج.

وعليه تم صدور قانون إستقلالية المؤسسات العمومية، رقم 01/88 بتاريخ 12/01/1988²، ولئن أعطى هذا القانون إستقلالية للمؤسسة الإقتصادية العمومية إلا أن الدولة أبقت على سياستها التوجيهية للإقتصاد الوطن، مع محاولة تعميق الإصلاحات باتجاه نظام تخطيط جديد، بصدور القانون رقم 88-20 في 13/01/1988³، الذي إستحدث جملة من أنظمة التسيير و عمد إلى تكريس اللامركزية في قرارات المخططات الدورية وإخضاع المؤسسة العمومية لقوانين السوق* وتحميلها للمسؤولية الإدارية ومسؤولية التسيير.⁴

على الرغم من هذه الإصلاحات التي مهدت إلى مرحلة الإفتتاح الإقتصادي نجد أنه انجر عنها العديد من النتائج ويمكن عرضها فيما يلي:

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها إعادة تنظيم الإقتصادي الوطني . ج2، مرجع سابق، ص ص 265-292.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، الجريدة الرسمية العدد رقم 02 الصادرة بتاريخ : 13/01/1988 .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/88 المؤرخ في 12/01/1988 يتعلق بالتخطيط ، الجريدة الرسمية العدد رقم 02 الصادرة بتاريخ 13/01/1988

* - أنظر المادة رقم 06 من القانون السابق الذكر.

4 - Youcef Debboub , *le nouveau mécanisme économique en Algérie*. Office des publications universitaires , Alger , 2000, p31.

- التراجع الكبير لمعدلات التشغيل جراء تراجع الإستثمارات العمومية، والجدول التالي بين ذلك:

جدول رقم 09: جدول يبين انخفاض المعدلات السنوية للتشغيل إلى غاية 1989¹

السنة	77-74	79-78	84-80	89-85
المعدلات السنوية للتشغيل	130 325	145 000	145 000	69 600

فمن خلال معطيات الجدول يظهر التناقص المستمر لمعدلات الشغل السنوية، لا سيما في الفترة ما بين سنة 1985-1989.

- اضطراب القاعدة الإجتماعية للقطاعات الإنتاجية وعدم قدرتها على الإحتفاظ بالعاملين وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور وضعية التشغيل، وعرفت هذه المرحلة تسريح كبير للعمال بمعدل 20 الف عامل سنويا، وهو ما نتج عنه تزايد عدد البطالين في الجزائر.

- تدهور المستوى المعيشي للأفراد جراء الركود الذي عرفه الإقتصاد الوطني.

ولعل الوضع الإجتماعي الذي عرف تدهورا وتراجعا كبيرا، عجل بانتقال الجزائر إلى مرحلة جديدة، فاحتجاجات أكتوبر 1988، كشفت عمق الخلل في الركيزة التي بنيت عليها السياسة الإقتصادية في فترة الإقتصاد الموجه، لاسيما فيما يتعلق بالإعتماد الكلي على إيرادات النفط كأساس للخزينة العمومية، وإعتماد الدولة على توزيع الربح النفطي بدلا من دفع المؤسسات لخلق فوائض إنتاجية، بالإضافة إلى ذهنية التسيير القائمة على الإتكالية وعلى دعم الدولة دون المبادرة لتحقيق قفزة في الإنتاجية وفوائض في المردودية.

كما أن سياسة التشغيل التي سادها البعد الإجتماعي والمنطق السياسي الرامي إلى تعزيز مشروعية النظام السياسي آنذاك ، على حساب العقلانية الإقتصادية التي تعتمد العرض والطلب لتحقيق توازنات سوق العمل.

كذلك هذه السياسات حطّفت هوة جهوية في التشغيل، ذلك أن معظم النشاطات التي كانت مرتكزة في المدن أدت إلى إهمال الريف، وتغليب السياسة الصناعية على حساب السياسة الزراعية أدى إلى هجرة المشتغلين في الزراعة إلى القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور نسبة

¹ - مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل . مرجع سابق ، ص 174

العاملين في القطاع الزراعي بالإضافة إلى إختلال التوازن بين الشمال والجنوب ومنطقة الهضاب العليا.

الجدير بالذكر أن عمليات الإصلاح التي طالت المؤسسات العمومية إنطلاقاً من إعادة هيكلة وإستقلالية المؤسسات العمومية، أدت إلى تفكك وتجزأ القطاعات بدلا من أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة، ضف إلى ذلك الإنخفاض المستمر لمردودية المؤسسة العمومية بسبب الأعباء الإجتماعية التي حملتها إياها الدولة،¹ و الذي انعكس سلبا على نسب التشغيل، وأدى إلى توسيع عدد المسرحين وتفاقم نسب البطالة.

1 - عيسى مرازقة، مرجع سابق، ص 142.

المبحث الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر في ظل الإنفتاح الإقتصادي

إن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر ذاتيا لم تكن لها جدوى، أمام تراجع معدلات النمو الإقتصادي وتفاقم الأزمة المالية، وسوء إدارة الدين الخارجي، حيث إرتفعت خدمة الدين إلى الصادرات من 27% سنة 1980 إلى أكثر من 54% سنة 1986. الأمر الذي دفع الدولة إلى اللجوء إلى المنظمات المالية الدولية من أجل جدولة ديونها وفي مقابل ذلك اعتمدت جملة من البرامج والإصلاحات الهيكلية للإقتصاد، التي كانت تكلفتها الإجتماعية كبيرة، وانعكس ذلك على مستويات التشغيل.

والسمة الأساسية لهذه الإصلاحات هي تحجيم دور الدولة في الإقتصاد وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص، والعمل على التخلي تدريجيا على القطاع العام، وتأتي هذه الدعوة في ظل وضع دولي، عرف إنهيار المعسكر الشيوعي وتراجع المد الإشتراكي في العديد من الدول التي تحولت إلى دول رأسمالية في إطار سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها منها إلى تغليب نمط الإقتصاد الرأسمالي، متخذة في ذلك المؤسسات المالية الدولية وسيلة لتجسيد هذه الغاية. ولجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي يعني قبول منطق الصندوق الذي هو منطق مالي وتقني، لا يهتم الجانب الإجتماعي والجانب التنموي¹، لأن الإقتصاد من منظوره هو عبارة عن ميكانيك، إذا عرف بعض الإختلالات، يجب العمل على معالجتها.

وعليه فإن سياسة التشغيل في هذه الفترة قد عرفت خصوصية نظرا لخصوصية المرحلة التي شهدت مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في التأثير على النمو والتشغيل يمكن إجمالها في:

- الإنفتاح الإقتصادي من خلال تبني الدولة لجملة من البرامج الإصلاحية، كبرامج التعديل الهيكلي، وبرامج الخوصصة.

- الإنفتاح السياسي في الجزائر على إثر دستور 1989، والذي عرف إنتكاسة في بداياته ما جرّ البلاد لأزمة أمنية، أثرت سلبا على التنمية الإقتصادية، وأفرزت آثارا إجتماعية وخيمة، ساهمت في تزايد حجم البطالة نتيجة لغياب التنمية.

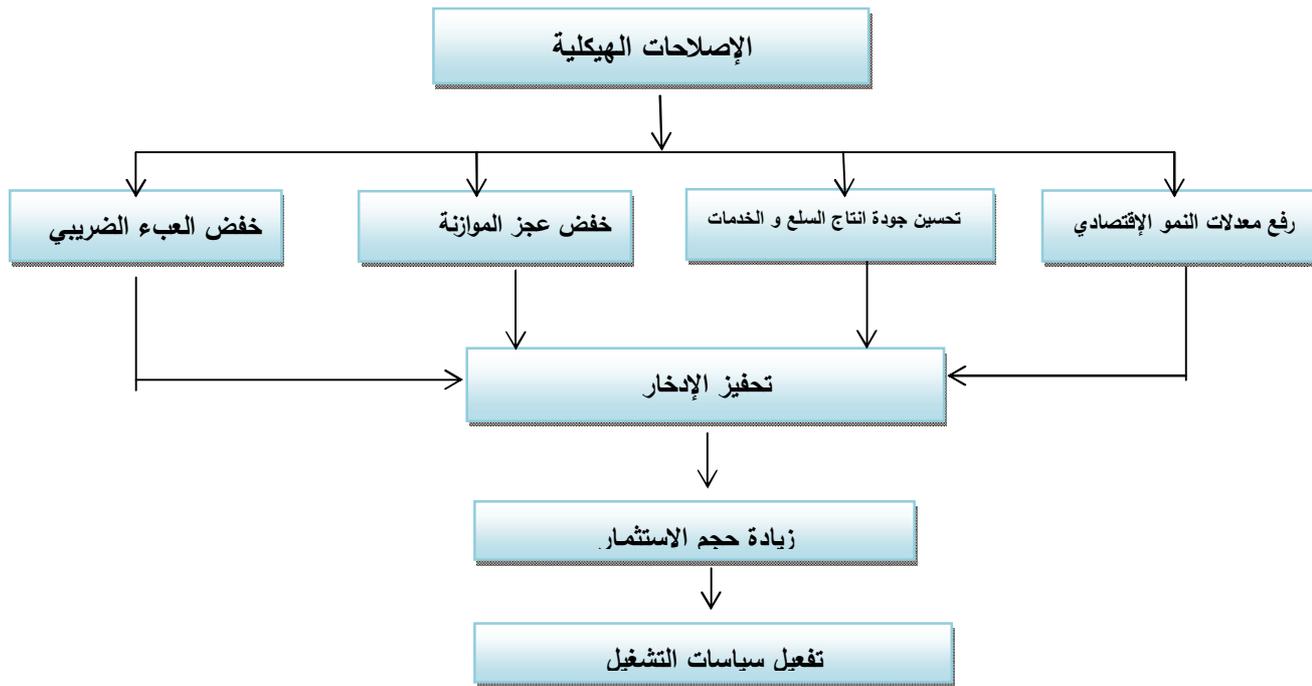
1- ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، (د.س.ن)، ص35.

المطلب الأول: تأثير الإصلاحات الإقتصادية على سياسة التشغيل .

شهدت عملية التنمية تحولا جذريا في هذه المرحلة، وانتقلت سياسة التنمية من عملية مخططة إلى برامج إصلاحية مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، كوصفة يتم من خلال تطبيقها إستعادة التوازنات الإقتصادية الأساسية.

ولعل تبني الدولة لهذه الإصلاحات كان يفترض أن يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي، وكذا تحسين جودة إنتاج السلع والخدمات، وخفض عجز الموازنة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى خفض العبء الضريبي على المواطن، ما يدفع إلى زيادة الإدخار، ومنه زيادة الإستثمار وهذا الأخير يؤدي إلى تفعيل سياسات التشغيل.

الشكل رقم 01: التأثيرات المفترضة للإصلاحات الإقتصادية على التشغيل¹



لقد تزامنت فترة الإصلاحات الإقتصادية مع جملة من الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989، والذي فتح المجال أمام المبادرة الفردية، وأعقب هذه الإصلاحات صدور جملة من

¹- المصدر: من إعداد الباحث ، بالإعتماد على : مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل ، مرجع سابق ص 178

القوانين التي تركز لفترة إنتقالية * على المستوى الإقتصادي والسياسي، ومجسدة للقطيعة مع الفترة السابقة. على اعتبار أنه لا يمكن فصل الإنقال نحو إقتصاد السوق عن التحول الديمقراطي.¹

بداية هذه القطيعة تجسدت مع تطبيق برامج التثبيت الإقتصادي، كإصلاحات إقتصادية مشروطة من قبل المؤسسات المالية الدولية، التي كانت أهدافها الظاهرة تخفيف الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية للإقتصاد الجزائري²، بما يؤدي إلى تحرير المعاملات الإقتصادية بالاعتماد على آليتي العرض والطلب وتحجيم دور الدولة في الإقتصاد.

أولا : برامج التثبيت الإقتصادي وتأثيرها على سياسة التشغيل:

لا نختلف في أن مشكلة المديونية في الجزائر تعود إلى ما قبل سنة 1986، لكن لم تتجسد كأزمة فعلية إلا مع انخفاض أسعار النفط، أين كشفت هذه الأخيرة على مجموعة من الإختلالات التي بنيت عليها السياسة الإقتصادية آنذاك، ولم تكن الحكومة في تلك الفترة مع فكرة إعادة الجدولة لأنه كان في إعتقاد النخبة الحاكمة، أن مشكلة انخفاض أسعار النفط وقتية، سرعان ماتنقضي. إلا أن إشتداد الأزمة واستمرار انخفاض أسعار النفط ألزما الدولة بإبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1989.

1- برنامج التثبيت الإقتصادي الأول: 1989/05/31-1990/05/30:

شهد توقيع هذا الإتفاق، قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات، كشروط من قبل صندوق النقد الدولي تحتم عليها الإلتزام بالصرامة في تطبيق سياسة نقدية وتخفيض سعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون القرض والنقد، كإجراء يضع حدا للقروض التي كانت تضعها الدولة للمؤسسات العمومية، ونتج عن هذا البرنامج قيام الدولة ب:

* - فمعظم القوانين التي أعقبت دستور 1989 صدرت في سنة 1990 من الناحيتين السياسية و الإقتصادية و من بين القوانين في المجال الإقتصادي قانون القرض و النقد .

1 - Abderrahmane Mebtoul, l'Algérie face aux défis de la mondialisation, OPU, Alger, 2002, p p 74.75.

2- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية. دار هومة، الجزائر، 2008، ص 109.

- **تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات**¹: وبموجب قانون المالية لسنة 1990، تراجعت الدولة عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى رفع الدعم على بعض المواد المدعومة، بالإضافة كذلك إلى فتح المجال أمام المتعاملين الخواص واستحداث أطر قانونية لتمكينهم من الاستفادة من رخص الإستيراد كما تم تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإطار قانوني جديد.

ذلك أن فلسفة إقتصاد السوق، قائمة على ضرورة وجود اقتصاد قائم على حرية التملك والعمل والإنتاج والتحول والتنقل والتبادل، من خلال مؤسساته القائمة وتنظيماته وتشريعات معينة.²

- **إجراء تغييرات في مجال السياسة النقدية**: وذلك باتباع سياسة نقدية إنكماشية، هذه الأخيرة تؤثر على الطلب الكلي وتعمل على توجيهه في أوقات التضخم، من خلال إجراءات تخفيض العملة والحد من الإصدار النقدي وهو الأمر الذي سعت إليه الدولة من خلال إصدارها لقانون القرض والنقد فالعديد من الدول التي تبنت هذه الإصلاحات عمدت إلى تحرير أسعار الفائدة التي أصبحت تتحدد وفقا لقواعد العرض والطلب³، فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الإئتمان من قبل المستثمرين، فخلق إستثمارات جديدة يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة ومنه زيادة معدلات التوظيف والتقليل من نسب البطالة، وهو الأمر المرجو من خلال السياسة النقدية. إضافة إلى هذه الإجراءات نجد كذلك فتح المجال أمام البنوك الأجنبية للنشاط وفقا للقوانين الجزائرية، ولعل المدة المخصصة لتطبيق الإتفاق حددت بسنة فحال ذلك دون تحقيق الإستقرار الإقتصادي المطلوب⁴، غير أن هذه الفترة كانت كفيلة بأن تفرز مجموعة من الآثار والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- المرجع نفسه ، ص 110.

2- مصطفى العبد الله الكفري، الإصلاح الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية. منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2008 ، ص 15

3- عبد الرزاق نذير، نوة بن يوسف، إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر. ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15 و 16 نوفمبر 2011.

4- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية. مرجع سابق، ص 111.

الجدول رقم 10 : آثار برنامج التثبيت الإقتصادي على بعض المؤشرات 1990/1989¹

1990	1989	الآثار / السنوات
28,4 %	27,6 %	ارتفاع الإيرادات الجبائية.
0,73 مليار دولار	8,6 مليار دولار	إستهلاك إحتياطي الصرف
28,379 مليار دولار	26,859 مليار دولار	زيادة المديونية الخارجية

ففي فترة تطبيق برنامج التثبيت الأول تراجع حجم الإستثمارات العمومية كنتيجة لتخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الإقتصادية العمومية، لكن بالنظر إلى مؤشر البطالة في هذه الفترة نجد أنه عرف إنخفاصا حيث بلغت نسبة البطالة إلى 19,76% ، مقارنة بسنة 1987 أين بلغت 22,50%² ويرجع هذا الإنخفاض إلى سياسة التشغيل الجديدة التي إعتمدها الدولة حيث وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 ماي 1990³ أنشأت الدولة جهاز الإدماج المهني للشباب، الذي دعم البرنامج الأول لسنة 1987 المتعلق بتشجيع الإستثمارات الذاتية وذلك عن طريق تشكيل تعاونيات شبانية⁴ لكن هذه التعاونيات فشلت، وترجع أسباب فشلها أساسا إلى العلاقات الصعبة مع البنوك بالإضافة إلى توقفها عن دفع سداد القروض للبنوك.

1-2- برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني 1991/06/03-1992/03/30: وذلك بموجب

إتفاقية STAND BY02 في 03 جوان 1991 والذي إلتزم بموجبها صندوق النقد الدولي تقديم قرض ب400 مليون دولار على 04 شرائح مع اشتراط جملة من التصحيحات يمكن إجمالها في:
* إصلاح المنظومة المالية من خلال إصلاح النظام الضريبي ومنح البنك المركزي الإستقلالية المالية.

* التخفيض المستمر لقيمة العملة، وأصدر بنك الجزائر بموجب التعليمية المؤرخة في أفريل 1991 قابلية التحويل التجاري للدينار.

¹ - المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإقتصادي للأمة . ديسمبر 1991 (بالتصرف)

و مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية. مرجع سابق، ص 111. (بالتصرف)

² - Rafik BOUKLIA-HASSANE et Fatiha TALAHITE , Réforme des institutions du marché du travail et emploi en Algérie , http://www.univ-paris13.fr/cepn/IMG/pdf/texte_bouklia_talahite.pdf, consulté le 22-08-2013

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 ماي 1990 يتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب ويحدد القانون الأساسي لتشغيل الشباب، الجريدة الرسمية العدد 21 الصادرة بتاريخ 1990/05/23.

⁴ - ليلي بن صويلح، مرجع سابق، ص 124.

* تحرير التجارة الخارجية وإحلال سياسة التعريفات الجمركية.

وعلى الرغم من أن هذا القرض قد ساهم في انبعاث حالة انفراجية، حيث عرف الميزان التجاري فائضا يقدر بـ 4,70 مليار دولار إضافة إلى إنخفاض المديونية الخارجية إلى 26,7 مليار دولار سنة 1992، إلا أن تراجع إنخفاض النفط الذي وصل إلى 14,19 دولار سنة 1993 بعد أن كان 20 دولار سنة 1992 بالإضافة إلى زيادة أعباء خدمة الدين التي انتقلت من 73,9 % في سنة 1991 إلى 76,5 % سنة 1992.

وهذا الأمر هو الذي دفع الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وذلك من أجل إبرام برامج للإستقرار الإقتصادي من خلال إتفاقية STAND BY03 في أفريل - مارس 1995.

ثانيا - برامج التعديل الهيكلي و سياسة التشغيل 1995/03/31-1998/04/01:

برامج التعديل الهيكلي، هي سياسة متبناة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال برامج طويلة ومتوسطة المدى من أجل تحويل إقتصاديات الدول التي تواجه صعوبات إقتصادية ومالية إلى إقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد إقتصاد السوق. وقد سعت الدولة في هذا الإتجاه من أجل تصحيح الخلل الإقتصادي، نتيجة لتفاقم حجم المديونية الخارجية، والتي تطورت بشكل متسارع ويمكن عرض ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: جدول يبين تطور المديونية الجزائرية خلال الفترة من 1990-1998¹

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الديون بـ مليار دولار	28,379	27,875	26,678	25,724	29,486	31,573	33,651	31,222	30,473

أهم ما تضمنه برامج التعديل الهيكلي:

- تطبيق سياسة نقدية تهدف لتقليص الطلب الفعال وامتصاص الفائض من السيولة، وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم.

¹ منشورات بنك الجزائر، مذكرة توضح وضعية الديون الخارجية للجزائر إلى غاية 1998/12/31 نقلا عن موقع الأنترنت : <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع : 2013/04/01 ..

- تحرير الأسعار، والإلغاء التدريجي للأسعار المدعومة من طرف الدولة، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع الأسعار إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية.¹
 - العمل على تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف.
 - تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية.
- إن تطبيق الدولة لهذه الإجراءات، ساهمت في رفع معدل النمو في الفترة التي شملتها تطبيق برامج التعديل، لكن هذه الأخيرة لا تراعي الجانب الإجتماعي بدليل أن تطبيق هذه البرامج سوف يخلف آثارا سلبية على الجانب الإجتماعي، لذلك نجد أن البنك الدولي عمد إلى إدخال البعد الإجتماعي ك مكون ثالث لبرامج الإصلاح وذلك من أجل تخفيف النتائج السلبية لها.²
- حيث يتم إعداد السياسات الإجتماعية في الدول المشمولة بالإصلاح بالتعاون مع البنك الدولي، من خلال إنشاء مؤسسات إجتماعية لتحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية وإعداد برامج لإعادة تأهيل العمالة الزائدة في وحدات القطاع العام، وتشجيع الصناعات الصغيرة من أجل إستيعاب طالبي العمل الجدد* .
- إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أفرز جملة من الآثار السلبية على نسبة البطالة وكذا مستويات التشغيل. و هنا نشير إلى أن تراجع معدلات النمو الإقتصادي تزامن مع الوضع الأمني المتردي الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات وهو الأمر الذي أدى إلى مجموعة من الآثار يمكن حصرها فيما يلي:
- تراجع الإستثمارات وتخوف المستثمرين الأجانب جراء الوضع الأمني المتردي.
 - توجيه الدولة إهتمامها لمعالجة الوضع الأمني على حساب الوضع الإقتصادي والإجتماعي.
 - النزوح الريفي الكبير الذي شهدته الجزائر نحو المدن مما أدى إلى تركيز لأراضي الفلاحية التي كانت تمتص جزء من نسبة معتبرة من البطالة.

1- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية. مرجع سابق، ص 129.

2- عبد الرزاق ندير، نوة بن يوسف، مرجع سابق.

*- أشرنا سابقا في معرض حديثنا عن آثار برامج التثبيت الإقتصادي إلى أن الجزائر، أنشأت جهاز الشبكة الإجتماعية من أجل .

- إنتشار العمل الأسود وغير الرسمي، حيث وعلى حسب تصريحات المركزية النقابية بلغ عدد العمال الذين لا يستفيدون من أية حماية إجتماعية بـ مليون و 500 ألف عامل. هذه الأوضاع أدت بشكل كبير إلى إرتفاع مستويات البطالة بشكل غير مسبوق. ولقد أسفرت برامج التعديل الهيكلي على جملة من الإنعكاسات على مستوى مناحي الحياة المختلفة لعل أهم مخلفات هذه البرامج على الناحية الإجتماعية عموما وسياسة التشغيل خصوصا هو الإرتفاع الكبير لعدد البطالين والذي يمكن أن نتبعه من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 12 : تطور عدد البطالين في الفترة 1991-1994¹

السنوات	1991	1992	1993-1994
عدد البطالين	1.260.000	1.482.000	1.770.000

إذن من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتضح الإرتفاع المستمر لعدد البطالين، حيث نجد أنه في ظرف سنة إرتفع عدد البطالين بما يقارب 222 000 بطل، لتصل هذه الزيادة إلى 288 000 بطل جديد سنة 1994، و لعل إرتفاع هذه النسب تبررها العديد من المعطيات منها:

- تقلص حجم الإستثمارات العمومية.
- لجوء العديد من المؤسسات إلى عمليات تقليص جماعية للعمال.
- عدم وجود آليات جديدة لإمتصاص عدد البطالين.
- تزايد عدد سكان الجزائر.

كما صاحب برامج التثبيت الإقتصادي بعض السياسات الإجتماعية محاولة من الحكومة لتخفيف سلبية الآثار الناجمة عن تطبيق هذه البرامج، حيث تضمن برنامج عمل الحكومة لسنة 1992 نظام الشبكة الإجتماعية الذي دخل حيز التنفيذ في أفريل من ذات السنة، بالإضافة إلى تقديم إعانات إجتماعية للعائلات الفقيرة والأشخاص ذوي الدخل الأقل من 7 000 دج

¹ - - عبد العزيز شرابي ، عبد الرزاق بن حبيب، " السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، إشارة إلى معضلة البطالة". مجلة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس ، الصادرة سنة 1997، ص58. (بالتصرف) و مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 178 (بالتصرف) .

- كما عرفت الفترة المشمولة بالإصلاح جملة من الإجراءات والسياسات التي خلقتها الحكومة من أجل إعطاء ديناميكية لسوق العمل في ذات الفترة فهي:

- إنشاء جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) سنة 1990. كدعم لبرنامج تشغيل الشباب الذي تم إنشائه سنة 1989/1986، ويضم جهاز الإدماج المهني مجموعة من صيغ العمل والتي يمكن عرضها فيما يلي:

- مساعدة الشباب على إنشاء تعاونيات بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE، بحيث بلغ عدد هذه التعاونيات سنة 1995 حوالي 10335.¹

- صيغة العمل المأجور بمبادرة محلية، حيث بموجب هذه الصيغة توفر الجماعات المحلية أشغال ذات منفعة عامة لمدة 06 أشهر قابلة للتديد لسنة.

- إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM* والتي وكلت إليها مهمة جمع عروض العمل وتنظيم طلبات الشغل.

وقد شملت صيغ التشغيل هذه الفترة ما بين 1990-1994 وهي الفترة المعنية بالآثار المترتبة عن برامج التثبيت الإقتصادي.

غير أن السمة الأساسية لهذه الآليات أنها لم تستطع أن تحوي حجم البطالة المتزايد فلم تشمل إلا فئات معينة ، إضافة إلى ضعف الراتب الذي تخصصه الدولة للمستفيد في إطار هذه الأجهزة ، لا سيما جهاز الشبكة الإجتماعية و تشغيل الشباب .

ثالثا: الخصوصية وسياسة التشغيل في الجزائر:

إن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضروري للسيطرة على الموارد الإقتصادية الوطنية ولامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أية دولة تسعى إلى القضاء على روابط التبعية وارساء قواعد الإستقلال الإقتصادي، وقيام قطاع عام كذلك يعد ضرورة للسيطرة

1- عبد الرزاق نذير، نوة بن يوسف، مرجع سابق.

* - سنعود للتفصيل في هذه الأجهزة من خلال الفصل الثالث ، ذلك أن هذه الأجهزة لم تشهد فعالية في هذه الفترة لأسباب عديدة منها نقص الإعتمادات المالية المخصصة و الممنوحة من طرف الدولة .

على توجهات التنمية¹، وهو الأمر الذي عمدت إليه الجزائر عقب إستقلالها وفي ظل الفترة التي ساد فيها التسيير الموجه للإقتصاد، غير أن الإفتتاح الإقتصادي، وخوض الجزائر لجملة من الإصلاحات الإقتصادية على إثر برامج التعديل الهيكلي، من بينها تقليص دور الدولة إلى أبعد الحدود ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو ما عرف بسياسة الخصخصة La Privatisation.

فحسب المنطق السائد في اقتصاديات السوق، فإن القطاع الخاص لا بد أن يتبوأ مكانته وينبغي أن يصبح المهيمن على النشاط الإقتصادي، و يصبح الأداة الأولى لتنفيذ التنمية إضافة إلى الأداة الثانية والمتمثلة في مؤسسات القطاع العام² والتي بدأت الشروع الفعلي في تطبيق هذه السياسة في الجزائر بداية مع قانون المالية التكميلي لسنة 1994* الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خاص، ولمكانية مساهمة الخواص في رأسمالها في حدود 49% ليتم تجاوز هذه الحدود إلى الخصخصة الكلية بصدور الأمر 95-22 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية³

الإنطلاقة الفعلية لعملية حل المؤسسات العمومية كانت مع سنة 1996، حيث أنه وبناء على الأمر 95-25 المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة تم إنشاء شركات قابضة للسهر على السير الحسن لعملية الخصخصة. ليتدعم الإطار القانوني للخصخصة في الجزائر بصدور الأمر 01-04 المتعلق بالخصخصة، فتوسعت بذلك خصخصة المؤسسات العمومية.

1 - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص15.

2 - عبد الوهاب شمام، "دراسة حول الخصخصة و التحولات الهيكلية في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، العدد 8 الصادرة في 1997، ص 199

* - نص قانون المالية التكميلي لسنة 1994 على أنه يسمح ببيع المؤسسات العمومية و التنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خاص في رأسمالها بحدود 49 بالمائة .

أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي 08/94 يتضمن قانون المالية التكميلي. الجريدة الرسمية العدد 33 الصادرة في 28 ماي 1994 .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 يتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية. الجريدة الرسمية رقم48 الصادرة في 27/08/1995 .

حيث عرفت سنة 1996 أول برنامج للخصوصية واستهدف 200 مؤسسة عمومية صغيرة، و 800 مؤسسة محلية، وقد تم تعديل قانون الخصوصية وفقا للأمر 97/52 والذي أسفر عن خصوصية 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1998-1999.

وشهدت عملية الخصوصية وتيرة مستمرة نوضحها من خلال معطيات الجدول لتالي:

جدول رقم 13 : تطور وتيرة خصوصية المؤسسات العمومية 2007/2003¹

المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	نوعية الخصوصية/السنوات
192	68	62	50	07	05	الخصوصية الإجمالية
44	13	13	12	05	01	الخصوصية الجزئية
69	00	09	29	23	08	الإستعادة من طرف العمال
29	09	02	04	10	04	الشراكة
83	20	30	18	13	02	التنازل عن الأصول للخواص
417	110	116	113	58	20	المجموع

ما يتضح من أرقام الجدول أعلاه أن عملية الخصوصية عرفت ديناميكية مع بداية سنة 2003، على إثر الإطار القانوني الجديد و هو الأمر 04-01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتنظيم و تسيير خصوصية المؤسسات². لكن بالنظر إلى الأرقام المحققة، نجد أنها لا تعكس بالفعل الطموح المنشود ذلك أن الخصوصية كسياسة، كان هدفها تنشيط المؤسسات التي تفقر إلى الفعالية، الربحية، وتحويلها إلى مؤسسات ذات إنتاجية عالية والقدرة على المنافسة. وارتبطت سياسة الخصوصية في الجزائر بسياسة غلق المؤسسات، وتسريح العمال ذلك لسببين أساسيين: - أن الإجراءات التي تتبعها الدول، قبل خصوصية المؤسسة، بداية بالتطهير المالي أفضت إلى غلق العديد من المؤسسات التي لم تثبت جداولها الإقتصادية.

¹ - وزارة الصناعة و ترقية الإستثمارات ، تقرير حول عملية الخصوصية ، الجزائر ، 2009 (بالتصرف)

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 04-01 المؤرخ في 20/08/2001 يتعلق بتنظيمو خصوصية المؤسسات. الجريدة الرسمية رقم 62 الصادرة في 20/08/2001 .

- إن خصوصية المؤسسة يترتب عليها التخلص من العمالة الزائدة وهي ميزة المؤسسة العمومية التي كانت تحوي أعدادا تفوق طاقتها الإستيعابية الأمر الذي أنجر عنه بطالة مقنعة، كانت سياسة الخصخصة كاشفا لها.

وحسب إحصائيات المجلس الوطني الإقتصادي، الإجتماعي، من خلال تقريره حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسنة 1998، فإنه يوضح حصيلة المؤسسات التي تعرضت لعملية الحل والتي يمكن أن نستعرضها حسب معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 14: جدول يبين حصيلة المؤسسات المنحلة حسب نشاطها إلى غاية جوان 1998¹

المجموع	مؤسسة خاصة	مؤسسة إقتصادية محلية	مؤسسة إقتصادية عمومية	القطاع
25	02	18	05	الزراعة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء والأشغال العمومية
98	-	83	15	خدمات
815	02	679	134	المجموع

وانجر عن عمليات الحل هذه تسريح 212 960 عامل بلغت حصيلة القطاع العمومي الوطني ما يقارب 60%²، أضف إلى ذلك التوقف الإرادي للعمال الذي بلغ 50 700 عامل، وكذا عدد العمال الذين أحيوا على البطالة التقنية والذي قدر بـ 100 840 عامل.³ الأمر الذي يعطينا حوصلة عن مجموع القوة العاملة في القطاع المهيكل لسنة 1998 الذي بلغ 5,4 مليون فرد.

ولقد كان يتوقع من تطبيق سياسة الخصخصة في الجزائر مجموعة من الأهداف والتي كانت تبدو للوهلة الأولى، أساليب بإمكانها ترقية الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المنشودة ومنها:

¹ - تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التقييم، التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الدورة 12 نوفمبر 1998، ص 55.

² - مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص 219.

³ - محمد بوهرة، الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية بين الطموح والواقع. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول، إقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 45.

- تخفيف الأعباء المالية للمؤسسات العمومية الإقتصادية.
- إنشاء مناصب شغل على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- زيادة الفعالية والإنتاجية للمؤسسات الإقتصادية العمومية.
- تطوير أسواق رؤوس الأموال.

غير أن هذه النتائج لم تجد لها سبلا إلى التحقيق، في ظل الظروف الإقتصادية الذي طبقت فيها سياسة الخصخصة والذي تميزت بأزمة إقتصادية وأمنية، ضف إلى ذلك عدم وجود إرادة واضحة ومؤكدة للدولة لإنجاح هذه السياسة، كما أن نجاح هذه السياسة مرتبط إرتباطا وثيقا بشفافية مختلف العمليات المبرمجة وهو الأمر الذي غاب عن تحقيق هذه السياسة في الجزائر. ولعل الآثار السلبية التي انجرت عن تطبيق سياسة الخصخصة، التي تعد إحدى مظاهر سياسة التعديل الهيكلي المملاة من طرف المؤسسات المالية الدولية خاصة ما يتعلق بالآثار الإجتماعية حيث نجد، تفاقم ظاهرة الفقر وتزايد عدد البطالين وزيادة الفوارق الإجتماعية.

فالعديد من المؤسسات العمومية الإقتصادية لم تكن ترتقي إلى الشروط القانونية وبالتالي لم تحظى بالمعايير اللازمة حتى تكون قابلة للخصخصة، ضف إلى ذلك عبء المديونية، والعجز المالي الذي كانت تعانيه. وهو الأمر الذي ألزم الدولة القيام بعمليات التطهير المالي الذي كلف الخزينة العمومية أموالا طائلة، دون وجود جدوى لهذه المؤسسات.

كما أن عبء العمالة الزائدة الذي ميز المؤسسة العمومية شكل عائقا أمام عملية الخصخصة، لكن على الرغم من ذلك، نجد أن العديد من المؤسسات التي طالها الغلق، والبيع، قد ساهمت في تسريح عمالها جميعا، أو التخلص من العمالة الزائدة.

إن الوضع الإقتصادي وكذا الوضع الأمني شكلا تحديا كبيرا للشريك الخاص، الذي يستحيل تصور قيامه بالإستثمار في ظل وضع أمني متدهور.

المطلب الثالث: إختلالات سوق العمل بالجزائر (المظاهر - الأسباب)

لا يمكن الحديث عن الإختلالات الموجودة في سوق العمل بالجزائر خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي، دون إيعازها إلى أسبابها التاريخية التي أشارت هذه الدراسة إلى بعضها من خلال

ماسبق غير أن العديد من الإختلالات ساهمت فيها مجموعة من الأسباب والتي يحاول هذا الجزء من الدراسة، تحليلها وتحديد آثارها على سوق العمل بالجزائر.

أولا : إنتشار سوق العمل غير الرسمي:

يرتبط مفهوم سوق العمل غير الرسمي، بالقطاع الإقتصادي غير الرسمي، وعلى الرغم من مساهمة هذا الأخير في إمتصاص البطالة إلا أنه يؤثر سلبا على الأداء الحسن للإقتصاديات التي تعاني عجزا في جهازها الإنتاجي، كما أن التمييز بين معدل البطالة المصرح به ومعدل البطالة الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الإعتبار عمال هذا القطاع، لأن البطال من وجهة نظر الهيئات الرسمية للإحصاء هو الشخص الذي لا يشغل أي منصب عمل أثناء عملية التعداد.¹

وترتبط العديد من الدراسات لجوء الشخص إلى سوق العمل غير الرسمي للأسباب التالية:

- إستحالة الحصول على منصب عمل في القطاع الرسمي، وعدم إستجابة القطاع المهيكل وعدم قدرته على خلق مناصب عمل جديدة.

- اللجوء إلى القطاع الغير الرسمي كإجراء مؤقت في إنتظار الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي.

والحديث عن سوق العمل غير الرسمي في الجزائر يعود أساسا إلى نهاية الثمانينات على إثر أزمة البطالة التي عرفها المجتمع²، والتي كانت نتاج جمود سوق العمل الرسمي مما فتح المجال نحو ديناميكية لسوق العمل غير الرسمي والذي عرف نشاطا كبيرا نتيجة لعدة إعتبارات:

* أنه سوق لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني.

* درجة إستعباه للأشخاص كبيرة إذ ما قورن بالسوق المهيكل.

* هو سوق يفتقر لنظم الحماية الإجتماعية نظرا للقيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الإجتماعية.

* مرونة هذا السوق وسهولة الولوج إليه.³

1- قصاب سعديّة ، مرجع سابق ، ص159

2 - المرجع نفسه ، ص 160

3- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص201.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن الأسباب المباشرة التي أدت إلى نمو هذه السوق هي مشكلة البطالة في الأرياف والمدن، وبالرجوع إلى دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1996، أنه من ضمن 38 % من العائلات التي شملتها الدراسة نجد فرد بطل واحد في العائلة ومن ضمن 57 % من العائلات ليس لها أي فرد يشتغل رسمياً أي أنها عائلات عديمة الدخل .

إن هذا الأمر يدفع الأشخاص إلى البحث عن العمل بغض النظر عن طبيعته، ومن أهم مظاهر العمل غير الرسمي نجد:

- **عمل النساء في البيوت:** نتيجة لظروف الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

- **تشغيل الأطفال القصر:** حيث شكل التسرب المدرسي أحد الأسباب الأساسية وشكل شريحة الأطفال القصر، الفئة المعتبرة التي تغدي سوق الشغل غير الرسمي في الجزائر، وقد وصل عدد المطرودين من المدرسة الجزائرية سنة 2001 ما يقارب 1 931 110 تلميذ¹ تتراوح أعمارهم ما بين 06 سنوات و18 سنة.

- **الشغل الإضافي لدى بعض الفئات الضعيفة الدخل:** لقد ساهمت برامج التعديل الهيكلي في إنخفاض مستوى المعيشة الناتجة عن إنخفاض الأجور وغلاء الأسعار نتيجة للسياسات المالية والنقدية المطبقة في إطار التصحيحات الهيكلية المختلفة، هذا الوضع دفع العديد من الفئات المشتغلة رسمياً، إلى ممارسة نشاطات غير رسمية بعد ساعات الدوام أو أثنائه، لتحسين مداخيلها.

هذه المظاهر هي سمة أساسية شهدتها سوق العمل غير الرسمي في الجزائر وعلى الرغم من غياب معطيات رسمية دقيقة على هذه الفئات وصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة شأنها إلا أن واقع الحال يثبت هذه الحقائق.

وفي دراسة للوزارة المنتدبة للتخطيط حول إنتشار سوق العمل غير الرسمي في الجزائر، يمكن تتبعه من خلال معطيات الجدول التالي:

1- قصاب سعديّة، مرجع سابق، ص49

جدول رقم 15 : تطور الشغل غير الرسمي بين 1992-2003 -الوحدة بالآلاف-¹

نوع التشغيل	1992	1997	1999	2003
أجمالي الشغل	4 974	5 815	6 073	7 276
التشغيل لرسمي	4 286	4 684	5 162	6 027
التشغيل غير الرسمي	688	1 131	911	1 249
نسبة 3 من 1 %	% 13,8	% 19,4	% 15	% 17,2

إن فالملاحظ للجدول أعلاه يجد أن نسب التشغيل غير الرسمي تعرف إرتفاعا مستمرا، ولايزال سوق العمل غير الرسمي، كواقع موجود في الإقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا، فالأسباب التي أدت إلى بروزه في وقت من الأوقات، لاتزال تغذي هذا السوق، وعلى الرغم من كونه مؤشر سلبي في الإقتصاديات المنتجة إلا أنه في الجزائر، كان له تأثير إيجابي حيث:

- ساهم سوق العمل غير الرسمي في إمتصاص البطالة الناتجة عن التشريعات العمالية التي شهدتها المؤسسات العمومية.

- حَلَّ محلَّ السوق المهيكَل لاسيما في توفير دخل لديمي الدخل في ظل وضع إقتصادي متدهور نتيجة للأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر.

- مساهمته في التخفيف من الأزمة الإجتماعية، فهو مورد الرزق بالنسبة للعديد من الفئات الذين هم في تعداد البطالين.

إن نشاط السوق غير الرسمي في الجزائر ناتج عن غياب سياسة تشغيل فعالة يعتمد عليها في تسيير سوق العمل الرسمية، ولعل إنتشاره في فترة التسعينات دليل على ذلك على الرغم من إتباع الدولة لبعض السياسات التشغيلية الرامية إلى التخفيف من حدة برامج الإصلاح على الجوانب الإجتماعية لاسيما منها التشغيل، وفي ظل نقص التأهيل المهني وضعف مستوى التعليم، خاصة وأن مراكز التكوين باتت تشتت مستوى تعليمي معين، يبقى سوق الشغل غير الرسمي،

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات : الجزائر في أرقام ، حصيلة 1997-2003 . الجزائر ، 2004 ، ص ص 12، 14

المخرج الأساسي للبطالة التي تعاني منها الفئة البطالة في الجزائر حيث نجد 73%¹ منهم ليس لديهم أي كفاءة مهنية.

ثانيا : إنعكاسات النمو الديمغرافي على سوق العمل:

يرتبط النمو الديمغرافي أساسا بسوق العمل بحيث أن تزايد أعداد السكان يؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة العرض من القوى العاملة في سوق العمل.

ولقد أدى تحسن المستوى المعيشي الذي عرفته الجزائر منذ بداية استراتيجية التنمية المخططة إلى تضاعف عدد السكان لتصل نسبة النمو الديمغرافي سنة 1985 إلى 3% إي أن معدلات السكان تضاعفت 03 مرات منذ سنة 1962.²

هذه الزيادة حتى نهاية الثمانينات أدت بطبيعة الحال إلى تزايد الفئة النشطة اقتصاديا من: 3049952 شخص في سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998.³

إن هذا النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر على غرار العديد من الدول النامية يعد ظاهرة صحية من المفروض توظيفها في تحقيق التنمية. والحديث عن التزايد السكاني يقودنا للحديث عن حدوث انتقال في التركيبة السكانية، حيث أهم سمة لهذا الانتقال هو صعود فئة الشباب على رأس الهرم السكاني في الجزائر وهو ما أنتج وضعاً اقتصادياً واجتماعياً معقداً، وهو الأمر الذي بات يطرح على الدولة ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستجابة بسرعة للمتطلبات الحيوية للشباب من تشغيل وتكوين وتعليم وسكن.

فالسمة الأساسية والأثر المباشر للتزايد السكاني الذي عرفته الجزائر هو الضغط الكبير في جانب الطلب الاجتماعي، والذي برزت معالمه أساساً ابتداء من سنة 1999.⁴

1- سعاد مهماني، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا، قسم علوم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، 2008، 2009، ص 57

2- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، الدورة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 68.

3- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 254.

4- رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، (2009-2010)، ص 131.

ولعل التسارع السكاني الذي شهدته الجزائر في عشرية السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، ظهرت آثاره السلبية في هذه المرحلة أي مرحلة التسعينات وتجمع العديد من الأدبيات أن الجزائر من الدول التي تعاني ولفترة طويلة من الإختلال بين معدل النمو الطبيعي السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.

وتعد الزيادة المتواصلة في نسبة السكان ذات تأثير كبير على السير الحسن وأداء سوق العمل في الجزائر، ويمكن القول بأن الضغط السكاني يعد من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة ومعدلات البطالة في الجزائر، ويمكن تتبع الزيادة السنوية للسكان من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 16 : تطور عدد السكان الفترة 1970-2001¹

السنوات	1970	1980	1985	1990	1996	1999	2001
عدد السكان	13749	18666	21759	25500	28457	30000	320000

ولقد أشرنا سابقا إلى ارتباط التطور السكاني بالسكان النشطين، وتنقسم هذه الفئة في أي مجتمع إلى 03 فئات فرعية هي:

الفئة النشطة وهم السكان المشتغلين، أو السكان في الخدمة الوطنية أو السكان الذين يبحثون عن العمل، أي كل السكان الذين بلغوا سن العمل قانونا بها فيهم العمال واليد العاملة البطالة.

أما فئة السكان غير النشطين فتشمل مجموع الطلبة والمترشحين والنساء بالبيت، المتقاعدين أو ذوي الحقوق، الذين لم يمارسوا أي نشاط اقتصادي تجاري خلال الفترة التي يطالها تعداد السكان، في حين هناك فئة السكان النشطين المهمشين وهم الأشخاص الذين بلغوا سن العمل وصرحوا أنهم فئة غير نشطة ولكنهم مارسوا أنشطة تجارية خاصة على الأقل خلال ساعة واحدة أثناء عملية إحصائهم.

وتقدر منظمة العمل الدولية السن القانوني للعمل ما بين 16 إلى 60 سنة.

¹ - قصاب سعاد، مرجع سابق، ص 58

ودراسة سوق العمل تركز أساسا على الفئة النشطة اعتبارا من أنها الفئة الطالبة للعمل، وبعد ارتفاع معدل النشاط أحد العوامل التي تنعكس على سوق العمل، حيث ارتفع من الأخير إلى 2,8% ما بين سنة 1985-1990 وهو ما أدى إلى إضافة مخزون سنوي يقدر بـ300000 نسمة، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000 وهو الأمر الذي أدى إلى الارتفاع المستمر لنسب البطالة، خاصة في ظل غياب وتناقص معدلات الاستثمار، جراء الظرف الإقتصادي الذي مرت به الجزائر خلال مرحلة التسعينات.

إن الدراسة البنوية للسكان النشطين في الجزائر تمكن من الوقوف على تركيبة السكان النشطين، ولعل التطور الذي شهده نشاط النساء من جراء دخول هذه الأخيرة إلى عالم الشغل بشكل ملحوظ، ولقد عرفت هذه النسبة تزايد من مجموع عدد السكان النشطين لتنتقل ما بين سنتي 1989-2004 من 8,02% و 17,5%¹.

إن الميزة الأساسية للنمو السكاني في الجزائر هو غلبة فئة الشباب، إذ يشكل الأشخاص في سن العمل الذين لا تتعدى أعمارهم 30 سنة، أكثر من 53,5% من مجموع السكان في سن العمل وهو ما يشكل طلبا قويا للعمالة في سوق العمل ذلك أن تطور حجم السكاني الإجمالي للمجتمع الجزائري يتم بوتيرة متسارعة تقدر بنصف مليون في السنة، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد السكان النشطين من 5525000 سنة 1989 إلى 8568000 سنة 2001، أي بمعدل سنوي قدر بـ3,72% بالنسبة للسكان النشطين.²

إن هذا التزايد المستمر في عدد السكان يؤدي بالضرورة إلى تزايد عدد البطالين لاسيما في الفترة التي شهدت فيها الدولة تراجعا في حجم عرض مناصب العمل.

ثالثا : مخرجات التكوين وسوق العمل:

إن الارتباط بين مخرجات التعليم والتكوين وسوق العمل ضروري لتحقيق التنمية، اعتبارا من العلاقة التكاملية بين مؤسسة التكوين وسوق العمل، ومن المسلم به نظريا، ضرورة توافق

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات : الجزائر في أرقام ، حصيلة 1997-2003 . مرجع سابق ، ص ص 12، 14
² - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

مخرجات مؤسسات التكوين مع متطلبات سوق العمل، وهو ما يؤدي إلى صيغة تمكن سوق العمل من احتواء مخرجات التكوين التي تشكل اليد العاملة المؤهلة في المجالات الاقتصادية المختلفة. وقد ارتبط نظام التكوين في الجزائر بثلاث قطاعات أساسية هي التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التكوين المهني، ولقد استطاعت منظومة التكوين في وقت معين الوفاء باحتياجات سوق العمل لا سيما في ظل مرحلة التنمية المخططة حيث اعتمدت الدولة على سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والشهادات الجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس الوطنية،¹ وذلك يرجع إلى خصوصية المرحلة، وتزايد عرض العمل الذي وفرته المؤسسات العمومية، جراء توسيع مشروعاتها.

ولقد استمرت مؤسسات التكوين والتعليم على وثيرة ضخ مخرجاتها إلى سوق العمل غير أن فترة الأزمة الاقتصادية غيرت معطيات هذا السوق، مما أدى إلى كساد في مخرجات مؤسسات التكوين التي لم تجد عروضاً للعمل تتوافق ومؤهلاتها، وهو ما أدى إلى تفاقم نسب البطالة في أوساط الفئات المكونة.

ويمكن تفسير الخلل الحاصل بين منظومة التكوين وسوق العمل من خلال ما يلي:

- تغليب سياسة الكم على الكيف: فمراكز التكوين في الجزائر بداية من معاهد التكوين المهني إلى المؤسسات الجامعية تخرج سنويا آلاف الطلبة والمتربصين الذين يتوجهون إلى سوق العمل، الذي لسان حاله يؤكد على أن واقع الدولة الاقتصادي لا يتناسب واليد العاملة المتخرجة، وتشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1995 أن أقل من 20% فقط من المتربصين يجدون عملاً في إطار اختصاصهم.²

- عدم وجود تنسيق بين المؤسسة الاقتصادية ومراكز التكوين المهني وهو ما يجعل مخرجات هذه المراكز تختلف عن احتياجات المؤسسة الاقتصادية، ما يفضي إلى بطالة اليد العاملة، لحصولها على تأهيل لا يوافق احتياجات السوق.

1- بلقاسم سلاطينية ، مرجع سابق ، ص 57 .

2- قصاب سعديّة، مرجع سابق، ص 55.

- انتشار ظاهرة التسرب المدرسي: إن أهم سمة سايرت تطور التعليم في الجزائر هو انتشار ظاهرة المتسربين خلال فترة التسعينات خاصة، حيث بلغت أعداد مؤهلات 500 و 560 ألف تلميذ سنويا، وتسير احصائيات المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي لسنة 1997 أن عدد المتسربين من التعليم الأساسي بلغ 360300 تلميذ¹ أي ما نسبته 6% من مجموع التلاميذ المتمدرسين.

إن نسبة كبيرة من المتسربين من المدرسة يجدون في السوق غير الرسمي ملاذا لهم لا سيما في ظل غياب المؤهلات العلمية التي تمكنهم من الحصول على منصب عمل في القطاع المهيكل.

وتجمع العديد من الدراسات الإمبريقية* التي تم إجراؤها على السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر على أن هذه الأخيرة عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، نظرا لافتقارها لعناصر التكامل والتناسق، لاسيما في إطار تزايد خريجي مؤسسات التكوين بشهادات ومؤهلات لا تخدم النمط الإقتصادي السائد ولا حتى معطيات سوق العمل.

و لقد ساهمت هذه العلاقة الغير متوازنة في تدعيم رصيد البطالين في الجزائر، لا سيما في فترة التسعينات، في ظل الوضع الأمني المتدهور، الذي دفع العديد من المتمدرسين إلى التخلي عن الدراسة، خاصة وأن تردي الوضع الأمني صاحبه تدهور في المستوى المعيشي للأفراد، الأمر الذي دفع العديد من الأسر إلى تشغيل ابناءها ما دون السن القانوني للعمل في نشاطات مختلفة، وهذه الفئة كونت اليد العاملة للسوق غير الرسمية في الجزائر، هذه الأخيرة التي عرفت زيادة سنوية خاصة في فترة التسعينات، حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية لهذه السوق خلال سنتي 1993-1994، 7,8%²، وهذا دليل على تزايد الملتحقين بهذه السوق وارتفاع معدلاتهم سنويا.

1- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، ماي 1999، ص 73.

*- من بين هذه الدراسات، دراسة للأستاذ جمال فروخي، حول اشكالية التعليم، التكوين-التشغيل لمزيد من التفاصيل أنظر: FEROUKHI Djamel, **la problématique de l' Adéquation (Formation-Emploi)**. CREAD, Algérie, 2005.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر " احصائيات 1994/1993 ". العدد رقم 17، الصادر في ديسمبر 1996، ص 58.

من خلال الطرح السابق تؤكد هذه الدراسة بأن سوق العمل في الجزائر تحكمه العديد من المتغيرات وتؤثر فيه ولا يمكن بأي حال من الأحوال وضع سياسة تشغيل فعالة إلا من خلال الأخذ بعين الإعتبار خصوصية سوق الشغل في الجزائر و كذا مراحل تطوره ، و مواطن الخلل التي تحول دون تحقيق توازنه .

لقد أدى التحول إلى نظام الإقتصاد الليبرالي في الجزائر مع مطلع التسعينات، ظهور إشكالات معقدة أمام الهيئات العمومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنصدها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والتضحيات الاجتماعية، خاصة ما تعلق منها بالإختلالات الكبيرة التي وقعت في سوق العمل، والتميزة بالتراجع الحاد في عروض العمل، مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، مما جعل موضوع التشغيل يقفز إلى المراتب الأولى ضمن أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

من خلال تحليل سياسة التشغيل في الجزائر، وتتبع مراحلها من الإقتصاد الموجه إلى الإفتتاح الإقتصادي تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

لم تعرف الجزائر استراتيجية عمومية وطنية للتشغيل قائمة بذاتها في مرحلة مخططات التنمية إذ أن التشغيل آنذاك كان هدفا مشتركا لجميع القطاعات و الخطة الإقتصادية تتضمن في جوانبها المختلفة حجم مناصب الشغل المزمع تحقيقها ، فلم يكن طالب العمل يجد صعوبة في إيجاد منصب شغل خصوصا مع بعض السياسات المرفقة كتنظيم الهجرة و العمل في الخارج التي ساهمت كسياسة في تقليص حجم البطالة في الجزائر .

فبالتالي سياسة التشغيل في هذه الفترة ارتبطت بالخطة التنموية و حجم الإستثمار و ما ينتج عنه من مناصب شغل سواءا اكانت دائمة أو مؤقتة و هو ما حاولنا إبرازه من خلال ما سبق ذكره و ذلك يقودنا إلى جملة من النتائج :

01- التشغيل عرفت انتعاشا كبيرا لا سيما في مرحلة مخططات التنمية التي تميزت بضخامة حجم الاستثمارات وهو الأمر الذي أدى إلى:

- استحداث مناصب العمل بشكل مكثف نظرا لتزايد احتياجات المؤسسات العمومية ونتاجا لضخامة المشاريع المبرمجة.

- ساهمت الإدارة العمومية في امتصاص حجم كبير من اليد العاملة في إطار سياسة الدولة الرامية إلى امتصاص البطالة والتوظيف المباشر لحاملي الشهادات العليا.

02- سياسة التشغيل لم تكن خاضعة لمنطق اقتصادي عقلائي، بقدر ما كانت تجسيد لسياسة الدولة آنذاك والتي كانت الصدف من خلالها تكريس مشروعية النظام وهو الأمر الذي خلق بطالة مقنعة داخل المؤسسات العمومية التي كانت تستوعب أضعاف احتياجاتها من العمال.

03- ما ساعد على انتعاش سياسة التشغيل هو الوفرة المالية من جراء مداخيل النفط الذي عرفت أسعاره ارتفاعا قياسيا في الأسواق الدولية.

- لقد شهدت سياسة التشغيل تحولا جذريا عقب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بداية من سنة 1985 وهو الأمر الذي أدى إلى :

- 1- تراجع حجم الاستثمارات العمومية والذي بدوره أدى إلى تراجع مستويات التشغيل.
 - 2- انتهاج الدولة لسياسة التعديل والإصلاحات الهيكلية وهو الأمر الذي أدى إلى:
- توقف الدولة عن دعم المؤسسات العمومية، وتوقف هذه الأخيرة عن استحداث مناصب العمل.
 - غلق العديد من المؤسسات العمومية وخصوصتها والذي أدى بدوره إلى تسريح الآلاف من العمال.

فنتيجة لهذا الوضع الناتج عن الإفتتاح الإقتصادي سطرت الدولة برامج خاصة لتشغيل الشباب والهدف منها التخفيف من حدة البطالة كانشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و عقود ما قبل التشغيل غير أن تضاعف عدد البطالين في الجزائر نتج عن عمليات التسريح بالإضافة إلى تزايد النمو الديمغرافي، وتزايد عدد خريجي المعاهد والجامعات بالمقابل تدهور الوضع الاقتصادي وغياب الاستثمارات حال دون فعالية هذه السياسات .

الفصل الثاني :

برامج التنمية في الجزائر : الدوافع و المضامين

الفصل الثاني : برامج التنمية في الجزائر : الدوافع و المضامين

يعد تحقيق التنمية الشاملة، الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول قاطبة ، من خلال سياساتها الإقتصادية، فلقد حظيت مسألة التنمية باهتمام العديد من المدارس الفكرية و الإقتصادية؛ حيث انقسمت هذه الأخيرة في تعريفها للتنمية إلى قسمين:

- قسم يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي يعرف التنمية على أنها «العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة».¹

- قسم يمثله اقتصاديو العالم الثالث، ويعرفون التنمية على أنها «العملية الهادفة إلى إحداث هيكلية اقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها ، للأغلبية الساحقة من الأفراد في المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة ونزولا بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله».²

و لما كان تحليل برامج التنمية في الجزائر من أهداف هذه الدراسة فكان لابد من التمييز بين مفهومين أساسيين حتى نتمكن من إعطاء تقييم لهذه البرامج في نهاية الفصل هذا التمييز يتعلق بمفهومي التنمية و النمو :

فالنمو يقصد به الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي يرتبط بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي³ ، في حين أن التنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية ، ويمكن القول بأن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة .

1- على خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية "دراسات في التنمية والتعامل الاقتصادي العربي". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص ص 370-372.

2 - Raul Meadous, **les nombreux visages du changement**. Cambridge, la masse, 1977, pp294,298.

3 - عصام عمر مندور ، التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية . دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2011 ، ص 36

ولتحقيق التنمية بجميع أبعادها لا بد من أساليب و وسائل وفواعل أساسية ، انطلاقا من الفاعل الرسمي المتمثل في الدولة من خلال القطاع العمومي وصولا إلى مؤسسات القطاع الخاص ، ورغم تعدد هذه الفواعل إلا أن الإشكال الذي يطرح في دور الدولة الاقتصادي في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يحتّم على الدولة تحجيم دورها الاقتصادي غير أن هذه النظرة لها ما يبررها في الفكر الاقتصادي الحديث، الذي يكرس تدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية¹.

وقد عمدت الجزائر، من أجل تحقيق التقدم وتدارك التأخر في التنمية الذي لحقها جراء الأزمة الأمنية، السياسية و الاقتصادية التي مرت بها البلاد، إلى تسطير برامج للتنمية يمتد مداها من سنة 2001-2014 في شكل برامج تنموية، انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى غاية برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين: 2010-2014.

والبحث في هذا الفصل ينصب حول الدوافع التي جعلت الدولة تعتمد هذه البرامج التنموية إضافة إلى المضامين وذلك من خلال أهم المشاريع التنموية وحجم الأغلفة المالية المخصصة لذلك، وتكمن أهمية هذا الجزء من الدراسة في اعتباره يقف على مرحلة فاصلة بين حقبتين، فالمرحلة التي سبقت بداية الألفية الثالثة عرفت تراجعا كبيرا في مستويات النمو والتشغيل نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي عاشتها الجزائر، ونتاجا للإصلاحات المعتمدة و المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، في حين أن مرحلة تطبيق برامج التنمية شهدت انتعاشا، ونموا وتراجعا في نسب البطالة، فالدراسة في هذا الفصل ستمكن من الوقوف على الإستراتيجية التنموية التي تتضمن بدورها إستراتيجية وطنية للتشغيل، انطلاقا من الارتباط الوثيق بين التنمية والتشغيل.

¹ - لقد برزت مجموعة من التيارات الفكرية الاقتصادية التي تدعو إلى تدخل الدولة ، فقد ساهمت الأفكار الماركسية ببروز تيار جديد في الفكر الاقتصادي سمي بتيار العالم الثالث الذي ركز أكثر على مكانة و دور الدولة في التنمية ، كما أفرز الفكر الاقتصادي الرأسمالي تيار يدعو إلى تدخل الدولة يستمد أفكاره من النظرية الكنزوية ، و التي ترى بأن الطلب الفعلي للمواد الاستهلاكية ووسائل الإنتاج يحدد مستوى الإنتاج و بالتالي مستوى التشغيل ، و لأن ميكانيزمات السوق غير قادرة على إحداث التوازنات المطلوبة في الاقتصاد فهذا يستدعي تدخل الدولة من أجل بعث انعاش الطلب الذي يؤدي بدوره إلى انعاش الاقتصاد . لمزيد من التفاصيل أنظر : عيسى مرارقة ، مرجع سابق ، ص ص 190،191.

المبحث الأول: أسباب ودوافع برامج التنمية في الجزائر

إن السمة الأساسية التي ميّزت فترة التسعينات في الجزائر من الناحية السياسية والإقتصادية، هي تدهور الوضع الأمني الذي رافق الأزمة الإقتصادية، وبالتالي عاشت الدولة في هذه العشرية أزمة على المستويين الإقتصادي والسياسي، ولعل ذلك انعكس سلبا على المؤشرات الاجتماعية، التي عرفت بدورها تراجعا في المستوى المعيشي وارتفاعا خطيرا في معدلات البطالة، وعدم وضوح في سياسة التشغيل ماعدا بعض البرامج التي تبنتها الدولة، وهي أقرب إلى برامج المساعدة الاجتماعية منها إلى سياسة واضحة المعالم في مجال التشغيل، رغبة منها في الحد من الآثار السلبية التي رافقت برامج التعديل الهيكلي.

هذه الفترة كذلك شهدت بدورها تراجعا في أسعار النفط، غير أن عودة الريع النفطي مع بداية الألفية سمحت بتبني العديد من المشاريع الاستثمارية التي حسّنت نسبيا من الوضع الإقتصادي¹.

وتتصب الدراسة من خلال هذا المبحث على أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني البرامج التنموية من خلال التطرق إلى :

- الوضع العام للدولة قبل انطلاق برامج التنمية .

- برامج التنمية ومنطق الدولة الريعية.

المطلب الأول : الوضع العام للدولة قبل انطلاق برامج التنمية :

شهدت الجزائر خلال مرحلة التسعينات ظرفا اقتصاديا وسياسيا مميّزا نظرا لظروف الأزمة المزروجة (الاقتصادية- الأمنية) ، وهو ما كان له انعكاسا وتأثيرا على العديد من المؤشرات و مناحي الحياة، لاسيما الاجتماعية منها.

وفي ذات المرحلة شهد الاقتصاد الوطني مجموعة من الإصلاحات المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية بغية الوصول إلى تحقيق التوازنات المالية، لكن على حساب تكلفة إجتماعية باهظة، خاصة فيما يتعلق بجانب التشغيل لتصل البطالة نسبة 29% سنة

¹ - أنظر تطور أسعار النفط في هذه الحقبة من خلال الملحق رقم : 01

2000¹، وهو الأمر الذي كان على الدولة تداركه من خلال إيجاد وسائل قادرة على التخفيف من الوضع الإجتماعي المتدهور، وهذا الجزء من الدراسة يبحث في الوضع العام للدولة خلال مرحلة التسعينات ، اعتبارا من أن هذه الأوضاع تعد من الأسباب المباشرة التي سارعت بتبني الدولة لمجموع البرامج التنموية ابتداء من سنة 2001 .

أولا : الأوضاع الإقتصادية : (التوازن الإقتصادي و معدلات النمو):

إن تحليل الوضع العام للاقتصاد الجزائري في مرحلة التسعينات ليوضح تلك الانعكاسات التي نتجت عن تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي، فعلى الرغم من أنها ساهمت في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ، نجد إخفاقها في بعض المناحي كانهيار القطاع الصناعي²، وفشل عمليات إعادة الهيكلة وتباطؤ إجراءات الخصخصة، هذه الأخيرة التي انجر عنها فقدان الطبقة الشغيلة لمناصب عملها خصوصا .

إن الحديث عن الأوضاع الإقتصادية يدفع بدوره للحديث عن مؤشرات النمو الإقتصادي في مرحلة التسعينات وكذا التركيز على وضع التوازنات الإقتصادية الكلية و معدلات النمو المحققة في هذه الفترة ، ذلك أن الفلسفة التي استند إليها صندوق النقد الدولي في برامجه التصحيحية لاقتصاديات الدول النامية ، ومنها الجزائر تنطلق من فكرة مفادها أن تطبيق برامج التعديل الهيكلية قد يترتب عنها حدوث آثار انكماشية و في ظل هذه الآثار ستعمل السياسات المنفذة على تطهير الاقتصاديات و إعادة توازناتها الكبرى على أن يكون الهدف النهائي من تطبيقها هو بعث الإنعاش الإقتصادي بأسرع وتيرة ممكنة³، وهو ما يطرح تساؤل مفاده : هل أدت هذه السياسات، حقيقة، إلى تحقيق هذا الهدف خلال هذه الفترة ؟ والإجابة تكون وفق ما يأتي :

1- **معدل النمو الإقتصادي:** شهدت معدلات النمو الإقتصادي انخفاضا مستمرا، وسجل

هذا النمو معدلات سالبة في بعض سنوات التسعينات، إلا أنها عرفت تحسنا نوعيا ما

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للأمة 2011/2012 ، مرجع سابق ، ص 95 .

² - رضوان سليم، مرجع سابق، ص 105.

³ - المرجع نفسه ، ص 80

بين سنوات 1995-1997 ، وهو ما يؤكد عدم انتظام النمو الإقتصادي في هذه الفترة ويرجع هذا التذبذب في أساسه إلى تراجع حجم الاستثمار سواء العام والخاص، ونظرا لأهداف السياسة الإقتصادية في ذات الفترة التي كانت تسعى إلى تحقيق توازنات مالية بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني، كما شهدت معدلات النمو في قطاع المحروقات تذبذبا مرده لارتباط هذا الأخير بتغيرات أسعارها في السوق الدولية و الجدول أدناه يوضح هذا التطور .

جدول رقم 01 : تطور معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي¹ الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدلات النمو	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2

إن التحسن الذي شهدته معدلات النمو ابتداء من سنة 1995 يرجعه خبراء صندوق النقد الدولي إلى تحسن الوضع المالي للجزائر عقب ضخ موارد مالية ضخمة في إطار عملية إعادة الجدولة و كذا الترتيبات المتخذة لإنجاح برامج التصحيح الهيكلي²، في حين تشير تحليلات بعض الخبراء و الأكاديميين إلى أن الأداء الإيجابي للإقتصاد الوطني مرده التحسن النسبي في أداء قطاع المحروقات سنة 1996 ، نتيجة تحسن مزدوج في الكمية المنتجة و كذا الأسعار ، حيث تجاوزت حصة الجزائر من حيث الكمية المنتجة أكثر من 800 ألف برميل يوميا إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ما سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة³، إضافة إلى ذلك المساهمة المعتبرة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت هذه المساهمة من 15 % سنة 1995 لتصل إلى 21 % سنة 1996⁴ .

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر . لجنة آفاق التنمية الإقتصادية الإجتماعية الدورة السادسة و العشرين ، 2005 ، ص 143

² - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق: "دراسة خاصة". ص. ن. د، 1998، ص 16

³ - رواج عبد الباقي ، غياط شريف ، الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر. الجمعية العلمية ، نادي الدراسات الإقتصادية ، الجزائر ، (د،س،ن) ، ص 15 .

⁴ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي السادسي الثاني لسنة 1998 ، ماي 1999 ، ص 13 .

2- حجم المديونية الخارجية:

شهدت سنوات التسعينات ارتفاعا متواصلا في حجم المديونية الخارجية، ولم تشهد قيمة الديون انخفاضا إلا بداية من الألفية الثالثة، ومرد ذلك إلى أن أسعار النفط لم تعرف تحسنا ملحوظا إلا مع بداية سنة 2000.

لكن الأثر الإيجابي الذي اعتبرته الحكومة مكسبا هو ما يتعلق بانخفاض خدمة الدين الخارجي بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4,5 مليار دولار خلال الفترة 1994-1997، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، لتسجل 5,18 مليار دولار سنة 1998. ويمكن تتبع حجم المديونية الخارجية في الجزائر من خلال معطيات الجدول أدناه.

جدول رقم 02 : تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر 1994-2000. (الوحدة بالمليار دولار)¹

المؤشرات / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
اجمالي الدين الخارجي	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة الدين الخارجي	4.2	4.5	4.4	5	5.18	4.5

إن المتتبع لمعطيات الجدول يلاحظ ضخامة حجم الدين الخارجي ، الذي فاقت نسبته 76 % من الناتج المحلي لسنة 1995 ، و هو ما شكل عائقا كبيرا أمام التنمية في هذه الفترة و تعتبر أزمة المديونية الخارجية أحد أبرز تداعيات الأزمة الاقتصادية ، إلا أن الإنخفاض الذي شهده إجمالي الدين الخارجي لاسيما منذ سنة 2000 مرده إلى التحسن الذي شهده إحتياطي الصرف و الذي سجل متوسطا قدر ب 7.06 % خلال الفترة 1996-2000 و يأتي هذا التحسن في سياق تحسن سعر النفط².

3 - معدلات التضخم:

شهدت سنوات التسعينات منذ بدايتها إرتفاعا قياسيا في نسبة التضخم ، و على الرغم من اعتماد الدولة بداية من سنة 1990 جملة من الإصلاحات إلا أن نسب التضخم لم تعرف انخفاضا إلا بداية من سنة 1997 و الجدول التالي يوضح هذا التطور :

¹ - Bank d'Algérie , évolution de la dette extérieur de l'Algérie 1994-2004 .

www.bankofalgeria.dz/docs_.htmSource consulté le 26-08-2013

² - كريم بوجدوخ ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي " دراسة حالة الجزائر 2001-2009 " . مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2009-2010 ، ص 192

جدول رقم 03 : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999 الوحدة: نسبة مئوية¹

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التضخم	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5	2.6

لقد سجلت معدلات التضخم ذروتها بداية من سنة 1992 أين وصلت 31.7% ، و يرجع ذلك إلى أن نهاية سبتمبر 1991 شهدت تخفيضا لقيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار سنة 1991 بعد أن كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دينار سنة 1990 و كان ذلك نتيجة للتعديلات التي مست المنظومة المالية نتيجة الإصلاحات المتخذة من قبل الحكومة² ، كما شهدت ذات الفترة زيادة في الإستهلاك الحكومي ما دفع الدولة إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية و هو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم.³

إلا أن هذه المعدلات عرفت تحسنا، نتيجة للإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر من خلال السياسات الميزانية والنقدية حيث أن اتفاقية النوايا الحسنة مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 كان من بين بنودها تحديد اللجوء إلى الإصدار النقدي، وهذا ما ساعد على انخفاض معدل التضخم ، إذ بلغت نسبة التضخم سنة 1995، 29,8% لتشهد إنخفاضا ملحوظا أين وصلت إلى 2,6% سنة 1999 .

4- وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

إن التذبذب الحاصل في الميزان التجاري عموما في الجزائر مرده إلى تذبذب أسعار النفط، اعتبارا من أن المحروقات تشكل ما نسبته 98% من صادرات الجزائر، وقد شهد رصيد ميزان المدفوعات في أكثر من سنة نسبا سالبة وهو ما يمكن إيضاحه من خلال معطيات الجدول التالي:

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 143

² - مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل . مرجع سابق ، ص 134، 135 .

³ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 20
* - تشير النظريات المفسرة للتضخم إلى أن هذا الأخير يرتبط بكمية النقود إذ تعتبر هذه الأخيرة العامل الهام و الفعال في التأثير على حركة الأسعار، فالتغيرات الحاصلة في الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة في كمية النقود ، بمعنى أن هذه الكمية كلما زادت كلما أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار . لمزيد من التفاصيل انظر : مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة، 1989، ص78.

جدول رقم 04 : الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1996 - 2000: (الوحدة بالمليار دولار)¹

المؤشرات/ السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	13.25	13.82	10.14	12.32	21.68
واردات	9.09	8.13	8.63	8.96	9.34
رصيد الميزان التجاري	+4.16	+5.69	+1.51	+3.36	+12.34
رصيد ميزان المدفوعات	-2.09	+1.16	-1.74	-2.38	+7.58

إن تفسير التوازن الذي شهده الميزان التجاري ، يعود إلى الإرتفاع و التحسن الذي شهدته عائدات النفط بداية من سنة 1996 أين سجلت 12.6 مليار دولار مقابل 9.7 مليار دولار سنة 1995² ، في حين أن النسب السالبة التي شهدها ميزان المدفوعات - الذي يعبر عن الوضعية المالية الخارجية للدولة -، تعود إلى حجم المديونية و نسبة خدمة الدين المرتفعة التي وصلت إلى حدود 47.5% سنة 1998 مقابل 30.3 % سنة 1997³ كما نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات وخصوصة البعض منها وتصفية بعضها نهائيا، كما أشرنا في الفصل السابق* ، بالإضافة إلى ذلك نجد بعض القطاعات تأثرت سلبا بهذه الإصلاحات ، كالقطاع الصناعي الذي عرف مؤشرات نمو سالبة .

إن فترة ما بين 1990-2000 شهدت العديد من المظاهر التي تبرز بوضوح ملامح فترة تميزت بالأزمة على جميع الأصعدة، وإن كانت الإصلاحات التي تبنتها الدولة بمعية المؤسسات المالية الدولية قد ساهمت في تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية، كما سبق ذكره إلا أن تراجع بعض المؤشرات و ارتفاع المديونية الخارجية وتدهور المستوى المعيشي للأفراد، نتيجة غياب الإستثمارات العمومية و كذا السياسة التقشفية ، إضافة إلى عدم القدرة على بعث الإستثمارات الأجنبية فعلى الرغم من القوانين التي أصدرتها الدولة بغرض تحفيز

¹ - صندوق النقد الدولي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي في الجزائر . رقم 163/01 ، سبتمبر 2001 ، ص ص 33 ، 34

² - بنك الجزائر ، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر . التقرير السنوي لمجموعة من السنوات ، أنظر الملحق رقم 03

³ - مدني بن شهرة ، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية . مرجع سابق ، ص 125

* - ارجع إلى الفصل الأول ، المبحث الثاني ، الخصوصية و سياسة التشغيل ، ص ص 41 ، 42 .

المستثمر الأجنبي إلا أنها لم تستطع دفع وتيرة هذا الأخير ومرد ذلك الى الوضع الأمني الذي ميز فترة التسعينات.

غير أن المؤشرات التي عرفتها الجزائر مطلع سنة 2000 انعكست بشكل إيجابي على الوضع الإقتصادي ، إذ نجد أن إرتفاع سعر النفط بداية من سنة 1999-2000* ، قد أحدث إنفراجا ماليا ملحوظا بدليل أن هذا الإرتفاع أدى إلى إرتفاع إحتياطي الصرف بنسبة 70% وهو الأمر الذي أدى إلى اعتماد سياسة تنموية جديدة مع مطلع سنة 2000 تضمنت توسيع قواعد الإنفاق العام، والخروج من وضعية التقشف التي صاحبت مرحلة الإصلاحات طيلة عقد من الزمن.

ثانيا : الأوضاع الإجتماعية: (المستوى المعيشي و معدلات البطالة)

إن النتائج النوعية التي حققها الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي** لم تكن لتتعدى هذا المستوى فتشمل النواحي الإجتماعية، ففي ظل غياب حلول آنية للعديد من المشكلات الإجتماعية ، صارت هذه الأخيرة مصدر قلق لدى السلطة والمجتمع على حد سواء، ولاسيما مسألة التشغيل، فالإنهيار الخطير لمستوى المعيشة تزامن مع توافد لعدد كبير من البطالين إلى سوق العمل من فئة الشباب الحاملين للشهادات والمسرحين من العمال أرباب العائلات فكل هذه المظاهر جعلت الجبهة الإجتماعية تأخذ منعطفا خطيرا في وضع سادته عدم الإستقرار السياسي.

ولعل الحكومات المتعاقبة قد حاولت من خلال مجموعة من الآليات التخفيف من حدة الوضع الإجتماعي لا سيما بالنسبة للشرائح الإجتماعية المتضررة من السياسة الإنكماشية إلا أن هذه الآليات كانت فاقدة للفعالية. وهذا الجزء من الدراسة سيبحث في الوضع الإجتماعي الذي ساد المجتمع الجزائري من خلال مرحلة التسعينات وقبل بداية برنامج التنمية على إعتبار أن السياق الإجتماعي كان دافعا أساسيا لتبني الدولة لجملة البرامج التنموية.

* - نجد أن سعر النفط بلغ إلى 17.8 دولار ليرتفع إلى 28.5 دولار سنة 2000 لمزيد من التفاصيل أنظر : بلقاسم زيارى ، "كفاية الإحتياجات الدولية في الإقتصاد الجزائري " . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع الصادرة في السداسي الثاني 2009 ، ص 61
** - التي من أهمها تحقيق معدلات نمو إيجابية ، و تخفيض المديونية الخارجية و هو ما أشرنا إليه في العنصر السابق الذكر

1- تدهور المستوى المعيشي:

إن وصفة صندوق النقد الدولي للجزائر لتحقيق التوازنات المالية أنتجت تكلفة إجتماعية مقابل ذلك، فتزايد التدهور الذي ميز المستوى المعيشي للأفراد انجر عنه إتساع دائرة الفقر في العديد من المناطق، خاصة في ظل تزايد النمو الديمغرافي.

الميزة الأساسية في الإصلاحات التي مست الأسعار، هو الانخفاض في قيمة الدينار وارتفاع السلع الإستهلاكية وجمود أجور الوظيف العمومي، فصارت الفئات الضعيفة الدخل وكذلك المنعدمة تواجه معاناة حقيقية في تغطية إحتياجاتها الأساسية، وهو الأمر الذي أدى إلى الإنتشار السريع للفقر وتوسعه ليشمل الطبقة المتوسطة، وتشير بعض المصادر التي أخذت من دراسة لبرنامج الأمم المتحدة أن ما يقارب 40% من سكان الجزائر خلال سنة 1995 يعيشون تحت عتبة الفقر. وما زاد الوضع سوءا هو ارتفاع أسعار السلع نتيجة رفع دعم الدولة لها وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998، حيث ارتفعت مثلا أسعار الأدوية بـ أكثر من 10 مرات في حين بلغ ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أكثر من 08 مرات¹، وهو ما شكل مظهرا مخيفا استدعى ضرورة جدولته من أجل الوصول إلى تدارك ما ينجر عنه من انحرافات إجتماعية، ومساس بالإستقرار الإجتماعي، باعتبار أن البيئة العامة السياسية والإقتصادية، كانت مهينة لانزلاقات في الجبهة الإجتماعية .

2 - تطور معدلات البطالة: إن أهم مظهر من مظاهر الركود الإقتصادي وضعف الإستثمارات هو تفاقم معدلات البطالة، هذه الأخيرة كظاهرة تعد من أهم المشكلات التي تفرز انعكاسات سلبية على المجتمع.

* - تشير النتائج الصادرة عن التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء حول مستوى معيشة الأسر في سنة 1995 بتقدير عدد الفقراء، حيث تم إحصاء على المستوى الوطني 1.6 مليون شخص يعانون من الفقر الغذائي منهم أزيد من مليون شخص في الأرياف لمزيد من التفاصيل أنظر : المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، ص 22.

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، جوان ، 2002 ، ص 19 .

والمسلّم به أن الميزة الأساسية لبرامج التعديل الهيكلي هي الانعكاسات السلبية على سوق العمل من جراء غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال، ففي هذه الفترة التي شملتها الإصلاحات فقد سوق العمل نحو 300000 منصب عمل جُلها من الوظائف الحكومية، فاسحا بذلك المجال لتنامي ظاهرة البطالة¹، الأمر الذي جعل النسيج الاجتماعي مهددا إلى جانب التدهور الإقتصادي والسياسي.

ولعل تحليل الظروف التي تطورت فيها ظاهرة البطالة في الجزائر، ليؤكد أن التحولات الهيكلية التي عرفها الإقتصاد الجزائري لم تكن لتسمح بتوسيع مجال التوظيف، فسوق العمل نتيجة لمعطيات جديدة² عرف مزيدا من الضعف، فقوة العمل انتقلت من 5,85 مليون سنة 1990 إلى 8,25 مليون عام 1998، مع الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ في قوة العمل إذ أن معدل نشاطها ارتفع من 1,8 % عام 1966 إلى 9,6 % عام 1998.²

الجدول رقم 05 : تطور نسبة البطالة في الجزائر 1992-1997³

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
%نسبة البطالة	20.6	23	23.2	24.4	27.9	28	28.3	28	29

ومن المعلوم أن البطالة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء⁴، وذلك راجع إلى ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل وهو الذي أسهم كثيرا في ارتفاع معدلاتها. من الأسباب كذلك التي أدت إلى تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر هي الإصلاحات الهيكلية المتكررة للقطاع الصناعي والذي تمخض عنها تسريح عدد كبير من العمال.

1 - Mohamed Ratoul, economic reform and political openings from algeria. World policy journal, September 2008, p.06.

* - من بين هذه المعطيات إرتفاع نسبة فئة الشباب الطالبين للتوظيف لأول مرة، وتزايد عدد خريجي الجامعات و إرتفاع معدلات النساء العاملات الذي يعكس التحسن الحاصل في المستوى التربوي والتعليمي للمرأة.

2- رضوان سليم، مرجع سابق، ص 117.

3 - عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الإقتصاد الجزائري. موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 101.

4- بلقاسم سلطانية، سيوسولوجية التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر، مرجع سابق، ص 134.

إن هذه الإصلاحات كانت ترمي إلى تحسين أداء الإقتصاد الجزائري وكذا مردودية المؤسسات العمومية بما يتناسب وسياسة الإنفتاح نحو إقتصاد السوق التي ميزت بداية التسعينات بما يكرس الانسحاب التدريجي للدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص، فهذا الأمر تسبب في حدوث إختلال على مستوى التشغيل الذي كان وظيفة أصيلة من وظائف الدولة فترك هذه الوظيفة لصالح القطاع الخاص يؤدي إلى حدوث أزمة في ظل غياب ضوابط وقواعد أساسية تحكم هذا القطاع في هذا المجال، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تطور ظاهرة البطالة بما يمكن أن يخلق العديد من الأمراض الإجتماعية التي قد تطال الفرد البطل. فمن هذا المنطلق كان على الدولة ضرورة العودة وإعادة النظر في قضية الانسحاب، وضرورة إيجاد حلول كفيلة بحماية السلم الإجتماعي واستقراره.

إن الملاحظ خلال فترة التسعينات هو ظهور بعض الآليات للتشغيل بهدف دمج فئة الشباب في عالم الشغل ، في هذا الإطار تم إنشاء بعض صيغ التشغيل منها: صيغة العمل بأجرة بمبادرة محلية، وصيغة الأشغال ذات المنفعة العمومية العالية وصيغة القرض المصغر، و نستعرض فيما يلي واقع التشغيل بهذه الصيغ في هذه الفترة :

أ- **برنامج تشغيل الشباب PEJ** *: بموجب هذا البرنامج يتم إدماج الشباب البطل بصفة مؤقتة في ورشات الأشغال العامة التي تشرف عليها الهيئات المحلية في مجالات الزراعة ، الموارد المائية و الغابات و البناء .

ب- **جهاز الإدماج المهني للشباب DIPS**¹: الهدف من إنشاء هذا الجهاز هو خلق أنشطة صغيرة و تعاونيات شبانية ، حيث أن سقف الإستثمار حدد بـ 03 ملايين دينار 30% من قيمة هذا الغلاف المالي كإعانة مالية من طرف الجهاز و 70% كقرض بنكي و يعمل هذا الجهاز من خلال 03 آليات هي :

* -programme d'emploi des jeunes

¹ - رياض ريمي ، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر . الماتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة يومي 16-17 نوفمبر 2011 .

1- برنامج ESIL : أو ما يعرف ببرنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية أو التشغيل الموسمي بمبادرة محلية و هو عبارة عن وظائف مؤقتة يتم إنشاؤها من قبل الجماعات المحلية لمدة 06 إلى 12 شهر لفائدة الشباب العاطلين عن العمل و ذوي المهارات المتدنية¹.

2- تقديم الدعم لإنشاء الأنشطة التي يقترحها الشباب بشكل فردي أو جماعي .

3- تكوين أصحاب التعاونيات لمدة 06 أشهر في مؤسسات تكوين متخصصة .

و حسب تقييم مس 10335 تعاونية أنشأت تحت إشراف جهاز الإدماج المهني للشباب خلصت إلى مجموعة من الإستنتاجات²:

- توقف بعض التعاونيات عن مزاوله نشاطها بنسبة 24 % و ذلك لعدم قدرتها على تسديد مستحقات البنوك .

- نقص التنظيم و غياب التسيير و سوء تمركز داخل السوق ، و انعدام الميزة التنافسية لمنتجاتها .

فعلى الرغم من المساعدات الممنوحة فإن الشغل المأجور بمبادرة محلية لم يبرز قدرته على مواجهة البطالة في هذه الفترة ، زد على ذلك أن النشاطات الممولة في إطار هذا الجهاز هي نشاطات غير إنتاجية و غير دائمة ، كما أن الأجر الممنوح للمستفيدين ضعيف و لا يسد الحاجات الأساسية مما يفتح باب الممارسة غير الرسمية أمام الفئة البطالة .

ج- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا وهو موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 402/98 المؤرخ في : 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة

¹ - لتتبع عمليات الإدماج المهني للشباب التي أنجزت بمبادرة محلية أنظر الملحق رقم : 01

² - عبد القادر بلعربي ، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي . أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية 2010/2009 ، ص 82

تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيآت والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الإجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

غير أن هذه الصيغ لم تحقق الفعالية المطلوبة في ظل محدودية التمويل والأغلفة المالية المخصصة لها.

إن السياسات التي تبنتها الدولة للحد من البطالة، وكذا التخفيف من حجم الآثار السلبية التي انجرت عن سياسات التصحيح الهيكلي، كانت لها نتائج ظرفية، اعتمدت الأسلوب الترقيعي الذي لا يرتقي إلى سياسة واضحة الأهداف والمقاصد.

ثالثا : الظروف السياسية: (الوضع الأمني و تغير النخبة الحاكمة) .

إن الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر على إثر توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992 كانت لها تداعيات خطيرة على مختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية خاصة، فالدولة في خضم هذه الأزمة أغفلت العديد من الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية، وركزت على الجانب الأمني بدليل أن ثقل النفقات المالية العسكرية، قد إنعكس على القطاعات المالية الأخرى.

فمن خلال تقرير دولي نشر بتاريخ 26 نوفمبر 2007 أفاد أن الإقتصاد الجزائري خسر ما يقارب 60 مليار دولار خلال السنوات 1990-2006 بسبب الأزمة التي عاشتها البلاد في مواجهة الوضع الأمني المتدهور، إذ أن واردات الجزائر في ذات الفترة في ما يخص التجهيزات العسكرية بلغت ما يعادل 4,1 مليار دولار¹.

فأضحى الحل الأمني والسياسي هو الشغل الشاغل للدولة، وهو ما تركز بالفعل بتوجيه السلطة السياسية إلى إقرار قانون الوئام المدني في 13 جويلية 1999 ، و لعل هذا

¹ -Iván MARTÍN , ALGERIA'S POLITICAL ECONOMY (1999-2002): AN ECONOMIC SOLUTION TO THE CRISIS . The Journal of North African Studies, Vol. 8, No. 2, Summer 2003 , p 07

الحدث أعقب حدثا هاما وهو الإنتخابات الرئاسية التي جرت في أفريل 1999، و إنتهت بإنتخاب رئيس جديد للبلاد، تحددت معها بشكل مباشر المعالم الكبرى للسياسات المتبناة على جميع الأصعدة.

وبموجب إجراءات الوثام المدني والتي أعقبها تدابير المصالحة الوطنية في 27 فيفري 2005 بدأت الأزمة الأمنية تعرف انفراجا، وبدأ الأمن يستتب جزئيا ،كما شهدت هذه السنة تحسن في المؤشرات الإقتصادية الكلية، ولعل ذلك مرده إلى عودت التحسن المالي من جراء إرتفاع أسعار النفط ، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 28.8 دولار سنة 2000 لتصل إلى 54.6 دولار للبرميل سنة 2005¹، و هو ما أدى إلى ارتفاع الجباية البترولية* .

إن السمة الأساسية التي تميزت بها بداية الألفية الثالثة هو تغير في هرم النخبة الحاكمة في الجزائر، وما أسفرت عليه من تحول في الخيارات السياسية و الإقتصادية، عما كانت عليها في الحقبة السابقة التي عرفت عدم استقرار حكومي، مما جعل مسألة التنمية إضافة إلى ملفات أخرى محل تأجيل.

ولعل الإنفراج الأمني الذي ميز هذه الفترة سعت السلطة السياسية لتوظيفه باتجاه إطلاق سياسة إقتصادية، تنموية بواسطة إحلال المشاريع الكبرى ، و فتح مجال الإستثمارات و تشجيعها .

إن هذه الأسباب مجتمعة شكلت مدخلات النظام السياسي التي تستدعي الإستجابة الفورية اعتبارا من كونها مشكلات عامة ، تتطلب الجدولة في الأجندة السياسية و إيجاد الحلول الكفيلة بعلاجها . لا سيما و أن الحفاظ على التوازنات التي تحققت بفعل الإصلاحات على المستوى الإقتصادي يستدعي استدامتها من خلال إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ، و دفع حركية الإستثمارات العمومية .

¹ - تقرير الأمين العام لمنظمة الأوابيك . التقرير السنوي لسنة 2005 . نقلا عن موقع الأنترنت :

تاريخ الإطلاع : http://www.opec.org/opec_web/en2013/02/02

* - لمزيد من التفاصيل حول تطور أسعار النفط أنظر : الملحق رقم 02

المطلب الثاني : برامج التنمية ومنطق الدولة الريعية:

لا يختلف إثنان إذا سلمنا بأن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي بامتياز، أي أن الدولة تعتمد في مداخلها على عائدات النفط بالدرجة الأولى. وللدولة الريعية منطق على أساسه تضع سياستها في مختلف المجالات، وعليه يحاول هذا الجزء من الدراسة إبراز تأثير منطق الريع على برامج التنمية في الجزائر، ذلك أن سياسات الدولة ومؤشرات اقتصادها مرتبطة إرتباطا مباشرا و وثيقا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، و لعل البحث في هذا الإطار سوف يمكن من فهم مصير سياسات الدولة في ظل الإعتماد على مصدر غير مستقر تبعا للأسواق والظروف الدولية.

أولا : الدولة الريعية : البحث في المصطلح .

إن استخدام مصطلح الريع في الإقتصاد ارتبط بالعديد من المفكرين بداية من كارل ماركس الذي أشار إلى تسمية الرأسمالية الريعية ، و كان يقصد من خلالها ، ظاهرة إقتصادية اجتماعية ، تعبر عن طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديا ، وتعتمد في دخلها من خلال امتلاكها لمصادر الريع من أراضي و عقارات ، و يستخدم هذا المصطلح في دراسات علم الاجتماع للتعبير عن الطبقات الطفيلية غير المنتجة¹ ، و استخدم هذا المصطلح دافيد ريكاردو، في كتابه : مبادئ الإقتصاد السياسي و الضرائب* .

غير أن الدراسة التي ربطت بين مفهوم الريع و الدولة هي الدراسة التي قام بها الباحث الإيراني " حسين مهدي " تحت عنوان : نمط و مشاكل التنمية الإقتصادية في الدول الريعية

¹ - عدنان الجنابي، " الدولة الريعية و الديكتاتورية " ، نقلا عن موقع الأنترنت :

iraqieconomists.net/.../A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-2012.pdf تاريخ الإطلاع : 2013/05/04 .

* - فالريع بالمعنى الريكاردوي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض. أي ما يتجاوز الكلفة، عند تساوي عناصر الانتاج من عمل ورأسمال. فإن الأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا نفس المدخلات من بذور و أسمدة وعمل ومياه. و الأرض "الحدية" تغطي الكلفة. وما دون الحدية لا تستغل. والدخل الناتج من الأرض الاخصب من الحدية هو "ريع". وهو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدية المتأتي من الأرض أو العقار للغير. وينطبق الريع الريكاردوي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية. ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع لمزيد من التفاصيل أنظر : عدنان الجنابي ، المرجع نفسه .

- حالة إيران - حيث عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من مادة أولية (النفط) ، فهي من خلال ذلك تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج¹

إن الأصل في مصطلح الدولة الريعية بذلك، هو أنها الدولة التي تعتمد في دخلها عن إستغلال البيئة السياسية ، الإقتصادية والطبيعية التي تتواجد فيها مصادر الدخل، دون أن ينتج ذلك بريع الموارد الطبيعية.

وهي كذلك الدولة التي تعتمد على الدخل المتحقق عن ميزة ترتبط بموقع الدولة الجغرافي أو ما يسمى بالريع الإستراتيجي. كريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية، وعلى الرغم من تعدد مفاهيم الريع وأشكاله إلا أننا نتفق على أن الريع هو الدخل غير الناتج عن العمل.

والمظهر الأساسي لدولة الريع، هو الإقتصاد الريعي، باعتباره المدعوم أساسا بالإنفاق من الدولة، فهذه الأخيرة من هذا المنظور تصبح وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الإقتصادية الأخرى، إذ نجد أن الدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الإقتصادي من خلال برامج الإنفاق العام ، فهي بذلك تعتمد على التوزيع أكثر مما تسعى إلى زيادة دخلها من خلال الجباية الضريبية التي تفرضها على الأفراد بما يجعلهم أكثر مساهمة في الإقتصاد و كذا الحياة السياسية ، و هو ما يجعلها تهيمن على الإقتصاد و تقصي الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص على حساب هيمنة و سيطرة فاعل أساسي و هو القطاع العام .

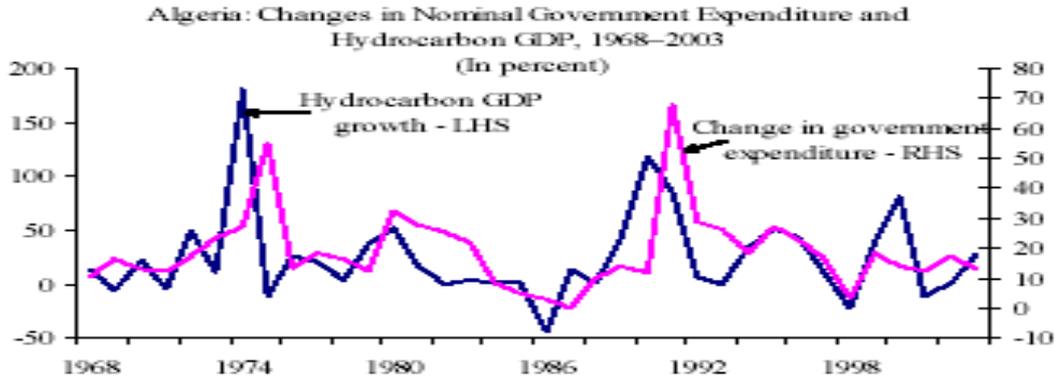
وهذه هي الصورة الموجودة في الجزائر، فقد سبقت الإشارة في الفصل الأول من الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد نتج عنه إستثمارات عمومية ضخمة* ، شهدتها الجزائر في فترة السبعينات، إلى غاية الثمانينات، غير أن الصدمة النفطية في سنة 1986 قد قلبت موازين الإقتصاد الجزائري مما أدى إلى إنخفاض حجم الإستثمارات العمومية.

¹ - المرجع نفسه.

* - أنظر المبحث الأول من الفصل الأول : سياسة التشغيل في إطار مخططات التنمية .

فالنفط غلب على الدولة في فترات عديدة سياسة التوزيع بدل العمل على استغلال الراحة المالية لإقامة إقتصاد خارج المحروقات ، بدليل أن تطور الإنفاق الحكومي لا يعدو من أن يكون انعكاسا لتطور أسعار النفط ، و العكس صحيح ، و الشكل أدناه يوضح هذه العلاقة .

الشكل رقم 01 : تطور تغير الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الخام من المحروقات خلال الفترة 1968-2000¹



ولا تزال الدولة إلى يومنا هذا تعتمد بالدرجة الأولى في صادراتها على النفط بحيث بلغت نسبة صادرات المحروقات لسنة 2011 ما يقارب 97.19 %² ، في حين شكلت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 2,81 % في ذات السنة، وهو ما يوضح سيطرت النمط الريعي على الدولة وكذا إقتصادها.

ثانيا : تراكم الفوائض النفطية ** وإشكالية التنمية:

لقد واكب تطور أسعار المحروقات في فترات معينة تدفقات مالية ضخمة لدى مجموع الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر. وقد شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الإقتصادية والإجتماعية لهذه البلدان، وعلى الرغم من النواحي الإيجابية لهذه العائدات في مجالات

¹ - IMF, Country Report No: 05/50. (2005).P:6.

* - لمزيد من التفاصيل حول نسبة الصادرات النفطية خلال الفترة من 2007-2000 أنظر الملحق رقم : 05

² - منشورات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، إحصائيات حول تطور التجارة الخارجية

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique تاريخ الإطلاع : 2013/04/01

** - الفوائض النفطية تمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية على وجه الخصوص وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة.

الحياة المختلفة، إلا أن لهذه الفوائض نظرا لكبر حجمها تكلفة اقتصادية واجتماعية، أي قد تنتج نواحي سلبية عن هذا التدفق السريع والمفاجئ.¹

فهذه الفوائض تعجز إمكانيات الإقتصاد الوطني عن إستعبابه في أنشطة إستثمارية منتجة مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى، وهذا الفائض فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن إنتاج سلعة متكررة وإنما ناتج عن إستهلاك لمورد طبيعي غير متجدد²، وتعتبر العديد من الدراسات، من وجهة نظر الدول الصناعية أن هذه الفوائض هي فوائض غير مستحقة، إذ أنها لا تعبر عن ثروة حقيقية بقدر ما هي أرباح فرضها الإحتكار والتملك لسلعة البترول.

لكن التساؤل الذي يطرح هو مدى قدرة إقتصاد الدولة على إستخدام هذه الموارد المالية بشكل منتج يؤدي إلى تحقيق النمو اللازم فيها ؟.

تشير بعض الدراسات الإقتصادية إلى أن تقدير رأس المال اللازم لإقتصاد بلد ما لأجل تحقيق نسبة معينة من النمو الإقتصادي يتم بعد حساب المدخرات الداخلية لذلك الإقتصاد ونسبة رأس المال إلى الإنتاج، فالفرق بين ما يستطيع الإقتصاد توليده داخليا وبين ما يحتاج إليه ذلك الإقتصاد لتحقيق النمو المرغوب فيه، يشكل طاقة إستيعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية،³ إن هذه الموارد النفطية بضخامة الوفرة المالية الناتجة عنها في الدول النفطية تشكل عبء إقتصاديا إذ أن هذه الأموال أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الإقتصاد قصد تحقيق النمو المطلوب.

إن هذه المشكلة في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق مجال إستثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الإقتصادية وتحقيق عدالة توزيعية للثروة، ولكن المشكلة تكمن في العجز في تحويل هذه الفوائض إلى رأس مال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق

1- عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007/2008، ص56.

2- محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت 1983، ص 246.

1- السيد عبد المولى، فائض الأموال العربية وإمكانية إستثمارها في المنطقة العربية. "مجلة دراسات عربية"، العدد1، الصادرة في نوفمبر 1975، ص110.

مناصب شغل وقيمة مضافة في إطار سياسة تنموية واضحة تؤدي إلى تحولات هيكلية إقتصادية و إجتماعية تقلل من الإعتماد الكلي على البترول.¹

إن الربيع النفطي في الجزائر قد ساهم في جعل القطاع الخاص المنتج الذي يعد المصدر الفعلي للثروة و مناصب الشغل الدائمة هامشيا و هذا لكون الدولة تحصل على مواردها من الخارج ، فهي بذلك في غنى عن موارد محلية مما يفسر تحجيم دور هذا الشريك الخاص ، بالمقابل أعطى الربيع للدولة الإستقلالية عن الفاعلين الآخرين في المجتمع إن منطلق الدولة الريعية يعتمد على سياستين :

السياسة الإستخراجية : من خلال سيطرتها الكلية على مصادر النفط و عائداتها المالية
السياسة التوزيعية : من خلال تحكمها في توزيع عائدات هذه الثروة على الأفراد و كذا المشاريع ،دون مراعاة المنطق الإقتصادي في ذلك الذي يأخذ بعين الإعتبار مؤشرات الربح و مردودية الإنتاج ، ذلك أن الهدف الأساسي لسياسة الدولة هو شراء السلم الإجتماعي و تعزيز المشروعات السياسية .

إن العرض السابق للظروف التي سبقت انطلاق برامج التنمية في الجزائر ، يوضح لنا حجم الدافع إلى ضرورة توسيع حجم الإستثمارات العمومية من أجل إعادة بعث النشاط الإقتصادي الذي بدوره سيعمل على تحريك مناحي الحياة المختلفة لا سيما الناحية الإجتماعية التي عرفت تراجعا واضحا .

إن البحث في منطلق الدولة الريعية يمكن من فهم الأساس الذي عليه تبني الدولة سياساتها التنموية ، مما يمكن كذلك من إعطاء تقييم لها و معرفة توجهاتها و أبعادها و مصيرها ذلك أن الربيع النفطي في الجزائر يعد المؤشر الهام في التحليل الإقتصادي الجزائري وعليه فإن أي سياسة عامة يمكن أن تفهم في سياق هذا المنطق .

1- عيسى مقلد، مرجع سابق، ص57.

المبحث الثاني: برامج التنمية و الإنعاش الإقتصادي في الجزائر:

في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، سطرت الجزائر ثلاث برامج أساسية هي:

*** برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004**

PSRE : Programme De Soutien A La Relance Economique 2001-2004.

*** البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**

PCSRE : Programme Complémentaire A Soutien La Relance Economique

*** برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014**

PCCE : Programme De consolidation A La Croissance Economique.

وقد سطرت الجزائر من خلال هذه البرامج أغلفة مالية معتبرة من أجل توسيع حجم الاستثمارات العمومية وتجاوز حقبة الركود الذي شهدته الفترة السابقة، وقد تمحورت الأهداف العامة لهذه البرامج حول النمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية الشاملة، والجدير بالتحليل في هذا السياق هو مدى جدوى هذه المشاريع في تحقيق التنمية المنشودة، التي من مظاهرها، توسيع التشغيل والتقليل من نسبة البطالة.

إن الحديث عن سياسة الانعاش الاقتصادي يقود إلى محاولة التأسيس النظري لهذه السياسة، إذ أن هذه الأخيرة، كفكرة إقتصادية، تعتبر إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب، فهي تندرج ضمن السياسات الظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة.¹ وأغلبا ما تتبنى الدولة برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق، قصد تحفيز الإنتاج، وكذا تحفيز المؤسسات على الإستثمار بغية تلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

وعليه، فالبحث في وسائل سياسة الإنعاش يقود إلى الوقوف عند وسيلتين هامتين، هما:

¹ - محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، الصادرة في 2012، مطبعة جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012، ص 148.

- الإنعاش بواسطة تنشيط الطلب الكلي.
- الإنعاش بواسطة تنشيط العرض الكلي.

وتتخذ سياسة الإنعاش الإقتصادي بواسطة تنشيط الطلب الكلي مجموعة من المظاهر كالتحويلات الإجتماعية التي تدفعها الدولة للأفراد، من خلال المنح والمساعدات الإجتماعية ودعم الأسعار، مما يؤدي إلى تحفيز الطلب، بالإضافة إلى الإنفاق العمومي الكلي، وكذا مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كحل مؤقت تلجأ إليه للحد من مشكل البطالة إلى أن يتمكن الإقتصاد من الإنعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.¹ في حين أن سياسة الإنعاش بواسطة العرض، تقتضي تدخل الدولة من خلال مظهرين هما:

- تشجيع الإستثمار الخاص المنتج من خلال تخفيض الضرائب.
 - تكثيف الإستثمارات العمومية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توفيرات خارجية.
- ولتطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي عموماً لا بد من توفر جملة من الشروط والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- قدرة المؤسسات الإقتصادية على القيام باستثمارات منتجة، على أن لا تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الإستيراد، الذي من شأنه أن يحدث خللاً في الميزان التجاري.
- قدرة المؤسسات الإقتصادية على تحقيق التوازن بين هوامش الربح والكميات المنتجة من السلع.²

وبالتالي فالدولة تستخدم سياسة ميزانية توسعية بغية تحقيق النمو المنشود، وإخراج الإقتصاد من الركود، لاسيما في ظل وضع يتسم بارتفاع نسبة المديونية الخارجية، وهو الأمر الذي سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال اعتمادها لبرنامج الإنعاش الإقتصادي الذي شمل الفترة ما بين 2001-2004.

¹ - محمد مسعي، مرجع سابق، ص 149.

² - المرجع نفسه، ص 150.

المطلب الأول : برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 :

يعد برنامج الإنعاش الإقتصادي أول برنامج تنموي اعتمده الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، سعت من خلاله إلى توسيع نفقاتها العمومية على مشاريع مختلفة بغية تدارك التأخر الذي لحق بالتنمية الإقتصادية، ولتجاوز تدهور الوضع الإجتماعي، و كذا مخلفات الأزمة السياسية والإقتصادية ، فهو بذلك مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب الشغل¹.

أولا : مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي :

لقد بلغت القيمة الإجمالية للمخطط 7 مليار دولار*، وتوافق إطلاق هذا المخطط مع التحسن في مداخل الدولة الذي أسفر عن إحتياطي للصرف بقيمة 11,9 مليار دولار² سنة 2000، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- 2- خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.
- 3- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
- 4- إعادة الإعتبار للمحيط الريفي، أبعاده الثلاث الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية.
- 5- إيقاف النزوح والهجرة التي عرفت إتجاها تصاعديا في عشية 1990-2000، فضلا عن خلق فرص حقيقية للشغل في القطاع الفلاحي .

وعليه، فعملية الإنعاش تنطلق بداية من إعادة تنشيط الطلب الكلي بما يسايرها من دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة وإعادة الإعتبار للمنشآت القاعدية التي تسمح بانطلاق النشاطات الإقتصادية، وهذا من خلال الأخذ بعين الإعتبار تحقيق المحاور التالية:

¹ - حاكمي بوحفص ، "الإصلاحات و النمو الإقتصادي في شمال إفريقيا " دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس " . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع . الصادرة في السداسي الثاني 2009 ، ص 15

* - يعادل هذا المبلغ بالدينار الجزائري، ما قيمته 525 مليار دج.

² - World Bank, a public expenditure review, report n° 36270, vol, 2007, P 04.

- دعم الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من أجل إقامة بنية تحتية متينة كفيلة بجذب الإستثمارات المختلفة وتوفير مناصب الشغل.
- دعم التنمية المحلية والبشرية وذلك من خلال التخصيصات المالية المحلية للنهوض بالتنمية على المستوى المحلي.
- دعم قطاع الفلاحة حيث أعادت الدولة النظر في أولوية النهوض بهذا القطاع من خلال إطلاق برامج لتوسيع المساحات الصالحة للزراعة وفك العزلة عن المناطق الريفية وفك المسالك وكذا تأهيل المستثمرات الفلاحية ويمكن توضيح هذه المحاور من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 06 : المحاور الأساسية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) الوحدة بـ: المليار دينار¹

نسب رخص البرامج	مجموع رخص البرامج	رخص البرامج بالمليار دج				القطاعات
		2004	2003	2002	2001	
40,1	210,4	02	37,6	77,8	93	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38,9	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية و بشرية
12,4	65,4	12	22,5	20,3	10,6	قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8,6	45	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20,5	113,2	185,9	205,4	المجموع

إن الملاحظة الأولية للتخصيصات المالية المقررة خلال السنوات الأولى من المخطط لتوضح ضخامتها مقارنة ببقية السنوات، ذلك أن الدولة أرادت إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الإقتصادي بهدف التعجيل بتنفيذ مشاريع البرنامج، قصد إحداث قطيعة مع الفترة السابقة التي ميزتها جمود الإستثمارات العمومية.

وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي حوالي 15974 مشروعا موزعة على قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة².

ويمكن تتبع التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي من خلال ما يلي:

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، الدورة العامة التاسعة عشر ، نوفمبر 2001 ، ص 123

² - أنظر التوزيع القطاعي للمشاريع المدرجة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، ملحق رقم : 03

جدول رقم 07 : التوزيع السنوي للأغلفة المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي¹

السنوات	الغلاف المالي ب : المليار دج	نسبة المبالغ
2001	205,4	39,12
2002	185,9	35,41
2003	113,2	21,56
2004	20,5	3,90
المجموع	525	100

إن الملاحظ من خلال التخصيصات المالية بحسب المحاور التي يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تجسيدها يجد أن هناك اهتماما كبيرا من طرف الدولة بقطاع الأشغال الكبرى خاصة أشغال البنية التحتية رغبة منها لتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، ويرجع هذا الاهتمام كذلك إلى الوعي بدور قطاع الأشغال الكبرى في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى.²

وقد تضمن البرنامج كذلك إجراءات تخفيفية على المستوى الجبائي، كان الهدف منها تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لممارسة أنشطة بديلة في قطاعات تمتلك من المؤهلات ما قد يجعلها تلعب الأدوار الأولى في خلق القيمة المضافة، كقطاع الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية.

إن الملاحظ لهيكل النفقات العمومية التي يتضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي، يجد أن الجزائر حاولت أن تحدد حدود الاقتصاديات الصاعدة، التي أعطت الأولوية لترقية النشاطات الانتاجية الخالقة للثروة، مما يسمح بتحقيق قفزة نوعية في وقت قياسي كذلك التي حدثت في بلدان شرق آسيا³، هذه القفزة التي من أهم مظاهرها توسيع مجال التشغيل والحد من البطالة التي لازمت الاقتصاد الوطني كحالة تستدعي ضرورة إيجاد حل ناجع لها.

¹ - services de gouvernement algérienne : le programme de soutien à la relance économique

² - فوزية خلوط، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الصادرة بتاريخ فيفري 2013، جامعة بسكرة، 2013، ص 100.

³ - رضوان سليم، مرجع سابق، ص 167.

لقد شكل برنامج الانعاش الاقتصادي الإطار الأساسي للسياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، كبرنامج تبنته الحكومة، ارتأت من خلاله السبيل الذي يحقق التنمية المنشودة، بعد الركود الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال الحقبة السابقة. وقد إرتبط هذا البرنامج وما أعقبه من برامج تنموية بهرم السلطة، أي بشخص رئيس الجمهورية، مما يبرر أن الحكومات المتعاقبة لم تجسد برامج مستقلة بقدر ما كان عملها الأساسي تطبيق برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، من هذا المنطلق فإن انجاح هذا البرنامج تم إرفاقه بتعليمات وتوجيهات* من خلال ما يلي:

- احترام التعليمات الصادرة عن رئيس الجمهورية.
- وضع لجان للمتابعة على مستوى الولايات.
- الالتزام بتوجيهات رئيس الحكومة.
- القيام بزيارات دورية لمتابعة وتقييم المشروعات المبرمجة.

إن الحديث عن تنمية اقتصادية لن يتأتى إلا من خلال النهوض بالقطاع الانتاجي من خلال دعم وترقية الأنشطة الإنتاجية في مختلف الفروع، بما يضمن تحسين مساهمتها في القيمة المضافة وكذلك توسيع إطار التشغيل الدائم في هذه القطاعات.

إن العرض القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ليكرس الفكرة أعلاه، ذلك أن الدولة حاولت أن تعطي دفعا للأنشطة الانتاجية في فروع النشاط الاقتصادي وعلى رأسها القطاع الفلاحي والصيد البحري، حيث تم اعتماد قرابة 1668 مشروع خاص ثم قطاع الصناعة باعتماد 59 مشروع.¹

فاهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي مرده أساسا إلى اعتباره خيارا جديدا متبنى كبديل للقطاع الصناعي الذي تميز بضعف الأداء على الرغم من سياسات الإصلاح المتعاقبة.²

* - إن هذه التعليمات والتوصيات ما فتأت تخلو من خطابات رئيس الجمهورية، اعتبارا من أن تكريس مشروعية النظام السياسي مرهون بنجاح هذه السياسات إلى جانب الإستتباب النوعي للأمن.

¹ - رضوان سليم، مرجع سابق، ص 169.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إن الإهتمام بالقطاع الفلاحي يلاحظ من خلال تبني الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2001-2004 و الذي كان الهدف منه أساسا تحقيق نمو سنوي نسبته 10% وإنشاء 650000 منصب عمل من بينها 250000 منصب شغل في إطار المخطط الوطني للتشجير.¹

كما أن تبني الدولة لهذه السياسة الفلاحية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الهدف منها هو تثبيت اليد العاملة في المناطق الريفية مع فتح الآفاق وبذل الفرص الحقيقية للتوظيف والتشغيل لإيقاف النزوح الريفي المتصاعد.

إلى جانب هذا القطاع، شملت تدابير الإنعاش الاقتصادي بدورها قطاع الصيد البحري، اعتبارا من الأهمية التي ينطوي عليها هذا الأخير بالنسبة للاقتصاد الوطني وقدرته على توفير مناصب شغل، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانيات الساحل الجزائري الذي يقدر بـ 1200 كلم بما يحتويه من ثروة سمكية معتبرة، وعليه فقد استفاد هذا القطاع بتدعيم العتاد والتجهيزات الضرورية وكذا تطهير الديون المتركمة من خلال إجراءات تضمنها قانون المالية لسنة 2001.²

كما وقد حظي القطاع الصناعي بدوره بمجموعة من التدابير منها: إعادة الاعتبار لـ 21 منطقة صناعية و 05 مناطق ذات نشاط صناعي، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 38 وحدة صناعية.³

كما أولت الدولة اهتمامها بالأنشطة ذات الطابع الإجتماعي من خلال هذا المخطط، بغرض تحسين المستوى المعيشي للسكان، بعد أن عرف هذا الأخير تدهورا من خلال مخلفات الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الدولة في عشرينية التسعينات، ومن بين هذه الإجراءات نخص بالذكر إجراءات دعم التشغيل في المناطق المحرومة وتخصيص ما

¹ - فوزية خلوط، مرجع سابق، ص 103.

² - لمزيد من التفاصيل حول هذه الإجراءات أنظر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 06/2000 المؤرخ في 2000/12/23 المتضمن قانون المالية ، الجريدة الرسمية العدد 80 ، الصادرة في 2000/12/24 .

³ - رضوان سليم، مرجع سابق، ص 170.

يقارب 16 مليار دينار لترقية الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة،¹ كما تضمن المخطط تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال غلاف مالي معتبر لتغطية حاجيات السكان في مجال الصحة والتعليم والتكوين.

إن هذا العرض لبعض جوانب مخطط الإنعاش الاقتصادي يبرز حجم الاهتمام الذي أولته الحكومة لناحياتي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما يبرز بدوره محاولة تكريس القطيعة مع المرحلة السابقة وتحقيق نقلة نوعية، تمكن من تحقيق رضا الجبهة الاجتماعية الذي يعد تحديا بعد عدم الاستقرار الذي شهدته هذه الأخيرة.

إن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، مع حجم الأغلفة المالية المرصودة، كان من شأنه أن يحقق جانبا من التنمية، غير أن ذلك يتوقف على الضمانات التي أحاطتها الدولة به وكذا الإرادة السياسية والإدارة الرشيدة التي تقتضي الشفافية في التسيير والتقييم والتقويم الذي يرافق كل خطوة من خطوات تنفيذ أي سياسة عامة، إن هذه الجوانب يمكن أن نستخلصها من خلال تقييم هذا البرنامج ومقارنة ما تم تسطيره بما تم إنجازه من أهداف وتحقيقه من نتائج، لاسيما مدى قدرة هذه البرامج والمشاريع على تحقيق أهداف سياسة التشغيل، اعتبارا من أن لكل قطاع سياسته في التشغيل ولا يمكن إفراغ أي سياسة تنمية من بعدها البشري، الذي هدفه القضاء على البطالة في المجتمع، و قد تم وضع إستراتيجية تشغيل قطاعية بحجم المناصب المراد استحداثها خلال تطبيق المخطط و الجدول أدناه يوضح ذلك

جدول رقم 08 : مناصب العمل المتوقع استحداثها من خلال بعض القطاعات²

المجموع	مناصب عمل مؤقتة	مناصب عمل دائمة	القطاعات / طبيعة المناصب
100.000	100.000	/	الزراعة و الصيد البحري
70.000	10.000	60.000	السكن و العمران
16.300	15.000	1.300	منشآت السكة الحديدية
42.000	2.000	40.000	أشغال عمومية
20.500	19.000	1.500	قطاعات أخرى
148.800	146.000	102.800	المجموع

¹ - هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2008/12/12.

² - نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 111

ثانياً: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو و معدلات البطالة :

إن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتمد على مؤشرين أساسيين هما:

- قدرة البرنامج على رفع معدلات النمو الاقتصادي ، و كذا تحقيق التوازنات الاقتصادية الأخرى ، و يقصد بهذه التوازنات خفض نسبة التضخم ، و تحقيق توازن ميزان المدفوعات
- قدرة البرنامج على خفض نسبة البطالة و توسيع نطاق التشغيل .

1- بالنسبة للتوازنات الاقتصادية :

لقد شكل هذا البرنامج البداية لسلسلة من البرامج الاستثمارية العمومية ، و عليه فإن نجاحه يتوقف على مدى قدرته على تحقيقه لأهدافه المسطرة و لعل أبرزها رفع معدلات النمو و تحقيق التوازنات الاقتصادية و يمكن أن نستعرض ذلك من خلال ما يلي :

أ - بالنسبة لمعدلات النمو :

إن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعد الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، وقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2001-2004 حوالي 4.5%¹ وهو يفوق معدل النمو المحقق خلال فترة الإصلاحات 1995-2000 أين بلغ 3,2%.

ويمكن تتبع تطور معدلات نمو الناتج المحلي الخام من خلال مايلي :

جدول رقم 09 : يبين تطور معدلات النمو خلال الفترة 2001-2004²

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدلات النمو	2.1	4.1	6.8	5.2
النمو خارج قطاع المحروقات	4.5	4.2	5.9	5.9

من خلال معطيات الجدول يلاحظ تطور معدل النمو الذي بلغ سنة 2001 ، 2.1 % ليصل إلى 5.2% سنة 2004 وهو تطور إيجابي ،إذا ما قورن بمعدلات النمو التي شهدتها الحقبة السابقة و يمكن حمل هذه النسب على التأثير الإيجابي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو عموماً .

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الاقتصادي و الإجتماعي للأمة 2011/2012 ، مرجع سابق ،ص 97 .

² - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

و في دراسة أعدها بنك الجزائر خلال الفترة التي شملت تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، يمكن تتبع معدلات النمو القطاعية من خلال ما يلي:

جدول رقم 09 : تطور معدلات النمو الإقتصادي القطاعية 2004/2001 الوحدة بـ %¹

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الزراعة	13.2	-1.3	19.7	3.1
السياحة	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء و أشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	2.0	16.7	2.3	10.2

إن العرض المفصل لمدى مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في هذا النمو يبين أن قطاع الصناعة عرف تذبذبا في النمو، وما يمكن القول أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برنامج الإنعاش الاقتصادي نظرا للاختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع وهو ما أدى إلى تسجيل متوسط نمو سلبي خلال فترة تطبيق المخطط في حين سجل القطاع الخاص الصناعي متوسط نمو إيجابي وصل إلى 6.6 % سنة 2002، غير أن هذه النسبة غير كافية إذا ما قورنت بما تم تقديره خلال وضع البرنامج²، ولعل مرد ذلك إلى عجز الجانب الاستثماري لاسيما من ناحية التمويل وكذا التعقيدات الإدارية، ولعل ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية إنعكس على قدرة منتجاتها المنافسة في الأسواق الدولية وكذا المحلية، واحتلت بذلك المنتجات الصينية والتركية أكبر مكان في السوق المحلية.

إن هذا التذبذب في النمو الذي شهده القطاع الصناعي إنعكس بدوره على مساهمته في التشغيل، فتطور حجم العمالة في هذا القطاع يبرز المساهمة المنخفضة، وبالتالي عدم القدرة على الخلق الفعال لمناصب الشغل ويمكن أن نتبع هذا التطور من خلال ما يلي:

¹ - banque d'algerie : rapport annuel l'année 2005 , p 176 <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm> , consulté le : 20/04/2013

² - فوزية خلوط، مرجع سابق، ص ص 103، 104.

جدول رقم 10 : تطور حجم العمالة في القطاع الصناعي 2001-2004 (الوحدة بالآلاف) ¹

السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة	503	504	510	523

بالنسبة لقطاع الفلاحة قد سجل نسبة قدرها 13,2 % سنة 2001 ثم سجل تراجعاً في السنة الموالية نظراً لظاهرة الجفاف، ومع تحسن الظروف المناخية سجل نمو قياسي قدر بـ 17% سنة 2004²، غير أن النتائج المحققة في هذا القطاع، خاصة المسطرة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تبقى دون الأهداف المرجوة، أما فيما يخص التشغيل فقد سمح هذا المخطط من إنشاء 747000 منصب شغل منها 336000 منصب شغل دائم، وهو ما يتجاوز نسبة التشغيل السنوية المتوقعة في القطاع عند وضع المخطط.

أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، فقد استفاد هذا الأخير من غلاف مالي معتبر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، ذلك للأولويات التي منحتها الدولة للقطاع بهدف انجاز السكنات والمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما سمح بتسجيل نمو في القطاع بـ 8,2% سنة 2002.

وقد ساهم القطاع كذلك من تحسين نمطية التشغيل وهو ما سمح بإنشاء 457000 منصب شغل في هذا القطاع خلال الفترة ما بين 2001-2003.

لقد تم التركيز على هذه القطاعات الثلاث باعتبارها القطاعات الحيوية التي تركز أي سياسة إقتصادية عليها بهدف النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب - بالنسبة لمعدلات التضخم :

لقد عرفت نسبة التضخم ارتفاعاً عما كانت عليه في السنوات السابقة أين بلغت 2.6% سنة 1999 ، وبمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملاً رئيسياً في تحديد مستويات العمالة، الدخل، والانتاج. وفي حالة التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بإنخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل

¹ - banque d'algerie , rapport annuel l'année 2008 , op.cite.p 180

² - فوزية خلوط ، مرجع سابق ، ص 150

الكامل ، في هذه الفترة بالذات عملت الدولة على تحفيز الطلب الكلي ، من خلال توسيع حجم الاستثمار العام و هو ما أدى إلى ارتفاع مستويات التضخم . و يمكن لهذا الارتفاع أن يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ، و حتى على مردودية المشاريع الاستثمارية . و الجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي .

جدول رقم 11 : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2004¹ (الوحدة%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	3.5	3	2.59	4

ج- بالنسبة لتوازن الميزان التجاري :

لقد شهد الميزان التجاري توازنا إيجابيا خلال هذه الفترة ، و ارتفعت الفوائض النفطية المحققة منذ سنة 2001 ، إذ عرفت ذات السنة تحقيق عوائد بقيمة 18.53 مليار دولار لترتفع هذه القيمة إلى 31.55 مليار دولار سنة 2004² و هو الأمر الذي يرجع أساسا إلى التطور الذي شهدته أسعار النفط في هذه الفترة و الذي مكن تخفيض نسبي لحجم الديونية الخارجية إذ انتقلت من 22.44 مليار دولار سنة 2001 لتنتقل إلى 21.41 مليار دولار سنة 2004. و يمكن تتبع التطور الذي شهدته الميزان التجاري من خلال ما يلي :

جدول رقم 12 : توازن الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2004 (الوحدة بالمليار دولار)³

السنوات	2001	2002	2003	2004
الميزان التجاري	9.61	6.70	11.14	14.27
المدىونية الخارجية	22.44	22.54	23.20	21.41

2- أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على البطالة و معدلات التشغيل :

لقد تميز سوق الشغل في ظل الفترة 2001-2004 التي شهدت تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بحركية نوعية إذ إرتفع حجم العمالة النشطة و حجم العمالة المشتغلة كما شهدت نسبة البطالة انخفاضا ملحوظا ، بدليل أن تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات

¹ - جميلة الجوزي ، "ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي إلى المنظمة العالمية للتجارة " ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، الصادرة بتاريخ 2012 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012 ، ص 235

² - بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر . التقرير السنوي لسنة 2004 . ص 188

³ - بنك الجزائر ، تقرير حول هيكله المديونية الخارجية ، التقرير السنوي لسنة 2005 ، ص 196

تشير إلى أن نسبة البطالة بلغت 29,5 % سنة 2000 لتعرف تراجعا ملحوظا خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي أين وصلت 17,7%¹

و يمكن تتبع تطور قوة العمل خلال فترة الإنعاش الاقتصادي من خلال معطيات

الجدول التالي :

جدول رقم 13 : تطور قوة العمل خلال الفترة 2001-2004 الوحدة بالألف²

المؤشرات /السنوات	2001	2003	2004
الفئة النشطة	8 568	8 762	9 469
الفئة المشتغلة	6 228	6 684	7 798

الملاحظ أن سوق الشغل عرف تطورا ملحوظا للفئة النشطة ، نتيجة لتوافد العديد من خريجي الجامعات و كذا مراكز التكوين ، إضافة إلى ذلك شهدت هذه الفترة عملية خصوصية المؤسسات العمومية و تسريح العمال ، ما أدى إلى تزايد عبء التكفل بهذه الفئة بالمقابل نجد إرتفاع و نمو متسارع للفئة المشتغلة خلال هذه الفترة ، و ذلك ناتج عن مساهمة القطاعات المختلفة في إستحداث مناصب الشغل ، و يمكن إبراز هذه المساهمة من خلال معطيات الجدول الآتي :

جدول رقم 14 : المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2004 الوحدة %³

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004
الزراعة	21.06	21.07	21.1	20.74
الصناعة	13.82	13.01	12	13.60
أشغال عمومية	10.44	11.08	12	13.60
الخدمات	54.68	54.71	54.9	53.25
نسبة البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الاقتصادي و الإجتماعي للأمة 2011-2012 . مرجع سابق ، ص 95

² - office national des statistiques , l'algerie en quelques chiffres : resultats 2005 , n°35-36 , edition 2005-2006 , algerie , pp 12,14

³ - idem .

الملاحظ من خلال نسب التوزيع القطاعي للإستخدام خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي هو تمركز أكبر نسبة للتشغيل من خلال قطاعين ، هما القطاع الفلاحي و كذا قطاع الخدمات الذي يشمل التجارة ، الإدارة ، النقل و المواصلات .

و إذا كان تطور حجم التشغيل في القطاع الفلاحي مرده إلى الدعم الذي حظي به هذا القطاع من خلال المخطط الوطني للتنمية الريفية و الذي سمح بتركز ما نسبته 21% من اليد العاملة به ، فإن نسبة اليد العاملة المتمركز في قطاع الخدمات لا يعني أن هذا القطاع له مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي و إنتاجيته أعلى من إنتاجية القطاعات الأخرى و إنما يعد هذا مظهر من مظاهر إقتصاديات الريع ، حيث يكون فيها توظيف عوائد الريع بتضخيم الجهاز الإداري مما يتسبب في ارتفاع حجم العمل غير المنتج و غير الضروري ، و الناجم عن تزايد حجم الإنفاق العام .

في حين عرف القطاع الصناعي تراجعاً في النمو مما انعكس على نسبة مساهمته في التشغيل، في ظل عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع بسبب العجز الذي سجله أداء المؤسسات العمومية وكذا حالات الإفلاس وتراكم الديون، في هذه المرحلة بالذات مع صدور قانون الخوصصة لسنة 2001 الذي بموجبه تم عرض العديد من المؤسسات العمومية للخوصصة الكلية والجزئية، وانعكس ذلك على نسبة العمالة المشتغلة بها* .

أما أداء قطاع الأشغال العمومية فقد شهد تطوراً في استحداث مناصب الشغل خلال سنوات تطبيق البرنامج و ذلك ناتج لحجم المشاريع التي كانت مبرمجة و التي بدأت تعرف إنعاشاً و توسعة إبتداءاً من سنة 2004 .

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

إن التحسن المستمر في أسعار النفط أدى إلى تحسين الوضعية المالية للجزائر، إذ بلغ سنة 2004 حدود 38,5 دولار، مما أدى إلى تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1

* أنظر إنعكاسات الخوصصة على سياسات التشغيل في الفصل الأول

مليار دج في السنة ذاتها¹، وقد تزامن إطلاق هذا البرنامج عقب الانتخابات الرئاسية لـ 08 أبريل 2004 حيث تم توجيه تعليمة رئاسية إلى الحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

أولا : مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي :

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي، من حيث حجم الغلاف المالي المخصص إذ بلغت قيمته 155 مليار دولار. بالإضافة إلى هذا البرنامج تم إقرار برنامجين آخرين هما:

- برنامج تنمية الجنوب بقيمة 432 مليار دج.

- برنامج تنمية الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

إنّ اتخاذ قرار خوض تجربة تنمية عمومية بحجم المخطط الخماسي الأول، يرجع للعديد من الأسباب منها الظرف والمتطلبات الملحة للمجتمع، ذلك أن اتخاذ مثل هذه الخطوة يستدعي الدراسة المتخصصة لمختلف الجوانب الاستثمارية العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تجربة الإنعاش الاقتصادي لتقادي حدوث وتكرار الأخطاء. كما أن هذه التجربة تستدعي دراسات مالية وفنية معمقة لتجاوز مخاطر الاستثمار ورفع مردوديته.

إن الحجم المالي المخصص للبرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة 2005-2009، بلغ 155 مليار دولار أمريكي*، وهو مبلغ ضخم، كان ينتظر منه أن يساهم في توفير الإطار الأفضل للمعيشة، فضلا عن توفيره للأرضية المحفزة للاستثمار الأجنبي والخاص المحلي².

ضف إلى ذلك خلق ميادين للاستثمار المنتج للقيمة المضافة ومناصب الشغل الدائمة. وعليه فإن أهم الأهداف التي سعى لتحقيقها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هي:

¹ - بلقاسم زيراوي، "كفافية الإحتياجات الدولية من الإقتصاد الجزائري". مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الصادرة في

السداسي الثاني 2009، جامعة الشلف، 2009، ص 62

* - هذا المبلغ هو محصلة كل من: برنامج دعم النمو، برنامج تنمية الجنوب، برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا.

² - رضوان سليم، مرجع سابق، ص 173.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة من سكن ، صحة، تعليم، تكوين مهني، وكذا ترقية وتطوير الموارد البشرية، اعتبارا من أنه يشكل عاملا محفزا ومنشطا في تحقيق التنمية.

- تطوير البنى التحتية باعتبارها تشكل الإطار الأساسي لبعث وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

- دعم التنمية الاقتصادية لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن هذه المناطق.

ويمكن أن نوضح أهم المحاور التي اعتمدها الدولة في هذا البرنامج في الجدول التالي:

جدول رقم 15 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009¹

القطاعات	الغلاف المالي ب : المليار دج	نسبة المبالغ
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الأهمية التي أولتها الدولة للمحوريين الأول والثاني بدليل أنهما امتصا على التوالي 48,4% و 40,5% من إجمالي الغلاف المالي المخصص.² ذلك أن اعطاء الأولوية للمحور الاجتماعي أساسا، اعتبارا من أن إقامة السلم الاجتماعي يستدعي بالضرورة دعم الأنشطة التي تساعد على استتبابه، لا سيما وأن النظام السياسي في هذه الفترة كان بصدد تدعيم مشروعياته بعد أن حقق شرعيته³ من خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، ولعل مشروعية الانجاز المتمثل في الاستتباب النوعي للأمن، تستدعي هي

¹ - services de gouvernement algérienne , le programme de soutien à la relance économique : <http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/> consulté le 02/02/2013

² - رضوان سليم ، مرجع سابق، ص 175.

³ - لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 منعرجا في شرعية النظام الحاكم، لا سيما بعد انسحاب باقي المترشحين من الانتخابات الرئاسية، غير أن إنتخابات 2004 تعد بمثابة تحقيق النظام لشرعيته، حيث حصل السيد عبد العزيز بوتفليقة على الأغلبية المطلقة من الأصوات ب 84,99%

الأخرى تحقيق مستوى معيشي يستشعره المواطنون، اعتبارا من أن الوضعية الاجتماعية قد عانت الضعف طيلة حقبة طويلة من الزمن.

كما أن الاستثمار في البنية التحتية له من الأهمية البالغة على النمو الاقتصادي وهو ما أشارت إليه العديد من الدراسات الاقتصادية والأبحاث الإمبريقية، والتي من بينها نظرية الدفعة القوية "روزشتاي رودان rostein rodbhan"، فحوى هذه النظرية أن التطورات التي تحدث في جانب البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ستكون عاملا حاسما ومحفزا في حدوث الاقلاع الاقتصادي، ضف إلى ذلك أن تطوير البنية التحتية يلعب دورا في التأثير على الاستثمار الخاص الذي يساهم بدوره في خلق مناصب الشغل¹.

يؤكد البنك الدولي من خلال دراسته وتقاريره أن النمو الذي حققته العديد من الدول الآسيوية مرده إلى التطور المحقق في بنيتها التحتية.

إن الاستثمار في البنية التحتية في الجزائر ارتفع من 8,90 % سنة 2000 ليصل إلى 47,5 % سنة 2006² وهو ارتفاع متسارع يؤكد تركيز الدولة لمجهودها الاستثماري في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك اهتمت الدولة ببعض الجوانب من خلال هذا البرنامج أهمها:

- دعم التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا المحور دعم 05 قطاعات هي:³

1- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصصت الدولة ما قيمته 300مليار، مما يبين الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني اعتبارا من كونه ميدانا يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل.

¹ - رضوان سليم، مرجع سابق، ص 179.

² - المرجع نفسه، ص 180.

³ - بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 نقلا عن موقع الأثرنت : <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> تاريخ الإطلاع : 2013/05/19 .

2- الصناعة: حيث تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 13,5 مليار دج من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، وما يلاحظ أن القطاع الصناعي لم يحظ كذلك بأهمية كبيرة في إطار هذا البرنامج.

2- الصيد البحري: بتخصيص ما قيمته 12 مليار دج ، من أجل دعم نشاطات الصيد

و تحسين وضعية قطاع الصيد البحري و استغلال أفضل للثروة السمكية ، لاسيما

4- السياحة: وتم تخصيص غلاف مالي قدره 3,2 مليار يهدف إلى إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

5- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية : و يعد دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأهداف المحورية لهذا البرنامج لما لها من أهمية في خلق الثروة و مناصب الشغل .

كما عمدت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تسطير غلاف مالي قصد تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، في قطاعات البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، العدالة الداخلية، التجارة والمالية، وذلك قصد تدارك التأخر الذي مس هذه القطاعات، لاسيما في فترة التسعينات.

إضافة إلى مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009، فقد تم اعتماد برنامجين مرافقين هما:

- **برنامج تنمية مناطق الجنوب:** ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة والترقية المستدامة في المنطقة وتم رصد غلاف مالي يقدر بـ 250 مليار دج ثم أضيف مبلغ آخر بحوالي 100 مليار دج لدعم مشاريع إضافية.¹

- **برنامج تنمية الهضاب العليا :** و يهدف برنامج تنمية الهضاب العليا إلى تثبيت السكان بإقليمهم ، الأمر الذي يستدعي تحقيق نمو متساو للنمو الطبيعي بمناطق التل و تحقيق

¹ - فوزية خلوط، مرجع سابق، ص11.

رصيد سلبي من الهجرة¹، و هذه التنمية تعتمد أساسا على توفير جو ملائم للسكان و تلبية حاجياتهم و طلباتهم الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة تلك المتعلقة بالتشغيل .
فأهمية تنمية كل من مناطق الهضاب العليا و الجنوب مرتبطة بالخصوص بالاستجابة المستمرة لحاجيات السكان لكون هذه المناطق لم تستفد من برنامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من قبل كغيرها من مناطق الوطن .

ثانيا : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو و على النمو و معدلات البطالة :

لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة ، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية ، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10.5 % و هو مؤشر مقبول عموما يعكس الأثر الإيجابي للإنفاق العام على مجموع القطاعات الإقتصادية و يمكن قياس أثر هذا البرنامج من خلال ما يلي :

1- أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على التوازنات الإقتصادية :

وفقا للإحصائيات الرسمية ، فقد شهدت معدلات النمو القطاعية تحسنا في مؤشراتها تبعا لحجم الأغلفة المالية المخصصة و يمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي :

أ- بالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي : و يمكن تتبع معدلات النمو الاقتصادي من خلال معدلات النمو القطاعية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 16 : معدلات النمو القطاعية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009²

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009*
القطاع الفلاحي	1.9	4.9	5.0	5.3-	20
القطاع الصناعي العمومي	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	/	/
قطاع الأشغال العمومية و البناء	7.1	11.6	9.8	9.8	8.7
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0
خدمات خارج الإدارات العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	8.8

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المخطط الوطني للتنهية الإقليمية ، الجريدة الرسمية ، العدد 61 ، الصادرة بتاريخ 2010-10-21 ، ص 21

² - banque d'algerie , rapport annuel l'année 2008 . op.cit ,p 183

* - banque d'algerie , rapport annuel l'année 2010 . op.cit ,p 161

- بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية : سبق وأن أشرنا إلى الأهمية الاقتصادية لأشغال البنية التحتية و تأثيرها على النمو ، و قد شهد هذا القطاع توسعا كبيرا في برمجة و انجاز الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية و قد بلغ معدل نمو هذا القطاع 9.8 % و تعد أعلى النسب المحققة مقارنة بالقطاعات الأخرى .
- بالنسبة للقطاع الفلاحي : فقد شهدت معدلات النمو في هذا القطاع تذبذبا مرده إلى ارتباط هذا الأخير بالأحوال الجوية ، و قد ساهم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع في حدود 300 مليار دينار في دعم معدلات النمو بحيث وصل متوسط نسبة نمو القطاع خلال الفترة ما بين 2005-2007 إلى 3.1 % في حين شهدت سنة 2008 معدلات نمو سالبة وصلت إلى -5.3 % و بلغ متوسط النمو الاجمالي للقطاع خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو حوالي 1.62 % ، إلا أن سنة 2009 شهدت أكبر نموا على مستوى قطاعات النشاط بحيث بلغ هذا المعدل 20%.
- بالنسبة للقطاع الصناعي : لقد سبق و أشرنا إلى أن برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يحقق أثرا إيجابيا على نمو القطاع الصناعي العمومي ، و على الرغم من الغلاف المالي المخصص له في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن مردودية القطاع تبقى دون المستوى ، حيث نلاحظ بأن القطاع سجل معدلات نمو سالبة ما بين سنتي 2005-2007 تراوحت ما بين -4.5 % سنة 2005 و إلى -3.9 % . و إن هذا الضعف في الأداء يبرز تزايد حجم الواردات من المواد المصنعة و النصف مصنعة و كذا التجهيزات الصناعية¹.
- ويمكن تتبع معدلات النمو القطاعية من خلال الجدول التالي :

ب - معدلات التضخم :

لقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعا خلال مرحلة تطبيق البرنامج حيث قدرت بـ 1.6 % سنة 2005 لتصل إلى 5.74 % سنة 2009 و هو الأمر الذي يمكن إيعازه إلى زيادات

¹ - بوددخد كريم ، مرجع سابق ، ص 220 .

الأجور التي اعتمدها الحكومة منذ 2008 و التي شملت مختلف القطاعات و الإدارات العمومية ، و الجدول أدناه يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2009 .

جدول رقم 17 : تطور نسب التضخم خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009¹

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة التضخم	1.6	2.5	3.5	3.3	5.74

ج - توازن الميزان التجاري :

سجل الميزان التجاري الجزائري توازنا خلال مرحلة تطبيق البرنامج على الرغم من تذبذب حجم الفائض في الميزان الذي عرف منحنى تصاعدي سنة 2008 ، غير أنه سنة 2009 عرف منحنى تنازلي و يرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط سنة 2009 ، اعتبارا أن جل صادرات الجزائر من النفط ، و عليه فإن التذبذب الحاصل في الميزان التجاري عموما مرده إلى التقلبات التي تعرفها أسعار النفط .

جدول رقم 18 : تطور الميزان التجاري خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009²

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78

2 - أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على البطالة و معدلات التشغيل:

إن حجم المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها مع بداية سنة 2005 ، قد ساهمت بشكل محسوس في رفع معدلات التشغيل القطاعية ، و هو الأمر الذي يلاحظ من خلال عرض تطور حجم العمالة النشطة و المشتغلة من خلال مايلي :

جدول رقم 19 : تطور قوة العمل خلال الفترة 2005-2009 الوحدة بالآلاف³

المؤشرات /السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الفئة النشطة	10 027	10 109	9 968	10 315	10 544
الفئة المشتغلة	8 044	8 868	8 594	9 146	9 472

¹ - ibid. p 188

² - جميلة الجوزي ، مرجع سابق، ص 236

³ - office national des statistiques , l'algerie en quelques chiffres : resultats 2006 -2010 , n°39-40 , edition 2009-2010 , algerie , pp 12,15

سجلت قوة العمل تطورا ، يلاحظ ذلك من خلال تطور معدل الفئة المشغلة و التي عرفت زيادة تقدر بحوالي 1 428 000 في نهاية البرنامج ، و هو نمو إيجابي يعكس تأثير البرنامج على سوق الشغل .

و سجلت بدورها قطاعات النشاط الإقتصادي تطورا في معدلات التشغيل و يمكن تتبع ذلك من خلال الجدول أدناه :

جدول رقم 20 : المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2005-2009 الوحدة %¹

القطاعات /السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	17.16	18	13.62	13.69	13.11
الصناعة	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
أشغال عمومية	15.07	14.18	17.73	17.22	18.41
الخدمات	53.87	53.42	56.69	56.61	56.14
نسبة البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

إن الملاحظة الأولى لمعطيات الجدول تبين أن قطاع الخدمات ظل في الترتيب الأول من خلال مساهمته في التشغيل و امتصاص البطالة إذ قدر متوسط معدل نمو العمالة فيه خلال الفترة ما بين 2005-2009 ، 5.4 % ، يليه قطاع الأشغال العمومية حيث فاقت نسبة مساهمته في التشغيل بقية قطاعات النشاط الأخرى وهذا راجع لسببين أساسيين :

- حجم الغلاف المالي الكبير الذي استفاد منه القطاع .
 - التوجه الجديد للدولة نحو بناء و تشييد المنشآت و البنى التحتية .
- في حين أن القطاع الصناعي شهد نوعا من الجمود في مستوى العمالة و هو ما يعكس محدودية تأثير القطاع بالبرنامج .
- أما القطاع الفلاحي فعرف في هذا البرنامج تراجعا في مستويات التشغيل ، نظرا لارتباطه بظروف المناخ و التقلبات الجوية .

¹ - idem .

كما شهدت معدلات البطالة بدورها تراجعاً خلال فترة تطبيق البرنامج بحيث انتقلت هذه الأخيرة من 15.3 % سنة 2005 لتصل إلى 10.2 % سنة 2009 .

المطلب الثالث : برنامج توظيف النمو الإقتصادي 2010-2014 :

كتكملة للبرامج التنموية السابقة تم إقرار البرنامج الخماسي الثاني من خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية يوم الإثنين 24 ماي 2010 ، و بلغت القيمة الإجمالية لهذا المشروع حوالي 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار¹ .

إن هذا البرنامج التنموي يدخل ضمن سياق سياسي معين ، إذ أنه أعقب الإنتخابات الرئاسية التي كرست العهدة الثالثة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، ما يعني استمرارية ديناميكية التنمية التي اعتمدها الدولة منذ العهدة الأولى للرئيس و هو ما يبرر ما تناوله الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الكلمة التي ألقاها في مجلس الوزراء الذي تم فيه اعتماد البرنامج الخماسي الثاني بقوله :

" هذا البرنامج جاء وفاء للعهد الذي قطعه على نفسي أمام الأمة في شهر فبراير من السنة الفارطة بغية الإبقاء على ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي تم الشروع فيها منذ عشر سنوات ، إنه يتعين على الحكومة أن تتولى تحقيقه خاصة و أن تنفيذه قد انطلق مع بداية السنة كما يستوقف البرنامج هذا كافة المواطنين لكي يتجددوا و يجعلوا منه أداة قوية للنمو و لإنشاء مناصب الشغل و تحديث البلاد"²

أولاً : مضمون برنامج توظيف النمو الإقتصادي :

و يستلزم البرنامج الاستثماري العمومي 2010-2014 الاهتمام بشقين أساسيين هما :

الأول : استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه .

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ، ص 01 .
* - و تم فتح على مستوى الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص تحت رقم 134-302 عنوانه حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 لمزيد من التفاصيل أنظر :
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 09/09 المؤرخ في 2009/12/30 المتضمن قانون المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 78 ، الصادرة بتاريخ 2009/12/31 .

² - مقتطف من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمجلس الوزراء المنعقد في يوم 24 ماي 2010 .

الثاني : إطلاق مشاريع تنمية جديدة .

و الملاحظ من خلال التخصيصات المالية أن أكثر من 40 % من موارد هذا البرنامج خصصت لتحسين التنمية البشرية ، إضافة إلى برامج مرافقة بقطاعات الأشغال العمومية و قطاع الري و كذا التنمية المحلية ،

و الجدول أدناه يوضح توزيع الاعتمادات المالية بحسب المحاور المراد تجسيدها من خلال البرنامج الخماسي للتنمية .

جدول رقم 21 : المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية (2010 - 2014) الوحدة بـ: المليار دينار¹

النسبة المئوية	الغلاف المالي المخصص	المحاور الأساسية	البرنامج
45.42%	9903	- السكن - التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني - الصحة - تحسين الإدارة العمومية .	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
38.52%	4800	- قطاع الأشغال العمومية - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
16.05%	3500	- قطاع الفلاحة و التنمية الريفية - دعم القطاع الصناعي - دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	برنامج دعم التنمية الاقتصادية

إن التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014 ، يبرز رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو و كذا مستويات التشغيل² ، و لعل تركيز الدولة أساسا على مؤشر التنمية البشرية ، نظرا للحاجيات الاجتماعية المتزايدة و الطلب على السكن و التعليم و الصحة و الشغل .

كما أن الاستمرار في دعم البنية التحتية يعد من أبرز الخيارات التي تبنتها النخبة من خلال إقرارها للأغلفة المالية للبرنامج و ذلك بغية استكمال أهم المشاريع التي تمت مباشرتها و كذا تهيئة البيئة الأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي .

¹ - مصدر الجدول : بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). مرجع سابق .

² - نبيل بوفليح ، «دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2010» . مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد التاسع ، الصادرة في مارس 2013 ، ص 48 .

لقد كرسّت الدولة خلال هذه الفترة مجهودها التنموي للنهوض بالقطاعات التي تمس السكان بالدرجة الأولى لاسيما في ظل فترة عرف فيها سكان الجزائر تزايدا فبحسب الاحصاء السكاني الأخير لسنة 2010 بلغ عدد سكان الجزائر 36.6 مليون نسمة ، ما يعني تزايد الاحتياجات المختلفة ، لا سيما منها ما يتعلق بالتشغيل و السكن و الصحة .

ثانيا : أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 على معدلات النمو و البطالة :

إن الدراسة التحليلية لمضمون البرنامج الخماسي للتنمية تمكن من تحديد ما استطاع البرنامج تحقيقه على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى و نسب البطالة و هو ما سنستعرضه من خلال ما يلي :

1- **بالنسبة للتوازنات الاقتصادية:** نستعرض في هذا السياق أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالدراسة و هي الفترة من 2010-2012 ، و ذلك بالنسبة للمؤشرات التالية :

أ- **بالنسبة للنمو الاقتصادي :** لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا معتبرا ، إذ سجلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 3.4 % سنة 2010 بعد أن كانت في حدود 2.4 % سنة 2009¹ لتنتقل هذه النسبة إلى 2.4 % سنة 2011 ، و قد بلغت نسبة النمو لسنة 2012 تقدر ب 2.6 % و حسب توقعات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فإن نسبة النمو ستصل 3.4 % سنة 2013 . و الجدول أدناه يبين تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 2010-2012 .

جدول رقم 22 : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة 2010/2012²

السنوات	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام	3.3	2.4	2.6

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ملحق بيان السياسية العامة . مصالح الوزير الأول ، أكتوبر 2010 ، ص 33
* - تقرير صادر عن البنك الدولي ، بخصوص الوضعية الاقتصادية في الجزائر ، نقلا عن موقع الأنترنت :

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/05/15/developing-countries-to-dominate-global-saving-and-investment-but-the-poor-will-not-necessarily-share-the-benefits-says-report>
consulté le : 02/08/2013 .:

² - المجلس الوطني الاقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الاقتصادي و الإجتماعي 2011-2012 ، مرجع سابق ، ص 93

ب - بالنسبة لمعدلات التضخم : لقد عرفت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا لتصل إلى 8.4% سنة 2012 بعد أن كانت في حدود 3.91% سنة 2010 و يرجع السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار و كذا الزيادات في الأجور التي تعتمد عليها الحكومة منذ سنة 2008 ، و يمكن ملاحظة هذا التطور الذي شهدته معدلات التضخم من خلال معطيات الجدول أدناه :

جدول رقم 23 : تطور معدلات التضخم خلال فترة 2012 / 2010¹

السنوات	2010	2011	2012
معدلات التضخم	3.91	4.5	8.4

ج - بالنسبة لتوازن الميزان التجاري : لقد عرف الميزان التجاري تطورا إيجابيا منذ سنة 2010 بحيث سجل هذا الأخير فائضا يقدر بأكثر من 27000 مليار دينار و هي نسبة مرتفعة عموما مقارنة بالسنوات السابقة ، ومرد ذلك إلى الارتفاع المحسوس الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية .

كما عرف الدين الخارجي انخفاضا و تراجعاً بحيث قدر بـ 4.40 مليار دولار سنة 2011 في حين تشير التوقعات الاقتصادية إلى تواصل انخفاضه إلى أقل من 04 مليار دولار سنة 2012-2013². و يمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 24 : يبين وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2010³

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012
الصادرات	57 053	73 489	73 981
الواردات	40 472	47 247	46 801
الميزان التجاري	16 581	26 242	27 180
الديون الخارجية	5.681	4.40	4

2 - أثر برنامج توظيف النمو الاقتصادي على البطالة و معدلات التشغيل :

من المسلم به أن تكثيف البرامج الاستثمارية يؤدي إلى توسيع آفاق التشغيل و بالتالي تحجيم معدلات البطالة ، و قد سجلت مؤشرات قوة العمل معدلات نمو موجبة نتيجة النمو السريع في عدد السكان البالغين سن العمل ، فضلا عن زيادة معدلات المشاركة في القوة

¹ - الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، احصائيات التجارة الخارجية . نقلا عن موقع الأنترنت : .

تاريخ الإطلاع : 2013/08/02 http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

² - صندوق النقد الدولي ، نشرة معلومات معممة . مرجع سابق

³ - الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار : حصيلة التجارة الخارجية ، مرجع سابق .

العامة ، و هو ما يبرر إنتقال الفئة النشطة من 10 812 000 سنة 2010 ، لتنتقل إلى 10 661 000 سنة 2011 في حين انتقل حجم الفئة المشتغلة إلى 9 599 000 في ذات السنة و الجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم 25 : تطور قوة العمل خلال الفترة 2010-2012 الوحدة بالألف¹

المؤشرات /السنوات	2010	2011	2012
الفئة النشطة	10 812	10 661	-
الفئة المشتغلة	9 736	9 599	-

كما سجلت قطاعات النشاط معدلات تشغيل متباينة يمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 26 : المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2012 الوحدة %²

القطاعات /السنوات	2010	2011	2012
الزراعة	11.67	10.08	-
الصناعة	13.73	14.02	-
أشغال عمومية	19.37	16.6	-
الخدمات	55.23	58.4	-
نسبة البطالة	10	10	9.7

سجلت معدلات البطالة بدورها تراجعاً من خلال الفترة ما بين 2010-2012 و الملاحظ أن أهم القطاعات المساهمة في تراجع هذه النسبة هو قطاع الخدمات و الإدارة و هذا لا يعني أن إقتصاد الجزائر تحول إلى إقتصاد خدمات بقدر ما يعكس سياسة التشغيل القائمة على تضخيم العمالة في جهاز الإدارة العمومية .

من المسلم به أن أي برنامج تنموي لا يمكن أن يكون له التأثير الإيجابي ما لم يكن مبني على استراتيجية محددة الأهداف و المعالم ، وفقاً لمعطيات الطرف الاقتصادي و السياسي و الإمكانيات المتاحة ، صف إلى ذلك ضرورة توفر الجهاز الانتاجي الفعال

¹ - office national des statistiques , l'algerie en quelques chiffres : resultats 2011 , n°42 , edition 212 , algerie , pp 12,14

² - idem

الذي يعد المنفذ الأول لهذه الاستراتيجية مع ضرورة ارفاق كل ذلك بآلية و أجهزة رقابية تعمل على التقييم والتقويم و المحاسبة الضرورية لأن الأمر يتعلق بإنفاق المال العام لتحقيق الصالح العام . من هذا المنطلق فإنه من خلال التحليل السابق لبرامج التنمية نصل إلى القول بأن :

- أن معدلات النمو التي شهدتها الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة ، لا تعكس في حقيقة الأمر الأهداف المرجوة من خلال الأغلفة المالية المرصودة ، فالنمو الاقتصادي بحسب الأدبيات الاقتصادية له مدلولان إقتصاد و اجتماعي ، فهو من جهة يعبر عن فعالية الأداء الاقتصادي و من جهة أخرى يعبر عن رفاهية أفراد المجتمع ، لكن هذه الدلالات في الجزائر تختلف فالأداء الاقتصادي للقطاعات المختلفة يبقى دون المستوى المرغوب فيه في حين أن الرفاهية الاجتماعية لم تطل السواد الأعظم من أفراد المجتمع ، ذلك أن هذه الأخيرة من بين أبرز مظاهرها عدالة توزيع المدخول و هو الأمر المفقود في الجزائر .

- إن طغيان المنطق الربيعي على الاقتصاد الوطني يعد المظهر العام و البارز للدولة و التي لم تستطع طيلة عقود من التنمية أن تطور اقتصادا خارج المحروقات قادر على رد الصدمات المختلفة .

- سيطرة كلية للقطاع العام على النشاط الاقتصادي و دور الدولة الذي يتسع على حساب القطاع الخاص الذي حجت الدولة من دوره على الرغم من وجود منظومة قانونية قادرة على تكريس حرية هذا القطاع إلا أنها غير مفعلة في إطار سيطرة بيروقراطية الدولة التي تعمل في كثير من الأحيان على عرقلة استثمارات هذا الأخير .فالدولة خلال أكثر من عقد من انطلاق برامج التنمية لم تعمل على خلق قطاع خاص منتج قادر على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي و في الخلق الفعال لمناصب الشغل الدائمة . إن هذا الاستبعاد للقطاع الخاص ناتج عن منطق دولة الربيع الذي يجعلها في غنى عن الأطراف الأخرى ، فهي المالكة لمصدر الربيع و مصدر القرار السيادي .

و على الرغم من أن الخطاب السياسي الرسمي يكرس دائما لفكرة خلق اقتصاد خارج المحروقات إلا أن لسان الحال يؤكد عكس ذلك بدليل أن المحروقات لازالت تشكل 98 % من مجموع مداخيل الدولة ما يطرح إشكالية البحث عن قطاعات منتجة خارج المحروقات.

- إن الميزة العامة التي شهدتها مرحلة تطبيق هذه البرامج التنموية هي الانتشار الواسع للفساد المالي ، الذي يعد سببا هاما في التأخر الذي لحق بالعديد من المشاريع الاستثمارية. إن أهم مظهر لهذا الفساد هو استفحال اختلاسات المال العام و انتشار الصفقات المشبوهة و كذا الرشوة ، ما يكرس فكرة انعدام الرقابة و فشل النظام المحاسبي في رقابة الصفقات العمومية و على الرغم من أن الدولة عملت على انشاء بعض الهيئات¹ التي كان يفترض أن تسهر على نوعية انجاز المشاريع الاستثمارية إلا أن تزايد قضايا الفساد يضع كفاءة هذه الهيئات موضع تساؤل .

- لقد شهدت المرحلة ما بين 2010-2012 جملة من الأحداث في مقدمتها الاحتجاجات التي عرفت الجزائر منذ بداية سنة 2011 ، نظرا لتدهور مستوى المعيشة و غلاء الأسعار والبطالة التي تفشت في وسط الشباب ، و هو ما يبين أن البرامج التي تم تبنيها منذ 2001 لم يستشعرها المواطن لأن الأصل في التنمية هو تحقيق الرفاهية ، و توفير على الأقل للحد الأدنى لمتطلبات المعيشة للأفراد ، و بحسب بعض التحليلات فإن ثمار هذه البرامج لن تتأتى إلا بعد استكمال برامج مخطط دعم النمو الاقتصادي أي في آفاق 2014 .

- إن استعراض هذه البرامج التنموية بالتحليل سيمكن من تحديد أثرها على سياسات التشغيل ، فالوضع الاقتصادي بمؤشرات المختلفة سوف يحدد مكانة سياسات التشغيل التي اعتمدها الدولة في ظل برامج التنمية و التي سعت من خلالها إلى تحقيق توازنات سوق العمل ، و كذا تقليص معدلات البطالة .

¹ حيث تم انشاء الصندوق الوطني لتجهيز التنمية في جوان 2004.

الفصل الثالث :

تأثير برامج التنمية على أداء سياسات التشغيل

الفصل الثالث : تأثير برامج التنمية على أداء سياسات التشغيل في الجزائر :

لقد أسهمت برامج التنمية التي سطرته الدولة منذ سنة 2001 في تحسين أداء الإقتصاد الكلي ، بدليل التحسن الذي عرفته التوازنات الإقتصادية الكبرى ، و شكلت نسبة البطالة المرتفعة في بداية إنجاز هذه البرامج رهانا ، كان لزاما على الحكومة إيجاد الآليات و البرامج اللازمة لتجاوزها والحد منها ، ولعل ضخامة الإستثمارات العمومية المسطرة شكلت رافدا من خلاله شهدت سياسات التشغيل إنتعاشا نوعيا ، مظهره العام تراجع معدلات البطالة وهو ما يجعلنا نؤكد الفكرة القائلة أن أسواق العمل تتأثر سلبا وإيجابا بالأداء الإقتصادي الكلي وخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي وهذا يتم من خلال آليتين هما:

- معدل نمو الناتج ومدى إستقراره واستدامته: وما ينتج عنه من توسع فرص العمل في الإقتصاد الوطني.¹

- تكوين النمو أي إذا ما كان النمو ناتج من قطاعات إنتاجية كثيفة العمل أم لا وما يترتب عن ذلك من قدرة هذا النمو على زيادة معدل التشغيل، ومن هنا تبرز أهمية قياس محتوى التشغيل إلى النمو الإقتصادي. وهو الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل إذا كان نمو الإقتصاد الجزائري هو نمو مكن من خلق فرص عمل كافية ولائقة أم هو نمو بلا وظائف ومن تم تعميق مشكلة البطالة واتساع حجم العمل غير الرسمي؟

إن الميزة الأساسية لسوق الشغل في الجزائر في ظل برامج التنمية ، هي تعدد الأجهزة و المؤسسات التي تشرف على صياغة و تنفيذ برامج التشغيل ، و هو الأمر الذي يبرز ضرورة حصر الخريطة المؤسساتية لهذا السوق و كذا تحليل أهم السياسات المبرمجة في مجال التشغيل و الحد من البطالة ، حتى يتسنى لنا إعطاء تقييم لهذه الأجهزة ، و إعطاء تصور حول مصير هذه السياسات بعد تشخيص وضعها .

¹ - عبد الرزاق مولاي لخضر، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011". مجلة الباحث، العدد10، الصادرة في 2012، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012، ص198.

المبحث الأول: ديناميكية سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية

تشكل سياسات التشغيل الجزء الأهم والذي لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في أي دولة، بحكم أن الهدف الأساسي للتنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، هذه الغاية التي لا تتأتى إلا بتوفير فرص شغل لكل القادرين على العمل، وكذا تسطير البرامج والآليات الكفيلة لاحتواء طلبات العمل للقادمين من الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين.

إن تحقيق هذا الهدف يستدعي بالضرورة تنظيم سوق الشغل وتصحيح الاختلالات الواقعة والوصول إلى تنظيم أحسن يكون مظهره العام، رفع مستوى عروض العمل وتحسين المؤهلات المهنية بغرض خلق التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل. والحديث عن سوق الشغل في الجزائر، يعني الحديث عن مجموعة من:

- التشريعات والقوانين المنظمة لسوق الشغل.

- الإطار المؤسسي الذي يشرف على تطبيق سياسات التشغيل وتقييمها.

- الآليات والبرامج التي تبنتها الدولة من أجل ترقية التشغيل والحد من نسب البطالة

إن تجربة الجزائر في إدارة سوق العمل تعود إلى مرحلة الإقتصاد الموجه على الرغم من أن هذا السوق أذاك لم يكن يعاني من اختلالات عديدة، لا سيما في ظل ضخامة حجم الإستثمارات التي أدت إلى الخلق المستمر للوظائف، ما يعني أن إشكالية البطالة لم تكن تطرح بالشكل الذي يستدعي وضع إستراتيجية قائمة بذاتها، غير أن مفرزات الأزمة الإقتصادية السلبية، أدت إلى بروز البطالة، والتي وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الإنشغالات والتحديات الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الرسمية.

وأمام هذا المعطى الإجتماعي الإقتصادي يضاف له التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية، بتكريس الإنفتاح على اقتصاد السوق في ظل هيمنة الأحادية القطبية وانهيار المعسكر الشيوعي، فقد تبنت الدولة مجموعة من البرامج والمشاريع، كمحاولة سريعة منها لتدارك الوضع، ما جعل من هذه الأخيرة قليلة الفعالية في الحد من تنامي هذه الأزمة.

يحاول هذا الجزء من الدراسة الإحاطة بترتيبات سوق الشغل في الجزائر، من حيث إبراز أهم الفواعل، وكذا الآليات الموجهة إلى تحقيق توازنه.

المطلب الأول: إدارة سوق الشغل في الجزائر: (الفواعل والآليات)

إن إهتمام الدولة بوضع برامج وسياسات تشغيل قائمة بذاتها يعود إلى سنة 1986/1989 أين أنشأت برامج لتشغيل الشباب والذي حل محله جهاز الإدماج المهني للشباب سنة 1990. الملاحظ أن العديد من الأجهزة التي تم إنشاؤها والتي تشكل في مجملها الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر، هي محاولات من طرف الدولة لخلق ديناميكية في سوق الشغل في ظل ظرف تميز بجمود الإستثمارات العمومية وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة البطالة ظلت مرتفعة مما يعني محدودية فعالية هذه الأجهزة في الفترة التي سبقت مرحلة البرامج التنموية.

على هذا الأساس يتناول هذا الجزء من الدراسة :

- أجهزة وآليات التشغيل الممولة من طرف الدولة، وكذا أجهزة وآليات التشغيل المعتمدة على المبادرة الفردية من أجل إعطاء تقييم حول الإطار القانوني والمؤسسي وكذا الآليات والبرامج المعتمدة للتشغيل، إعتبارا من كونها تشكل مجتمعة السياسة العامة للدولة في مجال التشغيل.

أولا : الخريطة المؤسسية لسوق الشغل في ظل برامج التنمية:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم الأجهزة و المؤسسات المشرفة على تنفيذ سياسات التشغيل وإدارة سوق الشغل في الجزائر .

01 - الوكالة الوطنية للتشغيل: ANEM*

تعد هذه الوكالة من أقدم الهيآت العمومية للتشغيل ، إذ تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 259/90 المؤرخ في 1990/09/08¹ ، حيث جاء هذا المرسوم معدلا و متمما للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 1971/06/17 و المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة و تغيير تسميته ، حيث تضمنت المادة الأولى منه تغيير تسمية المكتب الوطني لليد العاملة ليصبح الوكالة الوطنية

* - Agence national de l'emploi .

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 259-90 مؤرخ في 1990/09/08 يعدل و يتم الأمر رقم 42-71 المؤرخ في 1971/06/17 و المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ، الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 1990/09/12

للتشغيل و تم وضعها تحت وصاية الوزارة المكلفة بالتشغيل بعد أن كانت تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الإجتماعية .

تطلع الوكالة بمجموعة من المهام ، إذ تقوم بتنظيم وتطوير وضعية سوق الشغل من خلال :

- وضع نظام للمعلومات يساعد على تقديم المعلومات الدقيقة و المنتظمة بشأن تقلبات سوق الشغل و تسيير اليد العاملة .

- تطوير أدوات تسيير سوق الشغل وأدوات التدخل في تنظيم العرض و الطلب .
- تتولى استقبال طلبات التشغيل و تقوم بتوجيه طالبي الشغل و إعلامهم .
- التقريب بين طالبي العمل و أصحاب العمل و هم مجموع المؤسسات الإقتصادية للقطاعين العام و الخاص .

و قد تم تدعيم الوكالة بموجب القانون رقم 90/04 المؤرخ في 2004/12/25 بمهام جديدة كالإشراف على تنصيب العمال و مراقبة التشغيل ، كما حظيت الوكالة من أجل تدعيم دورها في سوق الشغل من مخطط لعصرنة الجهاز وفقا للمعايير الدولية من خلال تدعيمها بالإمكانيات الضرورية ، و العمل على حل المشاكل التي تعيق سيرها و العمل على تحقيق فعالية التدخل في سوق الشغل وتمكينها من طرق التسيير و التدخل تماشيا مع التطورات التكنولوجية الراهنة ، مما يجعلها قادرة على تطوير و تحسين الخدمة التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل أو أصحاب العمل¹ .

و تشرف على تسيير هذا الجهاز كل من :

- المديرية العامة .
- 10 و كالات جهوية .
- أكثر من 157 وكالة محلية و ينتظر أن يصل عدد الوكالات المحلية إلى 240 و كالة محلية في نهاية برنامج دعم النمو الإقتصادي آفاق 2014 ، إعتبارا من كون الوكالات المحلية هي

¹ - الحبيب بن بايرة ، محمد بن كاملة ، التشغيل في الجزائر : مدخل لتطوير و عصرنة البرامج و الآليات لتفعيل التنمية ، عرض نتائج 2006-2009 . الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة يسكرة ، يومي 13-14 أفريل 2011 .

الخلية الأساسية و الهامة لكونها المتعامل المباشر مع طالبي العمل و عارضيه و كذا الخلية المسيرة للسياسة العامة للجهاز، و تتلخص مهامها عموما في :

- استقبال طالبي العمل و تسجيلهم بحسب مؤهلاتهم و كذا المنصب الذي يسعون لشغله و القيام بتوجيههم .

- تتلقى عروض العمل من القطاعات المختلفة ، القطاع الإقتصادي ، القطاع الخاص قطاع الإدارة العمومية .

و تشرف الوكالة الوطنية للتشغيل ابتداء من سنة 2008 على جهاز الإدماج المهني و سنقوم بتقييم أدائها اعتمادا على أداء جهاز DAIP .

02- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: CNAC *

يعود إنشاء هذا الجهاز إلى سنة 1994، كأحد الإجراءات التخفيفية من آثار برامج التعديل الهيكلي، حيث تم إنشاؤه بموجب القانون 94-183 المؤرخ في 26 ماي 1994¹، واقتصر دوره في التكفل بضحايا التسريح لأسباب إقتصادية عن طريق ضمان تقديم تعويضات، والبحث لهم عن مناصب عمل جديدة، ومساعدتهم عن طريق القروض لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفق تخصصاتهم، ثم تطور دور هذا الجهاز ليصبح أداة لخلق مناصب عمل لغير هذه الفئة لا سيما فئة الشباب البطال البالغ من العمر: 35-50 سنة والراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة الذي يبلغ سقف استثمارها 05 ملايين دج. ويساهم الصندوق في إطار مهامه بالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، من أجل تقديم المساعدات للشباب البطال.**

وحيث أن التخفيف من حدة البطالة جعل من هذا الجهاز مشجع ومحفز على روح المبادرة التي يقوم بها الشباب البطال من خلال خلق بعض الحرف أو الورشات الحرفية التي تدخل ضمن مجال تخصصهم المهني، إما المكتسب عن طريق التكوين المهني، أو التمهين حيث لا يحتاج

* - Caisse nationale d'assurance chômage

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06/06/1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جوان 1994.

** - لمزيد من التفاصيل أنظر المادة 4، المادة 5، من المرسوم التنفيذي السابق الذكر.

هؤلاء إلا لمبالغ مالية صغيرة أو متوسطة لاقتناء بعض أدوات الإنتاج أو المواد الخام المستخدمة في المهنة أو الحرفة أو بناء مقرات تمكنهم من ممارسة نشاطهم.¹

لقد برمج هذا الصندوق في إطار المساعدة التي يقدمها للباحثين عن العمل فلسفة الإدماج عبر التكوين المستمر و أنشأ لذلك مركزين هما:

مركز البحث عن العمل: Centre de recherche d'emploi

أطلق الصندوق هذا الجهاز كآلية جديدة بداية من سنة 1998، من أجل تسهيل إعادة إدماج البطال أو الباحث عن العمل من خلال تنمية قدرات هذا الأخير وتلقيه لتقنيات تحصيل مختلف المعارف في سبل البحث عن مناصب الشغل المعروضة، فكرس هذا المركز بذلك لهدفين هما:

- استرجاع ثقة الفرد في نفسه وجعله مستقلا في خطواته نحو الإدماج المهني في سوق العمل
- إعطاء تقويم للكفاءات والخصائص المهنية للبطال محل المتابعة من طرف المركز*، هذه الإجراءات التي تبناها مركز البحث عن العمل حققت نتائج إيجابية، فتم تعميم فروع المركز عبر 22 ولاية على مستوى القطر الوطني.²

مركز دعم العمل الحر: و يبلغ عددها 48 مركز على المستوى الوطني:

- يعد هذا المركز كفضاء متخصص للمرشح صاحب المشروع الراغب في مرافقته في مسعى إحداث مؤسسة برعاية فريق من المنشطين المكلفين بـ:
- إعلام المترشح حول مختلف مراحل إنشاء مؤسسته.
- تكوين المترشح لاكتساب المعارف اللازمة لتنفيذ مشروعه.

¹ - سليمان احمية، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة والمجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيده أيام 26، 27، 28 أبريل 2009.

* - تشمل الاستفادة من خدمات هذا المركز جميع المستفيدين من أداءات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذين فقدوا مناصب شغلهم، بالإضافة إلى الأشخاص الذين ليست لهم كفاءات، وكذلك الأشخاص الراغبون في إسترداد منصب شغل مأجور، وحسب إحصائيات الصندوق، فقد تم تسجيل: 11 583 بطلال تم تكوينهم من طرف المركز في مجال تقنيات البحث عن الشغل.

12 780 بطلال تابعوا تكويننا منذ 1998 لاكتساب معارف تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية أنظر موقع: www. CNAC .DZ

² - منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، نقلا عن موقع الأثرنت : www.cnac.dz تاريخ الإطلاع 2013/07/01

- متابعة المترشح ومساعدته على تجاوز الصعوبات التي قد تعترضه في إنشاء مؤسسته وعكف الصندوق منذ سنة 2004 على تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إطار إجراءات ترقية التشغيل. وابتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30-50 سنة من الاستفادة بمزايا متعددة منها مبلغ الإستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع النشطين.

03- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ*

تدرج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحت وصاية وزارة التشغيل والعمل، وتعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار أن هذا الشكل من الإجراءات يعد أحد الأساليب والحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة في ظل المرحلة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق.¹

ويوجه هذا الجهاز إلى فئة الشباب البطال، الراغب في إنشاء مؤسسة مصغرة وله ميول واستعداد للقيام بهذا النوع من الإستثمار، لا سيما إذا كان يتوفر على:

- مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحوه.
 - القدرة على المساهمة الشخصية في تمويل المشروع بنسبة محددة.
 - السن القانونية والتي تتراوح ما بين 19 سنة، 35 سنة.
- وتوكل لهذا الجهاز جملة من المهام تتمثل في:
- تقديم الدعم والإستشارة لأصحاب المبادرات بإنشاء المؤسسات المصغرة.
 - إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والإمتيازات المقررة.
 - متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعدها.

* - Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2006 ، الجزائر ، 2006 ، ص79.

وقد تم إنشاء هذه الوكالة بموجب الأمر رقم 14/96 المؤرخ في 24 جوان 1996¹، والذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في المادة 16 منه، التي نصت على فتح حساب تخصيص خاص رقم 302.087 تحت عنوان الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبموجب هذه المادة تم خلق حساب تخصيص خاص تحت رقم 302.049 بعنوان الصندوق الوطني لترقية التشغيل الذي تم تسخيره أساسا لصرف الأموال المخصصة للمستثمرين الشباب.²

وتم التأسيس النهائي لهذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي 96/23 المؤرخ في 1996/07/02 وتم وضعه تحت وصاية وزارة التشغيل لانتقل الوصاية سنة 2001 إلى وزارة التضامن*، الأمر الذي يعكس المنطق الذي يُسير من خلاله هذا الجهاز في كونه إقتصادي أم اجتماعي، وقد تم إدخال العديد من التعديلات على هذا الجهاز ليتوافق وسياسة الدولة الرامية إلى ترقية التشغيل، لاسيما المرسوم التنفيذي 288/03 المؤرخ في 2003/09/06** ويندرج هذا الجهاز ضمن الأجهزة التي أقرتها الدولة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل ومكافحة البطالة.

04- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM***

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004³ ووضع تحت وصاية وزارة التشغيل لانتقل الوصاية بعدها إلى وزارة التضامن الاجتماعي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-08 المؤرخ في 27 جانفي 2008 الذي يعدل المرسوم السابق الذكر.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24/06/1996 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 1996/06/26 .

² - رشيد شباح، مرجع سابق، ص 171.

* - غير أن الوصاية حاليا بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي موضوعة تحت تصرف وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي أنظر الموقع الرسمي للوكالة . www.anses.org.dz

** - نص هذا المرسوم التنفيذي على مجموعة من الصلاحيات التي أضيفت إلى صلاحيات الوكالة بالإضافة إلى تشكيلة مجلس التوجيه الذي يختص بدراسة مشاريع الشباب .

*** - Agence nationale de gestion du micro credit

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22/01/2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد مهامها وقانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.

وقد مر تطور هذه الوكالة بموجب مجموعة من المراسيم، منها المرسوم التنفيذي رقم 11-133¹ الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر وكذا المرسوم الرئاسي 11-134² المتعلق بجهاز القرض المصغر، وهذين الأخيرين أعقبا احتجاجات الجبهة الاجتماعية التي شهدتها الجزائر سنة 2011، وجاء من أجل تفعيل آلية الجهاز وتعديل بعض البنود التي تضمنها المرسوم 14/04.

بالنسبة للمهام الموكلة لهذه الوكالة يمكن إدراجها فيما يلي:³

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للمشاريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تنشأ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من النشاط.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من هذا الجهاز في مسار التركيب المالي ورصد القروض وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- وتسيير هذه الوكالة من خلال مجلس توجيهي ولجنة للمراقبة، تحت إدارة المدير العام الذي يعين بمرسوم بناء على اقتراح من وزير التشغيل.

ويتكون مجلس التوجيه من 16 عضو يمثلون مختلف القطاعات والمؤسسات التي لها صلة التمويل وكذلك تدخل في الميادين والمجالات المدعمة من قبل هذه الوكالة، وأعضاء هذا المجلس تسند لهم مهام وضع برنامج نشاط الوكالة وكذا ضبط نفقات تسييرها وتجهيزها وإعداد المخطط الوطني السنوي لتمويل أنشطة الوكالة.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 2011/03/22 يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 27 مارس 2011.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 11-134 مؤرخ في 2011/03/12 يتعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 04-15، الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة في 2011/03/27.

³ - المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مرجع سابق.

05 - وكالة التنمية الاجتماعية - مديريات النشاط الاجتماعي : ADS *

أنشأت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 ، كأحدى الأجهزة التي وضعتها الدولة بغرض التخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية على المستوى الاجتماعي ، وقد وضعت آنذاك تحت تصرف الوزارة المكلفة بالتشغيل و أوكلت لها مهمة الإشراف على جملة من البرامج الاجتماعية و نذكر منها :

أ - جهاز الشبكة الاجتماعية : و يوفر هذا الجهاز نوعين من الإجراءات التي تدخل في إطار الدعم الاجتماعي و تشغيل الشباب و هما :

- المنحة الجزافية للتضامن .

- منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) .

ب - برامج التشغيل : و أهم هذه البرامج

- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE).

- برنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL).

- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO).

06 - الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار : ANDI ** :

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24/09/2001¹ إلا أن أول إنشاء فعلي لها كان سنة 1993 في إطار الإصلاحات الأولى التي باشرتها الدولة من خلال مرحلة التسعينات والتي كانت تدعى بـ وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار ولقد تجسد الإنتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في تعديلات على مستوى الأطر المؤسسية والتنظيمية ونذكر منها:

* - Agence de développement sociale

** - Agence nationale de développement de l'investissement

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها ، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

- إنشاء المجلس الوطني للإستثمار، كهيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير*.
- إنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، وتتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عملية الإستثمار.
- والوكالة بحسب القانون المنظم لها، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتتولى الوكالة في مجال الإستثمارات جملة من المهام يمكن حصرها فيما يلي:
- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
- تستقبل المستثمرين المقيمين والغير مقيمين وتعلمهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمارات.
- تسهل إستقاء الشكليات التأسيسية عن إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع
- تمنح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار التنظيم المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الإستثمار والمحافظة العقارية الموجهة للإستثمار**.
- كما تعمل الوكالة على تحديد فرص الإستثمار وتكوين بنكا للمعطيات الإقتصادية، وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- وأما فيما يخص تنظيم الوكالة، فقد نصت عليها المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282.
- إن العرض السابق للإطار المؤسسي لسوق الشغل في الجزائر يؤكد فكرتين :

* - وقد تم إنشاء هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/281 المؤرخ في 24/09/2001 لمزيد من التفاصيل أنظر، الجريدة الرسمية، المرجع سابق الذكر.

** - لمزيد من التفاصيل حول هذين الجهازين أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 يتعلق بتطوير الإستثمار. الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22/08/2001. المادتين 26-28 منه.

- أن برامج التشغيل في الجزائر تدور في منطقتين : منطق إقتصادي تبرره البرامج المسيرة و الموضوعة تحت وصاية وزارة التشغيل و العمل . و منطق إجتماعي يبرز من خلال البرامج المسيرة من قبل وزارة التضامن الوطني و من قبلها وكالة التنمية الإجتماعية .

- أن التنوع المؤسسي و تعددها يؤكد رغبة الدولة في الحد من البطالة لا سيما في وسط الشباب البطال حامل الشهادات الجامعية و شهادات التكوين .

و لو أن هذا التعدد يمكن أن يجمل من منطق الإيجابية في التعامل مع مشكلة البطالة في المجتمع إلا أن العبرة تكمن في مدى فعالية هذه الأجهزة و كذا مدى قدرتها على تنظيم سوق الشغل بشكل يؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض و الطلب بالإضافة إلى قدرتها على خلق مناصب عمل دائمة و ليست مؤقتة .

ثانيا : سياسات و آليات التشغيل في الجزائر :

تدور سياسات التشغيل في الجزائر عموما حول محورين أساسيين هما :

- **السياسات القائمة على دعم العمل المأجور :** و من خلال هذه السياسات يتم تنصيب الشاب البطال في إطار مؤسسة أو هيئة تابعة للقطاع الاقتصادي أو الإدارة العمومية و لمدة معينة بموجب عقد يبرم بين الهيئة و الجهاز المشرف على التشغيل و يتقاضى خلالها المدمج تعويضا ماليا ، و يكتسب خبرة مهنية تمكنه من الولوج لعالم الشغل مع إمكانية إدماج المعني في إطار الهيئة المشغلة

- **السياسات القائمة على دعم المبادرات الفردية :** أو ما يسمى بالأجهزة الخالقة للنشاط و هي عبارة عن أجهزة مدعومة من طرف الدولة تقوم بتمويل مشاريع الشباب البطال الراغب في إنشاء مشاريع أو مؤسسات مصغرة ، على أن تقوم هذه المشاريع بدورها بخلق مناصب عمل ، بالتالي فالهدف من هذه السياسات خلق النشاط و خلق مناصب الشغل على حد سواء و هذه السياسات تديرها الدولة من خلال جملة من الأجهزة هي :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

- الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر .
 - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و هذا الجهاز يساهم في تسهيل عملية إستثمار الشباب من خلال الإمتيازات التي يمنحها للمستثمر المحلي و الأجنبي ، دون تقديم قروض للمستثمرين فهو جهاز يمكن إدراجه ضمن آليات تحفيز الإستثمار الخالق لمناصب الشغل و يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم آليات و سياسات التشغيل و سنراعي من خلال هذا العرض، الترتيب المذكور أعلاه حتى نتمكن من إعطاء تقييم حول مجمل الآليات التي تشكل السياسة العامة للتشغيل في الجزائر .

01 - آليات التشغيل في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

إن استراتيجية الدولة لتحقيق نهضة في قطاع التشغيل اقتضت وضع جملة من الآليات والسياسات، لا سيما لتكثيف مخرجات التعليم والتكوين مع سوق الشغل، فوضعت تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM"، جهاز المساعدة على الإدماج المهني وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008¹. والهدف الأساسي لهذا الجهاز هو:

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين.
 - تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- وقد تم توجيه هذا الجهاز إلى 03 فئات من طالبي العمل، وهي:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، والذين يستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات "CID".*

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تريبا تمهينيا و الذين يستفيدون من عقود الإدماج المهني "CIP".**

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 08-126 مؤرخ في 2008/04/19، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، العدد 22 الصادرة بتاريخ 2008/04/20.

* - Contrat d'insertion des diplômés

** - Contrat d'insertion professionnelle

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل الذين يستفيدون من عقود تكوين، وعلى هذا الأساس ينصب المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود "CFI" * الإدماج المهني لدى المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات والإدارات العمومية، في حين تستفيد الفئة الثالثة من ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط ولما لدى حرفيين معلمين لمتابعة تكوين.

ويتقاضى المستفيدون من هذا الجهاز بفئاته الثلاث أجرة شهرية تحسب بالاستناد إلى الراتب الأساسي للأصناف والأرقام الاستدلالية المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي رقم 07-304. ** زيادة على الفئات المذكورة أعلاه ، فقد أضيفت فئة أخرى وإجراء آخر يسمى بعقد "CTA" *** أي عقود العمل المدعمة لفائدة حاملي الشهادات ، و هي الصيغة التي يتم المرور من خلالها من منصب عمل بعقد إدماج على نفقة المستخدم بمساهمة الدولة و قصد تشجيع المستخدم على منح هذا النوع من العقود يمنح المستخدم بدوره امتيازات جبائية و شبه جبائية و امتيازات من شأنها أن تدفع إلى خلق مناصب الشغل .

إن هذا النوع من آليات التشغيل يكرّس لمناصب العمل المؤقتة ، و إن كان يستقطب أكبر عدد من طالبي العمل ، إذ كان الهدف من إنشاء هذا الجهاز هو تكريس سياسة الإدماج في منصب العمل بعد انقضاء مدة عقد العمل ، و التي تقدر بسنة واحدة بالنسبة للقطاع الإقتصادي و سنتين بالنسبة لقطاع الإدارة العمومية ، و قد كان هذا الجهاز بصيغته المختلفة موجها بصفة خاصة للقطاع الإقتصادي نظرا لإمكانية إدماج طالب العمل في منصب عمل دائم لأن التوظيف في هذا القطاع يتسم بالمرونة عكس التوظيف في القطاع الإداري ، إلا أن الطلب المتزايد نتيجة لتوافد العديد من خريجي الجامعات و معاهد التكوين ، دفع بالدولة إلى التراجع عن فكرة إقتصار

* - Contrat Formation - Insertion

** - لمزيد من التفاصيل حول أجور الفئات المستفيدة من جهاز DAIP، انظر:

- المواد: 16، 17، 26، 27، من المرسوم التنفيذي السابق الذكر.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 2007/09/29 المتضمن الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين و نظام دفع رواتبهم . الجريدة الرسمية العدد 61 ، الصادرة في 2007/09/30 .

*** - contrat de travail aidé

الجهاز على القطاع الإقتصادي و الخاص و بالتالي قامت بتوجيه طالبي العمل إلى الجهاز الإداري ، و الذي لا يتيح فرصة الإدماج المباشر في المنصب الدائم نظرا لخصوصية عملية التوظيف التي تخضع لإجراءات قانونية و إدارية معينة .

إن هذا الأمر دفع الدولة إلى تمديد عقد العمل من سنة قابلة للتجديد إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، أي إمكانية بقاء طالب العمل مقيد بعقد العمل المؤقت لمدة 06 سنوات ، و هو ما يؤكد أن هذا الحل المكرس يؤجل حل أزمة البطالة دون أن يسعى إلى وضع حد لها فالمستفيد من هذه العقود يبقى في وضع غير مستقر طيلة مدة الخدمة في المؤسسة أو الإدارة العمومية التي لا تضمن له بعد انتهاءها إمكانية الإدماج من عدمه.

02- آليات التشغيل في إطار وكالة التنمية الإجتماعية - مديريات النشاط الإجتماعي - :

لقد أشرفت وكالة التنمية الإجتماعية على مجموعة من آليات التشغيل التي انتقلت و صايتها و الإشراف عليها إلى مديريات النشاط الإجتماعي على المستوى المحلي و من أهم هذه الآليات نذكر :

- برنامج عقود ما قبل التشغيل : CPE وضع هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 ، بهدف تسهيل إدماج الحاصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال تمكين الشباب الجامعي البطال و التقنيين السامين العاطلين عن العمل و الباحثين عنه البالغين من العمر بين 19 سنة و 35 سنة من شهادات عمل و اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي .

ومن خلال هذا الجهاز يتم تنصيب المترشحين لدى مؤسسة عمومية أو لدى القطاع الخاص لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة . و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 127/08 المؤرخ في 2008/04/30 صار يطلق عليه تسمية منحة الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات ¹ PID ووضع هذا الإجراء تحت وصاية وزارة التضامن الوطني .

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 127-08 مؤرخ في 2008/04/30 يتعلق بجهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات ، الجريدة الرسمية العدد 23 ، الصادرة بتاريخ 2008/05/04 .

- جهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات : و يهدف هذا الجهاز حسب ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 127/08 إلى الإدماج الإجتماعي للشباب خريجي الجامعات أو الحائزين على شهادة تقني سام ، لا سيما حاملي الشهادات بدون دخل و في وضعية هشّة أو بدون نشاط أو ذوي إعاقات .

و يعمل هذا الجهاز على إدماج المستفيدين منه في نشاطات توافق شهاداتهم أو تأهيلهم لدى المؤسسات و الإدارات العمومية و كذا الهيئات و المؤسسات و المنظمات العمومية أو الخاصة التابعة لكل قطاعات النشاط .

و يوجه هذا الجهاز للشباب الذين يستوفون الشروط التالية :

- الجنسية الجزائرية .

- البالغين من العمر 19 سنة و 35 سنة .

- أن يكون المستفيد بدون دخل .

- إثبات الوضعية إتجاه الخدمة الوطنية .

- تقديم الشهادات و الإجراءات المطلوبة .

و بعد أن يستفيد المترشح المقبول في إطار هذا الجهاز يبرم عقد إدماج بين المستفيد و الهيئة المستقبلية و مدير النشاط الإجتماعي للولاية و كذا ممثل وكالة التنمية الإجتماعية و تحدد مدة هذا العقد بسنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة .

و يتقاضى المستفيدون من هذا الجهاز منحة إدماج و تحدد كالاتي¹ :

- بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي تقدر بـ : 10000 دج شهريا

- بالنسبة لتقنيون السامون تقدر المنحة بـ : 8000 دج شهريا .

تشكل هذه الإجراءات الجانب الإجتماعي لعلاج مشكلة البطالة ، و يلاحظ ذلك من خلال المرسوم التنفيذي المنشئ لهذا الجهاز ، إذ ينص على أن ما يتقاضاه طالب العمل هو منحة و ليس راتبا ، أي هو عبارة عن مساعدة إجتماعية للفئة البطالة تمنحها لها الدولة من خلال تمكينها من

¹ - لمزيد من التفاصيل حول أجور هذه الفئات أنظر : المواد 16 ، 17 من المرسوم التنفيذي السابق الذكر .

ممارسة نشاطات مهنية ، و هذا الجهاز بدوره يكرس لمناصب العمل المؤقتة بالإضافة إلى ضعف المنحة المقدمة للمستفيد من هذا الجهاز و التي لا تتوافق و متطلبات المعيشة ، و على الرغم من ذلك فإن الإقبال على هذا الجهاز في تزايد و هو ما تسجله مديريات النشاط الإجتماعي سنويا .

03 - آليات التشغيل في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

لقد تطورت مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منذ إنشائه، حيث عمل الصندوق في بداية الأمر على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، حيث ابتداء من سنة 1994 شرع هذا الصندوق في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، بحيث بلغت نسبة الاستفادة من تعويض البطالة إلى غاية سنة 2006، 94% من مجموع المسجلين الذي قدر عددهم بـ 201505 مسجلا.¹

ويركز هذا الجزء من التحليل على آليات التشغيل التي يوفرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وذلك من خلال ما يلي:

- التكوين التحويلي.
- جهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع.
- جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل.
- أ- التكوين التحويلي: إن هذا النوع من الإجراءات التي يوفرها الصندوق الهدف منها هو تطوير التلاحم بين سوق الشغل وسوق التكوين، كوسيلة فعالة للعودة للعمل، إن أن تحسين فرص الحصول على منصب عمل جعلت الصندوق يعمل بالتعاون مع المؤسسات الوطنية للتكوين المهني على:
- تحسين مؤهلات البطالين المهنية قصد مساعدتهم على الاندماج ثانية في سوق العمل.
- تطوير عمليات التكوين المستهدفة والتي تفتح آفاق تطوير المعارف.

¹ - منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نقلا عن موقع الأنترنت /http/

وقد أحصى الصندوق قرابة 65% من المستفيدين من نظام التأمين على البطالة ينتمون إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، فركز جهوده على هذه الفئة من خلال التكوين التحويلي ومن أجل السير الحسن لهذا البرنامج، نجد أن الصندوق قد وقع جملة من الاتفاقيات ومنها:

- اتفاقيات مع وزارة التكوين المهني والمركز الوطني للتكوين المهني عن بعد ومركز التكوين التقني لبني عمران.

ويهدف هذا الإجراء إلى تمكين البطال من شهادة مهنية تمكنه من الحصول على منصب عمل.

ب- جهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع.

رافق استحداث هذا الجهاز برامج التنمية في الجزائر، واعتبر إحدى السياسات المتبعة في إطار برنامج ترقية الشغل ومحاربة البطالة، وأسندت للصندوق تسيير هذا الجهاز الذي يتكفل بدعم أحداث المشاريع من طرف البطالين البالغين من العمر ما بين 35-50 سنة.

وقد حدد هذا الصندوق جملة من الشروط للاستفادة من الجهاز منها:

- أن يتراوح عمر البطال ما بين 35 سنة و 50 سنة.
 - التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة بمقر سكنه.
 - عدم ممارسة أي عمل مأجور أو نشاط مهني.
 - القدرة على تقديم مساهمة مالية شخصية لاستكمال المشروع.
 - توجه هياكل المرافقة للبطالين ذوي المشاريع الذين لا يملكون وثائق تثبت اكتسابهم لمؤهلات مهنية أو ملكات معرفية بالنشاط المراد القيام به.
- ويتولى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تنظيم عملية إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع وتمويلها.

التركيبية المالية للمشروع في إطار هذا الصندوق تتمثل في مستويين¹:

¹ - المرجع نفسه

المستوى الأول:

قيمة المشروع أقل أو يساوي 02 مليون دج	الحد الأدنى لنسبة المساهمة الشخصية	نسبة القروض بدون فائدة	القرض البنكي
جميع المناطق	5%	25%	70%

المستوى الثاني:

قيمة المشروع أكثر من 20 مليون أو يساوي 05 مليون دج	الحد الأدنى لنسبة المساهمة الشخصية	نسبة القروض بدون فائدة	القرض البنكي
مناطق عادية	10%	20%	70%
مناطق ولايات الجنوب والهضاب العليا	08%	22%	70%

إضافة إلى هذا الجانب التمويلي، فإن صاحب المشروع أو صاحب العمل يستفيد بدوره من جملة من الامتيازات في حالة توفيره لمناصب شغل من خلال النشاط الممارس حيث أنه يستفيد من تخفيضات في حالة تعيينات لمدة 06 أشهر على الأقل ب:¹

- 20% من حصته في حالة تعيينه لطالبي العمل في قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والثقافة والفلاحة وكذا ورشات البناء والأشغال العمومية.
- 28% في حالة تعيين طالبي العمل المبتدئين في قطاعات النشاط ذاتها.
- 36% من حصته كمستخدم في حالة تعيين كافة فئات العمل في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

كما أنه وفي حالة مضاعفة العدد الأصلي للعمال من طرف المستخدم الذي يشغل 09 عمال على الأقل يتم تصريحهم لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS فإن المستخدم يستفيد من تخفيض قدره 8% بالنسبة للسنة الواحدة.

إضافة إلى إعفاءات أخرى في حالة المستخدم الذي يضع عماله في تكوين وتحسين المستوى، وكذا في حالة إبرام المستخدم لعقد عمل غير محدد المدة مع العامل.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-386 مؤرخ في 2007/12/5 يحدد مستوى وكيفية منح الامتيازات المنصوص عليها في القانون رقم 06-21 المؤرخ في 2006/12/11 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 2007/12/09.

إن الدولة من خلال هذا الجهاز عمدت إلى خلق تدابير تشجيعية لدعم وترقية التشغيل والملاحظ من خلال العرض السابق، أن هذا الجهاز يحوي جملة من الآليات التي من شأنها أن تعمل على تكثيف الاستثمار الخاص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجملة من السياسات التي تهدف إلى خلق مناصب شغل في إطار هذه المؤسسات، الأمر الذي يمكن من خلاله أن نسلم بأن هذا الجهاز من خلال التدابير الذي تدعم بها يشكل أحد الآليات وكذا الأجهزة، التي وإن استغلت بطريقة رشيدة، فإنها قادرة على أن تلعب الدور الفعال في ميدان التشغيل.

كما أن للجهاز دور مزدوج ، فبالإضافة لكونه أداة لحماية البطال من جراء التسريحات لأسباب إقتصادية و التي قد يتعرض لها العامل في القطاع الإقتصادي هو كذلك أداة للتشغيل ، من خلال دعم المشاريع المنتجة و المستحدثة للمناصب .

04 - سياسات التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

لقد شكل إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الإطار العام لخلق الشغل عن طريق الاستثمار المنتج، وتعتمد هذه الوكالة على دعم المشاريع الصغيرة ومرافقة الشباب لخلق هذه الأخيرة، وقد عرفت هذه الوكالة ديناميكية ابتداء من سنة 2002 من خلال اعتماد آليات لتسهيل الحصول على التمويل متوسط الأجل. وتعتمد الوكالة مجموعة من الإجراءات من أجل دعم إنشاء المؤسسات المصغرة:¹

1- إجراءات متعلقة باستثمار الإنشاء: وتخص هذه الإجراءات إنشاء مؤسسة مصغرة من طرف شباب أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز الوكالة.

2- إجراءات متعلقة باستثمار التوسيع: وتضمن هذه الإجراءات للاستثمارات المنجزة عن طريق مؤسسات مصغرة من أجل توسعتها وفقا لجملة من الشروط.

- وعليه فبالنسبة لإجراءات استثمار الإنشاء: فلا بد أن يتوفر المستثمر الشباب على جملة من الشروط هي:

- أن يكون الشاب بطالا.

¹ - منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، نقلا عن موقع الأنترنث : www.ansej.dz تاريخ الإطلاع : 2013/08/13

- أن يتراوح سنه 19 و 35 سنة ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 03 مناصب شغل دائمة.
 - أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
 - أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.
- في حال استثناء المعني لشروط التأهيل، فإن تمويل المشروع يعتمد صيغتان في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1- التمويل الثلاثي: ويشمل هذا التمويل المساهمة المالية لصاحب المشروع، والقرض بدون

فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي ولهذا النوع من التمويل مستويين¹:

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%01	%29	%70

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5000001 إلى 10000000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%02	%28	%70

2- التمويل الثنائي: ويشمل المساهمة المالية للشباب صاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم

من طرف الوكالة. وينقسم بدوره هذا التمويل إلى مستويين:

المستوى الأول: مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5 000 000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
%71	%29

المستوى الثاني: مبلغ الإستثمار من 5 000 001 إلى 10 000 000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
%72	%28

و لما كان نجاح المؤسسة المصغرة التي تنشأ في إطار هذا الجهاز يعتمد على كفاءة مسيريهها فقد جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم، كأسلوب لترقية الأداء، حيث قامت بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات و الصعوبات التي

¹ - لمزيد من التفاصيل حول مستوى الإعانة المقدمة للشباب أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03 - 290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة بتاريخ 06 مارس 2011.

يواجهها غالبا الشباب حاملي المشاريع. يسمح لهم الإطلاع، بفضل أسلوب سهل و عملي، على المبادئ الأساسية لانطلاق مؤسستهم المصغرة و تسييرها.

و نظرا لخصوصية المؤسسات المصغرة و مؤهلات أصحابها، رأَت الوكالة أنه من الضروري أن يكون لديها مكوّنها الخاصين.

لدى كل فرع محلي مكون استفاد من تكوين حول البيداغوجية و محتوى المواد.

تسير برمجة الدورات التكوينية و تطبيقها، محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع. يتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد¹:

أ- مادة الإنشاء: إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الإقتصادي و الإجتماعي.

ب- مادة التسويق: دراسة السوق.

ج- مادة الضرائب: الإجراءات و الأسس الضريبية.

د- مادة التخطيط المالي: الميزانية، تسيير الخزينة، تحليل التكاليف و المنتجات.

إن هذه الإجراءات المسطرة ضمن هذا الجهاز تهدف إلى ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة إقتصادية و استحداث فرص عمل جديدة ، و قد أعطت إجراءات تسهيل الإستثمار المعلن عنها سنة 2011 دفعا جديدا و مرونة أكثر في عملية إستحداث و إنشاء المؤسسات المصغرة ، خاصة من خلال تخفيض نسبة المساهمة الشخصية لصاحب المشروع و رفع قيمة القرض الممنوح ، مما قد يسمح للفئة البطالة ، التي تمتلك أفكار إستثمارية جيدة و لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع إستثمارية .

05 - سياسات التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تضع الوكالة لتسيير القرض المصغر سياسة لتحفيز التشغيل من خلال دعم المشاريع

الصغيرة، ومنح المساعدة للشباب البطال الذي يستوفي مجموعة من الشروط منها:²

¹ - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، تكوين الشباب المقاول . نقلا عن موقع الأنترنت :

<http://www.ansej.org.dz/FormationPromoteursDG.aspx> تاريخ الإطلاع : 2013/07/01 .

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-134 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، مرجع سابق.

- أن يبلغ من العمر 18 سنة فما فوق: وأن يتوفروا على إقامة مستقرة.
- أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف مستقر وغير منظم.
- أن يتوفروا على مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب.
- أن يقدموا مساهمة جزافية على الموافقة.

وتملك الوكالة هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" والذي أنشأ بموجب المرسومين التنفيذيين: 04-16 و 05-02*، ومهمة هذا الصندوق عموماً هي ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة.¹

وتعمل الوكالة الوطنية على تمويل المشاريع المصغرة من خلال 03 آليات للتمويل هي:

01- التمويل الثنائي: يجمع هذا النوع من التمويل بين كل من:

- أ- **المقترض وجهاز ANGEM:** حيث يقوم هذا الأخير بمنح سلفة للمقترض بعنوان شراء مواد أولية، وهذه السلفة تمنح المشاريع الصغيرة التحويلية، حسب دراسة تقنو إقتصادية مبسطة.
- ب- **البنك والمقترض:** ويشمل هذا النوع من التمويل المشاريع التي تتراوح كلفتها الاجمالية بين 50000 دج و 100000 دج، فترة سدادها من (1-5 سنوات).

02- **التمويل الثلاثي:** مقترض -بنك - ANGEM، ويخص هذا النوع من التمويل المشاريع التي تفوق تكلفتها 1000000 دج، حيث تكون المساهمة الشخصية للمقترض بـ1% في حين تساهم الوكالة بـ29%، و 70% من قيمة المشروع بمساهمة البنك وهو قرض بفائدة تتراوح ما بين 5% - 20%.

إن العرض السابق لسياسات و آليات التشغيل المعتمدة في الجزائر يؤكد فكرتين :

*- انظر الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 2004/01/22 يتعلق بجهاز القرض المصغر . الجريدة الرسمية العدد رقم 06 ، الصادرة بتاريخ: 2004/01/25

¹- ناصر مغني، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011.

- أ- وجود إرادة سياسية واضحة تهدف إلى امتصاص بطالة الشباب ، من خلال تنويع الأجهزة والآليات لتتسع لأكثر عدد من المستفيدين بغض النظر عن طبيعة المناصب المستحدثة.
- ب- تكريس الدولة لسياسة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تنويع الأجهزة المدعمة للمبادرات المقاولاتية .

ثالثا : المخطط الوطني لترقية الشغل و مكافحة البطالة :

اعتمدت الحكومة بتاريخ 01/06/2008 المخطط الوطني لترقية الشغل و مكافحة البطالة و الذي وضع آليات لمحاربة البطالة و توسيع نطاق التشغيل عبر إنشاء المؤسسات المصغرة و دعم أجهزة التشغيل المختلفة ، و يهدف هذا المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف و يمكن إدراجها فيما يلي¹ :

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية .
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير و المتوسط .
- تنمية روح المبادرة المقاولاتية .
- تكثيف الشعب و التخصصات و التكوين حسب احتياجات سوق العمل .
- دعم الإستثمار الإنتاجي المولد لمناصب الشغل .
- إنشاء هيئات تنسيقية بين القطاعات .
- عصرنة آليات المتابعة و المراقبة و التقييم .
- تحسين و تدعيم الوساطة في سوق الشغل .
- بدل جهود لخلق أكثر من 02 مليون منصب شغل من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو آفاق 2009 .
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب و تحسين نسبة التوظيف في فترة الإدماج .
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 09 % خلال الفترة 2010-2014 .

¹ - منشورات وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي ، المخطط الوطني للتشغيل و محاربة البطالة . نقلا عن موقع الأنترنت : http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N تاريخ الإطلاع 2013/07/01

إن هذا المخطط يشكل أساس السياسة الوطنية لترقية التشغيل في الجزائر ، و حسب وزير العمل السيد / الطيب لوح فإن ميزة هذا المخطط عن المقاربات المعتمدة قبل سنة 2008 ، في مجال سياسة التشغيل أنها تأخذ بعين الإعتبار الجوانب الجزئية و الكلية للإقتصاد و مختلف العوامل المؤثرة على التشغيل و كذا مساهمة الفاعلين و الشركاء في هذا المجال و ضرورة اعتماد مرفق عمومي للتشغيل يكون ناجعا ، إضافة إلى التنسيق ما بين القطاعات من أجل تبسيط سوق العمل¹.

و قد تم اعتماد هذا المخطط من أجل إعطاء بعد إقتصادي أكبر لسياسات التشغيل و هذا المخطط الذي شرع في تطبيقه بداية من سنة 2008 يركز بدوره على 07 محاور أساسية يمكن إستعراضها كالآتي :

- 1- دعم الإستثمارات في القطاع الإقتصادي المولد لمناصب الشغل .
 - 2- ترقية سياسة تحفيزية لخلق مناصب الشغل لفائدة المؤسسات .
 - 3- ترقية التكوين التأهيلي من أجل تسهيل عملية الإدماج في عالم الشغل .
 - 4- ترقية سياسة تحفيزية لخلق مناصب شغل لفائدة المؤسسات .
 - 5- تحسين و عصنة تسيير سوق الشغل .
 - 6- إنشاء و تنصيب هياكل التنسيق المشترك بين القطاعات .
 - 7- متابعة و مراقبة و تقييم آليات تسيير سوق الشغل .
- و تعتمد سياسة ترقية تشغيل الشباب وفقا لهذا المخطط على ركيزتين هما²:
- دعم تنمية المبادرات المقاولاتية .
 - دعم ترقية الشغل المأجور .

¹ - نشرة مفتشية العمل ، "ترقية الشغل و مكافحة البطالة" . المجلة السادسة للمفتشة العامة للعمل . العدد رقم 24 ، الصادرة بتاريخ ديسمبر 2010 ، ص 03

² - لقد سبق و أشار الباحث بشرح مفصل خلال المطلب السابق إلى تعريف هذه الأجهزة و منهجية عملها ، و يستعرضها في هذا السياق على سبيل استعراض المخطط الوطني للحكومة في مجال التشغيل من أجل إبراز عناصره و محاوره و أهدافه و كذا الوسائل التي يعتمدها كأساس لتحقيق هذه الأهداف .

أ - دعم تنمية المبادرات المقاولاتية : وضعت الحكومة ثلاث أجهزة لخلق النشاطات في إطار التشغيل و هي : جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، و كذا جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

ب - دعم ترقية الشغل المأجور : ترجم هذا الإجراء من خلال وضع جهاز المساعدة على الإدماج المهني ، و يهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الإستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل ، بإدماجهم في القطاع الإقتصادي العمومي و الخاص ، و يولي هذا الجهاز إهتماما خاص لحاملي الشهادات بدون وظيفة¹.

و يتخذ هذا المخطط أرضية محفزة لتجسيده ، تتمثل في² :

- وجود إطار اقتصادي كلي مستقر ومناسب .
- تسجيل عودة النمو خارج قطاع المحروقات .
- احتياطات صرف هامة .
- تضخم متحكم فيه .
- برامج هامة للاستثمار العمومي والخاص .
- عودة السلم والاستقرار .

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو إحداث مقاربة اقتصادية في مجال التشغيل ، و على الرغم من أن الأهداف و المحاور التي تضمنها تساهم في تحقيق هذا الهدف إلا أن مدى تحقيق هذا الهدف تتناوله هذه الدراسة من خلال وضع تقييم لأداء هذه الأجهزة من خلال المطلب الموالي .

¹ - منشورات وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي ، المخطط الوطني للتشغيل و محاربة البطالة ، مرجع سابق
² - المرجع نفسه .

المطلب الثاني : تقييم أداء سياسات التشغيل في ظل برامج التنمية :

تؤكد الأدبيات الاقتصادية على الإرتباط الوثيق بين برامج التنمية و سياسات التشغيل، اعتبارا من أن هذه الأخيرة تشكل أحد العناصر الهامة لأي برنامج إستثماري عمومي أو خاص ، كما أن توسع الإستثمارات على اختلاف مصدرها يؤدي بدوره إلى حركية سوق الشغل ، أمام هذا المعطى الإقتصادي ، فهذا الجزء من الدراسة يحاول تقييم أداء سياسات التشغيل من خلال عنصرين أساسيين :

- سياسات التشغيل القائمة على أساس تنمية المبادرات الفردية .

- سياسات التشغيل القائمة على أساس دعم العمل المأجور .

أولا : تقييم أداء سياسات التشغيل القائمة على أساس تنمية المبادرات الفردية :

لقد نص المخطط الوطني لترقية التشغيل على 03 أجهزة رئيسية يعتمد عليها في خلق النشاطات و التي تشكل مجتمعة الإطار المؤسسي الذي يهدف إلى خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، هذه الأجهزة هي جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و نتطرق عرضيا إلى أداء الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار ليس على أساس كونها جهاز لخلق النشاط بقدر ما هي جهاز خاص بتسهيل عملية خلق الإستثمار من أجل إبراز الحوافر المشجعة على الإستثمار التي بدورها تساهم في خلق مناصب الشغل .

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : تقييم أداء جهاز ANSEJ

لقد سعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ انطلاق نشاطها سنة 1997 إلى استحداث مناصب الشغل من خلال تمويل المشاريع الصغيرة ، و قد عرفت هذه العملية وتيرة متباطئة نسبيا إذ شهدت سنة 1997 تمويل 69 مشروع و هو ما أدى إلى استحداث 179¹ منصب شغل فقط و يرجع هذا الإنخفاض أساسا إلى حداثة الجهاز آنذاك و ارتفاع حجم المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بالإضافة إلى انخفاض الغلاف المالي المخصص لدعم هذا المشاريع

¹ - منشورات المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، حصيلة الشغل خلال الفترة 2001-2006 . الجزائر ، 2006

إلا أن أداء الوكالة خلال الفترة 2001-2012 عرف منحى تصاعدي سواء على مستوى تمويل المشاريع و كذا إستحداث مناصب الشغل .

و تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الأداة الفاعلة في يد الحكومة للحد من البطالة و تفعيل آلية التشغيل القائمة على دعم المبادرة الفردية و المقاولاتية للشباب ، و يمكن رصد حصيلة هذا الجهاز من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 01: تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار جهاز ansej خلال الفترة 2001-2012¹

2004		2003	2002	2001	السنوات	فترة برنامج
6 691		5 664	7 087	7 279	عدد المشاريع الممولة	الإنعاش الإقتصادي 2004-2001
19077		14771	19 631	20 152	عدد المناصب المستحدثة	
2009	2008	2007	2006	2005	السنوات	فترة البرنامج
20 848	10 634	8 102	8 645	10 549	عدد المشاريع الممولة	التكميلي لدعم النمو 2009-2005
57 812	31 418	22 685	24 500	30 376	عدد المناصب المستحدثة	
2012		2011		2010	السنوات	فترة برنامج دعم
-		-		22 641	عدد المشاريع الممولة	النمو الإقتصادي 2014-2010
65 812		92 404		60 132	عدد المناصب المستحدثة	

إن الملاحظ لمعطيات الجدول أعلاه ليجد أن التطور الذي شهدته عملية استحداث مناصب الشغل عرف منحى تصاعدي ، كما أن تأثير برامج التنمية واضح بدليل أن ارتفاع التخصيصات المالية من برنامج لآخر كان له الأثر الإيجابي ، من خلال تزايد عدد المشاريع الممولة و كذا

¹ - تم إعداد الجدول بالإعتماد على معطيات :

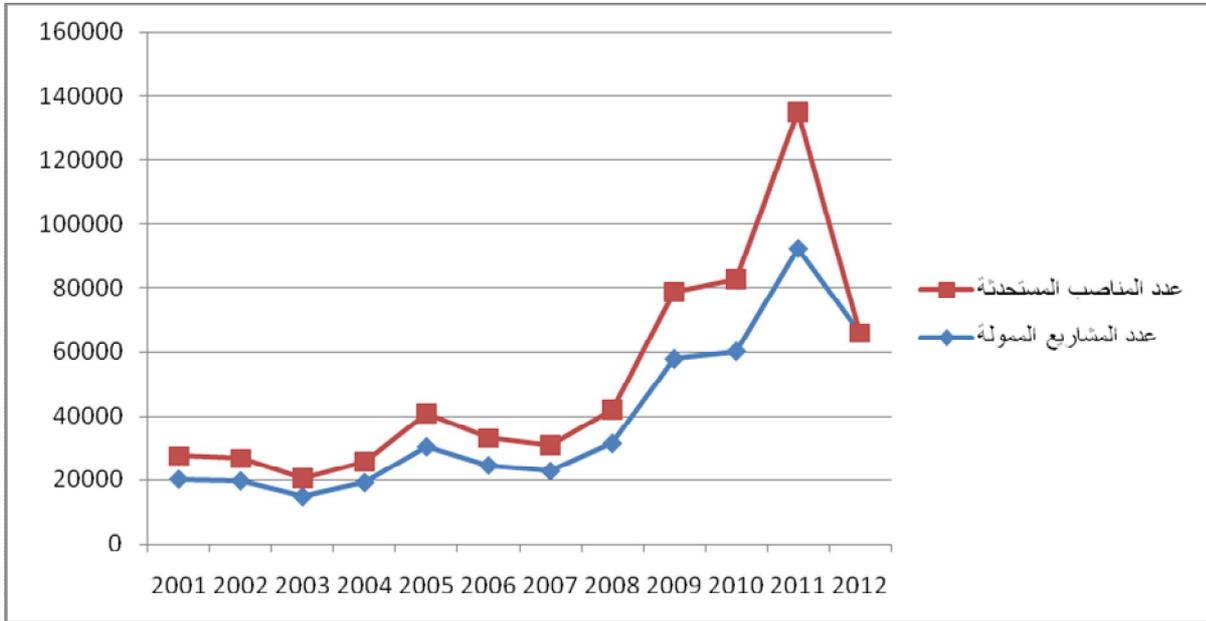
- منشورات المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

و المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للأمة 2011-2012 . مرجع سابق .

ارتفاع حصيلة المناصب المستحدثة ، إذ نجد أن سنة 2001 شهدت خلق 20152 منصب عمل من خلال تمويل 7279 مشروع ، ليرتفع هذا العدد إلى 92404 منصب سنة 2011 .

و لا نختلف في أن الملاحظة المبدئية لتطور عدد المشاريع الممولة من طرف هذا الجهاز تؤكد على أنه استطاع أن يحقق أداء حسن بدليل عدد الملفات المودعة للدراسة و التي تتزايد باستمرار و هو الأمر الذي ينجر عنه الخلق المتزايد للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و الذي يؤدي بدوره إلى التزايد الطردي لمناصب الشغل و يمكن أن نوضح هذا المنحى من خلال الرسم البياني التالي :

الشكل رقم 01 : تطور عدد المناصب و عدد المشاريع الممولة في إطار ansej خلال الفترة 2001-2012¹



إن القراءة التحليلية للمعطيات أعلاه ، تؤكد أن هناك إقبال من قبل الشباب البطال على هذا الجهاز لما يقدمه من تحفيزات لتشجيع الإستثمار و من بينها رفع الدولة لعبتة الإستثمار و تخفيض المساهمة الشخصية للمستثمر بالإضافة إلى التخفيضات الجبائية التي يستفيد منها المنتسب للجهاز ، و لقد اتخذ مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2011/02/22 جملة من القرارات لفائدة تشجيع و تنمية المؤسسات و المشاريع المصغرة الهادفة لخلق مناصب الشغل و نذكر منها :²

¹ - تم إعداد المنحنى البياني بالاعتماد على معطيات الجدول رقم : 01

² - république algérienne démocratique et populaire , ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement , op.cit. p 234

- تخفيض المساهمة الشخصية لتمويل الإستثمارات حيث تم تخفيض هذه المساهمة من 05% إلى 01% للإستثمارات التي لا تتجاوز 05 ملايين دينار و كن 10% إلى 02% عن الإستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دينار.
 - و كذا تمديد فترات سداد أصل الدين المصرفي إلى 03 سنوات
 - إعطاء منح دون فوائد إضافية تصل إلى 500000 دج من أجل كراء محلات أو شراء مركبات قصد تحويلها إلى ورشات عمل .
 - منح قروض بدون فوائد تصل إلى 1000 000 دج من أجل فتح مقرات لممارسة النشاط
 - إعفاءات ضريبية تصل إلى 03 سنوات عن المشروعات الصغيرة .
 - حجز حصة من العقود العمومية المحلية لفائدة المؤسسات الصغيرة .
- إن هذه التحفيزات ، ساهمت بشكل كبير في تحسين أداء الوكالة ، و في تزايد المنتسبين لهذا الجهاز من الشباب غير أنه و بالنظر إلى طبيعة المشاريع الممولة من قبل ansej نجد أن قطاع الخدمات يحتل أكبر نسبة و كذا قطاع النقل ، أما باقي القطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة و الصناعة فتحتل نسب متفاوتة ، و هو ما يجعلنا نتساءل عن الجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع و مدى قدرة الأنشطة التي تخلق من خلال هذا الجهاز على المنافسة في الأسواق ما يطرح بذلك أمرين :
- أن نجاح المشروع و استمراره و تطويره يؤدي إلى خلق مناصب شغل و كذا الحفاظ عليها و تنميتها كما أن توسيع النشاط سيؤدي إلى تزايد مناصب الشغل .
 - أن فشل المشروع يؤدي إلى تحقق نتيجة عكسية و فقد مناصب الشغل التي كان يتوقع خلقها من خلال تمويل النشاط .

على هذا الأساس فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عملت على تأكيد الجدوى الإقتصادية للمشاريع قبل تمويلها ، لكن التساؤل الذي يطرح هل التزايد المستمر للطلبات الناتج عن تزايد بطالة الشباب ، و كذا التوترات الإجتماعية التي تحدث بين الحين و الآخر قد مكن من

إحفاق هذا الإجراء في المشاريع التي تم تمويلها ؟ فقطاعي النقل و الخدمات مثلا يعرفان في العديد من الولايات تشبعا إلا أن هناك استمرار في تمويل مثل هذا النوع من المشاريع نظرا لطلبات الشباب المتزايدة . و هو الذي يطرح التساؤل الذي مفاده : هل القصد من تمويل مشروع الشباب هو تحقيق رضاه لتحقيق الإستقرار الإجتماعي أم تحقيق الجدوى و الفائدة الإقتصادية التي يتضمنها المشروع ؟

إن المقيم لأداء هذا الجهاز لاسيما لسنة 2011 يؤكد الفرضية الأولى التي تجعل منه أداة لشراء السلم الإجتماعي لا سيما و أن الجهاز يعتمد بالدرجة الأولى على تمويل و دعم الدولة ، و عليه فهو أداة في يد الحكومة لتحقيق و دعم مشروعية النظام السياسي بغض النظر على المعطى الإقتصادي الذي يقتضي توازن سوق الشغل تحقيقه ، هذا المعطى يفترض خلق أنشطة ومشاريع قادرة على المساهمة في القيمة المضافة للإقتصاد وتوفير إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر و كذا خلق مناصب شغل دائمة .

إن فعالية هذا الجهاز كذلك مرتبطة بالتمويل الحكومي ، ذلك أنه في إطار برامج التنمية قد عرف الجهاز أداءا إيجابيا نظرا لحجم الدعم الذي تخصصه الدولة في إطار دعم سياسات التشغيل، وعليه فإن التحفيزات الجبائية التي تبنتها الحكومة في الفترات التي تتخلل تطبيق البرامج التنموية لا سيما من خلال فترة الخماسي للتنمية 2010-2014 ، ساهمت بدورها في رفع أداء الجهاز لاسيما و أنه من بين الأهداف التي تضمنها البرنامج خلق 03 ملايين منصب شغل آفاق 2014 و من خلال العرض السابق لأداء الجهاز ، لا بد من الإشارة إلى أنه على الحكومة مراعاة البعد الإقتصادي من خلال نمط التشغيل وفق هذا الجهاز ، فهل بالفعل استطاعت الدولة أن تخلق مؤسسات صغيرة و متوسطة قادرة على الإنتاج و المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية بمتوجاتها و كذا ما مدى إستدامة المناصب التي تم استحداثها في إطار هذا الجهاز؟، فالدولة صحيح تمتلك إحصائيات بشأن عدد المشاريع الممولة و عدد المناصب المراد استحداثها لكن ، يصعب الحصول على إحصائيات متعلقة بالمشاريع الناجحة فعلا ، و التي فعلا تساهم في الناتج

المحلي ، ذلك أن الأموال التي تم رصدها لهذا الجهاز منذ انطلاق البرامج التنموية بداية من سنة 2001 كان بإمكانها أن تؤسس لقاعدة إقتصادية متينة من خلال دعم نشاطات خالقة للثروة و مناصب الشغل .

2- أداء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :

لقد كان الهدف من إنشاء هذا الجهاز، إجتماعي إقتصادي من أجل تقديم تعويضات للمسرحين لأسباب إقتصادية ، بعدما تعرضت مجموعة من المؤسسات العمومية للغلق و الخوصصة ، إلا أن مهام الصندوق تطورت ، بتطور أهدافه و استراتيجياته و جعلت منه الحكومة أحد أبرز الأجهزة التي تعتمد عليها لترقية سياسات التشغيل من خلال تمويل مشاريع الشباب البطال .

و قد عرف أداء الصندوق تطورا لا سيما في جانب استحداث مناصب الشغل من خلال الدعم الموجه لمشروعات الشباب خاصة مع انطلاق البرامج التنموية و التعديلات التي أدخلت على آلية عمل الجهاز و التي تدخل في إطار مسعى الحكومة لإصلاح التشغيل من خلال خلق إستراتيجية من شأنها تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويلها .

إذ يقترن أداء الصندوق بالتعديلات التي مست جانبيين :

-تعديلات متعلقة بسن الإستفادة من إمتيازات الصندوق إذ تم تخفيض سن المستفيد من 35 سنة إلى 30 سنة .

-تعديلات تمس قيمة الإستثمار و تتخذ شكلين : مبلغ الإستثمار الممنوح من الصندوق و كذا نسبة المساهمة الشخصية في تمويل المشروع من قبل المستفيد .

و يمكن تتبع أداء الصندوق من خلال مناصب العمل التي تم استحداثها بداية من سنة

2008

الجدول رقم 02 : عدد المناصب المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة 2008-2012¹

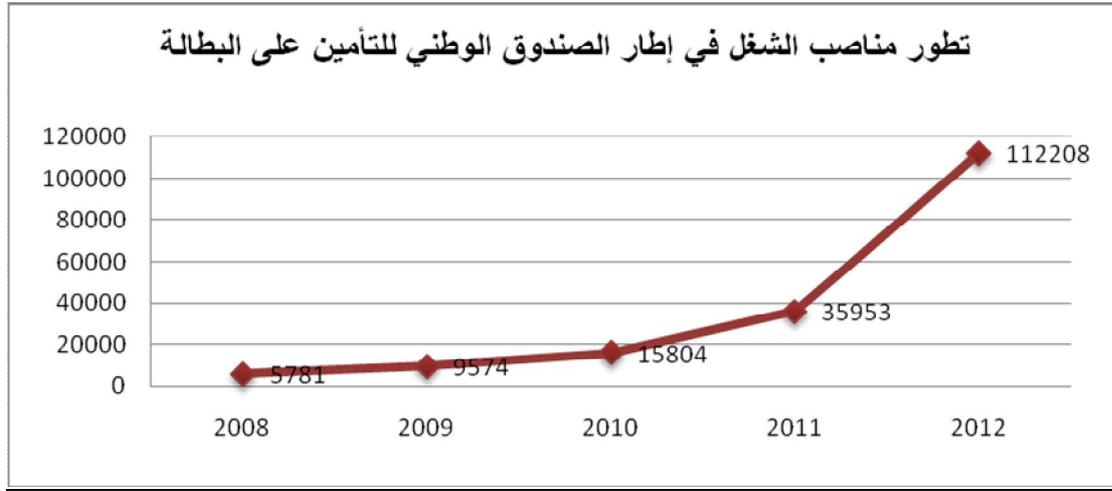
السنة	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المناصب	5781	9574	15804	35953	59125

¹ - république algérienne démocratique et populaire , ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, op.cit. p 237 .

- statistique sur les projet de CNAC , arrêté le 30/06/2012

إن النتائج المسجلة فيما يخص خلق الأنشطة المصغرة من خلال هذا الجهاز عرفت تطورا لا سيما في منذ سنة 2010 و هو الأمر الذي أدى إلى خلق 15804 منصب شغل و لم يتم تسجيل هذه النسبة المرتفعة منذ سنة 2006 أين بلغ عدد المناصب المستحدثة¹ 14133 منصب شغل . ليتضاعف عدد المناصب بداية من سنة 2011 ، إلا أن سنة 2012 عرفت ارتفاعا قياسيا يمكن ملاحظته من خلال المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم 02: منحنى بياني يبين تطور مناصب الشغل في إطار cnac للفترة 2008-2012²



إن تفسير هذا الإرتفاع القياسي يمكن إيعازه إلى مجموعة من الأسباب و نذكر منها :

- صدور المرسوم الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في الثامن عشر (18) من شهر جانفي 2012 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية التي تسمح للمصالح المتعاقدة باحتفاظ نسبة 20% من الطلبية العمومية لصالح المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة دعم إحداث النشاطات ، هذا الإجراء يضمن نسبة من الصفقات العمومية لصالح الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة ، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع نشاطاتهم³ .

- تنشيط الآليات المتعلقة بضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

¹ - منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، المؤسسات المستحدثة في وضعية نشاط إلى غاية 2006/12/31 . نقلا عن موقع الأنترنت :

² - تم إعداد المنحنى البياني بناء على معطيات الجدول رقم : 02 http://www.cnac.dz/default.aspx?id=174 تاريخ الإطلاع : 2013/07/30

³ - منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة نقلا عن موقع الأنترنت : www.cnac.dz

-تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دعم الصندوق الوطني لدعم الإستثمار¹ و على الرغم من الأهمية التي توليها الحكومة لهذا الجهاز إعتبارا من أنها تعول عليه في استحداث مناصب الشغل و الوصول إلى أهدافها المتعلقة بتقليص نسبة البطالة . ، فإن مساهمة الجهاز في خلق مناصب الشغل تبقى محدودة ، لا سيما و أن هذه المحدودية تبرزها مجموعة من الأسباب منها :

- إجراءات البنوك التي تبدي تحفظا على الملفات التي سبق وحصلت على الموافقة من قبل لجان الاختيار والمراقبة -للصندوق- وتستمر بوضع قواعد احتياطية صارمة للتحكيم² مما يجعل الحصول على القروض صعبا جدا، مع صعوبة الحصول على العقار بالخصوص في المدن الكبرى، وصعوبة توفير التمويل .

3 - أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

لقد تزامن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع نهاية تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي على الرغم من اعتماد الدولة للقرض المصغر منذ سنة 1999 حيث كلفت وكالة التنمية الإجتماعية بتسييره ، و كان يهدف هذا الترتيب إلى معالجة المشاكل الإجتماعية والاقتصادية كتشجيع للسكان إلى العودة إلى مقر إقامتهم الأصلية والتي غادروها لأسباب اقتصادية أو أمنية . أما الهدف الاقتصادي يكمن في تحفيز البطالين وتشجيعهم على خلق منصب عمل بأنفسهم والمساهمة في خلق الثروة و المداخيل³، محدودية فعالية هذا الإجراء في هذه الفترة يكمن في تعقد الإجراءات للإستفادة من هذه القروض لاسيما و أن البنوك كانت تشكل الأداة المحورية لهذه العملية ، كما أن قيمة القرض كانت صغيرة عموما و قدرت بـ: 50000 دج إلى 350000 دج ، بالإضافة إلى ارتفاع المساهمة الشخصية للمستفيد ، إلا أن الأمر اختلف بعد إنشاء الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ، كما أن حجم الغلاف المالي الكبير المخصص

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18/07/2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، الجريدة الرسمية العدد 40 الصادرة بتاريخ 20/07/2011 . أنظر المواد 19-15-05

² - Bouadam Kamel et Djamel Khacef, **Les dispositifs de soutien à l'emploi en Algérie : apports et carences**. Les Journées Scientifiques Internationales sur l'Entrepreneuriat: Le dispositif algérien d'aide à la création des entreprises: Opportunités et contraintes, Université Mohamed Khider, Biskra, Algérie, 03/04/05 Mai 2011

³ - سعدية قصاب ، مرجع سابق ، ص 212

للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي قد أعطى دفعا لهذه الوكالة ، بالإضافة إلى جملة الإصلاحات التي تضمنهما كل من المرسوم التنفيذي 133/11 و المرسوم التنفيذي 134/11 و عليه فيمكن تتبع أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال ما يلي :

- **بالنسبة للخدمات الغير مالية في إطار تحسين التشغيل** : من خلال الدعم و المساعدة على إنشاء الأنشطة بتكوين المقاولين و قد بلغت حصيلة النشاط إلى غاية 2012/12/31¹ :

عدد الدورات التكوينية بلغت : 426 دورة تكوينية

عدد المقاولين المكونين قدر بـ : 7090 مكون .

- **بالنسبة للقروض الممنوحة** ، حيث بلغت إلى نهاية سنة 2012 ، 451 608 قرض و ترجع بداية النشاط الفعلية للوكالة إلى سنة 2005 بداية مع البرنامج التكميلي لدعم النمو ، حيث بلغ عدد القروض في هذه السنة 3329 قرض ليصل في نهاية البرنامج إلى 145 614 لتصل سنة 2012 إلى 451 608 قرض و يمكن تتبع هذا تطور حصيلة القروض من

خلال مايلي² : الشكل رقم 03 العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد خلال الفترة 2005-2012³



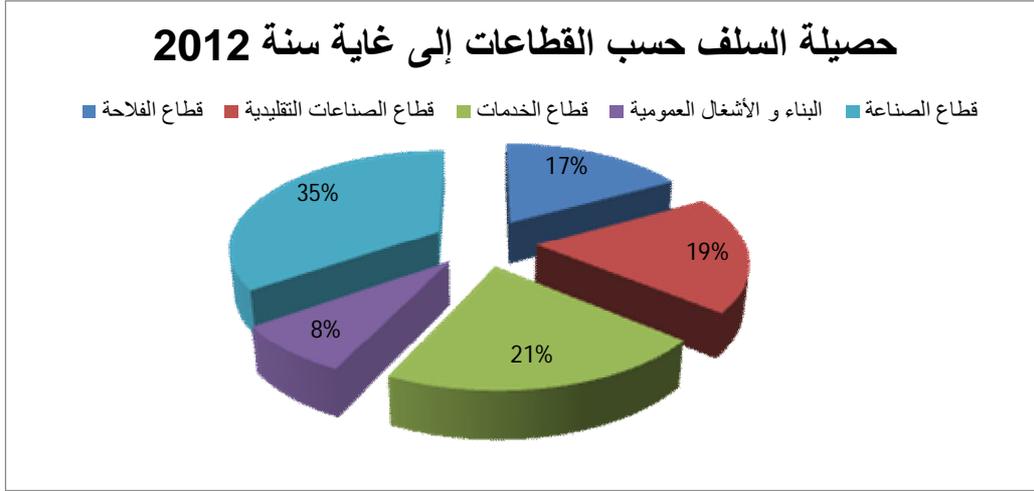
و يمكن تتبع حصيلة النشاط بحسب القطاعات و كذا الجنس المستفيد من خلال الرسم

البياني التالي :

¹ منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نقلا عن موقع الأنترنت : www.angem-dz.com/ar/ تاريخ الإطلاع : 2013/08/01

² - المرجع نفسه

³ - المرجع نفسه



ما يلاحظ من خلال الدائرة البيانية أعلاه هو أن كل من قطاع الخدمات و كذا القطاع الصناعي ، يستحوذان على أكبر نسب السلف ، حيث نجد أن الطلب يزيد على هذين القطاعين من قبل الشباب المقبل على تمويل مشاريعه ، إلا أن المشاريع المنجزة في إطار هذين القطاعين لا تعدو من كونها مشاريع متناهية الصغر .

إن الأرقام السابقة توضح إرتفاع عدد القروض الممنوحة لاسيما و أن فترة نشاط الوكالة شملت مرحلتين مرحلة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، و كذا برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 ، و الملاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 2010-2012 عرفت إرتفاعا قياسي في حجم القروض الممنوحة ، لا سيما مع إرتفاع المخصصات المالية في إطار برنامج التنمية الخماسي ، و كذا التسهيلات التي اعتمدها الوكالة بداية من سنة 2011 .

- **بالنسبة لحصيلة مناصب الشغل المستحدثة** : إن الإرتفاع المستمر للقروض الممنوحة من طرف الوكالة قد انعكس على حجم مناصب العمل المستحدثة ، فبعد أن كانت انطلاقة الوكالة بإنشاء 4994 منصب شغل سنة 2005 فإن هذا العدد ارتفع ليصل إلى 677 412 منصب شغل و هو ما يمكن تتبعه من خلال الرسم البياني التالي¹ :

¹ - المرجع نفسه

الشكل رقم 04 : حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2012¹

إن هذا التطور الحاصل في عدد مناصب الشغل المستحدثة وفق هذا الجهاز يبرز أهميته في دعم المشاريع المنتجة و الخالقة لمناصب الشغل ، و على الرغم من كونه يساهم في التقليل من معدلات البطالة إلا أن نسبة مساهمته في التشغيل وطنيا ضعيفة ، مقارنة بالأجهزة الأخرى . و قد قدرت نسبة مساهمة هذا الجهاز في التشغيل ب : 0.06 % سنة 2005 لتصل إلى 3.03 % سنة 2010² .

إن هذه النسبة المحدودة عموما بالنظر إلى تطور قيمة القرض المصغر و التي وصلت إلى حدود 1000 000 دج وهو مبلغ معتبر كفيل بخلق نشاطات و مؤسسات مصغرة ، و يمكن إيعاز السبب في محدودية أداء الجهاز إلى مجموعة من العوامل :

- نقص الكفاءة المهنية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها .
- ترجيح النشاط التجاري و الخدماتي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل .
- وجود نسبة معتبرة من عدم تسديد القروض في آجالها ، إذ تقدر إحصائيات الوكالة نسبة 50% من القروض لم يتم تسديدها على الرغم من بلوغ آجالها .
- كما أنه من الناحية العملية لا يمكن للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور ، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة .

¹ - المرجع نفسه .

² - ناصر مغني ، مرجع سابق

4- تقييم أداء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار :

إن التدابير التي سبقت الإشارة إليها و المتخذة في إطار تحفيز الإستثمار الوطني والأجنبي كان لها دفع إيجابي عموما فيما يتعلق بتوسيع حجم الإستثمارات الخالقة لمناصب الشغل و يتضح ذلك من خلال التعرض لأداء الوكالة :

أ- بالنسبة لتطور التصريح بالإستثمار و تطور التصريح بمناصب الشغل : لقد عرفت هذه العملية تطورا على فترات بداية من سنة 2002 ، و هذا التطور انعكس بدوره على حجم الغلاف المالي المستثمر و كذا عدد مناصب الشغل المراد إستحداثها و يمكن تتبع هذا التطور من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : حصيلة التصريح بالإستثمار و عدد المناصب المصرح بها خلال الفترة من 2002-2012¹

السنة	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
2002	523	104 804	30 674
2003	1 882	403 758	37 579
2004	903	240 847	25 007
2005	873	206 731	44 244
2006	2 226	509 350	62 887
2007	4 556	655 670	91 808
2008	7 133	1 773 545	97 698
2009	8 024	469 205	72 440
2010	6 759	401 348	67 594
2011	6 999	1 352 811	133 824
2012	7 715	815 545	91 415
المجموع	47 593	6 933 611	755 170

إن الملاحظة الأولى من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه ، هي أن عدد المشاريع المصرح بها انتقل من 523 مشروع في سنة 2002 ليصل إلى 7715 مشروع في سنة 2012 ، و هذه الوتيرة في ارتفاع عدد المشاريع المصرح بها يمكن إيعازها لمجموعة من الأسباب و نذكر منها :

- تطور التشريعات المحفزة للإستثمار : فبعد صدور الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار سنة 2001 نجد صدور الأمر رقم 08/06 المعدل و المتمم للأمر السابق و الذي

¹ - منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نقلا عن موقع الأثرنت : www.andi.dz تاريخ الإطلاع 2013/08/12

صدر سنة 2006¹ و قد أعطى مرونة أكبر فيما يتعلق بإجراءات الإستثمار ، كتقليص مدة حصول المستثمر على المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز إلى 72 ساعة بعد أن كانت هذه المدة في حدود 60 يوما ، بالإضافة إلى تقرير جملة من الإعفاءات الضريبية² .

- تدعيم الإطار المؤسسي لترقية الإستثمار ، كتدعيم صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وكذا إنشاء إنداء مديريات ولائية للصناعة و ترقية الإستثمار³ و كذا إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار⁴ .

- الإستتباب الأمني الذي شهدته الجزائر وهو الأمر الذي يعتبر محفزا لمناخ الإستثمار لاسيما الأجنبي منه .

إن تطور التصريح بالمشاريع رافقها تطور في عدد المناصب المصرح بها و المراد استحداثها فمن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن وتيرة التصريح بمناصب الشغل عرفت بدورها منحي تصاعدي لتشهد سنة 2011 قفزة في عدد المناصب المصرح بها أين وصلت 133 824 منصب .

ب- بالنسبة لتطور التصريح بالاستثمار الأجنبي و دوره في خلق مناصب الشغل :

إن الإستثمار الأجنبي يشكل بدوره أحد أهم رؤوس الأموال التي تزيد من فعالية أداء الإقتصاديات الوطنية لاسيما في الدول النامية ، خاصة فيما يتعلق بقدرته على خلق مناصب الشغل و الحد من البطالة ، و على الرغم من الأهمية التي يحوزها الإستثمار الأجنبي إلا أن واقع هذا الأخير في الجزائر لا يرقى إلى المستوى المطلوب بدليل المساهمة الضئيلة والمحدودة إذا ما قورنت بحجم الإستثمار الوطني ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي :

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 2006/06/15 يعدل و يتم الأمر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخ في 2006/06/19 .

² - لمزيد من التفاصيل أنظر : المادة 07 من الأمر سابق الذكر .

³ - في هذا الصدد أنظر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 86-09 مؤرخ في 2009/02/17 يتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة و ترقية الإستثمار و تنظيمها و سيرها ، الجريدة الرسمية العدد 12 الصادرة بتاريخ : 2009/02/22 .

⁴ - في هذا الصدد أنظر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 19-11 مؤرخ في 2011/01/25 يتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار و مهامها و تنظيمها ، الجريدة الرسمية العدد 05 الصادرة بتاريخ 2011/01/26 .

جدول رقم 04: نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي من خلال المشاريع المصرح بها و عدد المناصب إلى غاية سنة 2012¹

النسبة %	عدد الوظائف	النسبة %	عدد المشاريع	طبيعة المشاريع
88 %	664 057	99.1 %	47 170	الإستثمار المحلي
4 %	27 400	0.4 %	208	الشراكة
8 %	63 713	0.5 %	215	الإستثمار الأجنبي
12 %	91 113	0.9 %	423	إجمالي الإستثمار الأجنبي
100 %	755 170	100 %	47 593	المجموع

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي في خلق مناصب الشغل قدرت بـ 8 % إلى غاية سنة 2012 و هي نسبة كما أسلفنا الذكر منخفضة مما يطرح إشكالية هل مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر غير متوفر ؟

إن المتتبع لتطور المنظومة القانونية الخاصة بالإستثمار يلاحظ أن هناك إطار قانوني و مؤسساتي محفز نسبيا و على الرغم من ذلك نسجل جملة من النقائص و التي تشكل عراقيل أمام هذا النوع من الإستثمارات أهمها : مشكل العقار الصناعي ، و كذا نقص في أساسيات البنية التحتية و التي تشكل إحدى أسباب نفور المستثمر الأجنبي ، هذا إلى جانب وجود قطاع موازي و نقص في شفافية الإجراءات الإدارية .²

إن المعطيات المتعلقة بالإستثمار تؤكد نوايا الإستثمار الخاصة بأنشطة بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول بعض النشاطات الحيوية التي تدخل في إطار القطاع الصناعي و من أمثلتها الصناعة البترولية ، الكهربائية ، الصناعة الصيدلانية ، قطاع السيارات ، و هذا الأمر يفسره هلمش الريح الذي تحوزه هذه الأنشطة ، إذ أن قطاع المحروقات يستحوذ على أكبر نسب الإستثمار مقارنة بباقي النشاطات الصناعية الأخرى .

إن إرادة الحكومة إتجهت منذ سنة 2001 إلى استحداث هذا الجهاز و مجموعة من الهيئات الإستثمارية و التركيز على سن جملة من التشريعات الإستثمارية ، و كذا منح الإمتيازات

¹ - منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، مرجع سابق

² - يحي سعيد ، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 2006/2007 ، ص 238 .

والتحفيزات الخاصة بالإستثمار الوطني و الأجنبي على حد سواء ، من أجل الإرتقاء إلى توسيع المشاريع الإستثمارية بشكل عام و كذا توسيع إنشاء و استحداث مناصب الشغل .

ثانيا : تقييم أداء السياسات القائمة على ترقية الشغل المأجور

إضافة إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني تعتمد هذه الدراسة في تقييم السياسات القائمة على ترقية الشغل المأجور كذلك على برامج وزارة التضامن الوطني إعتبارا من أن البرامج التي تشرف على تسييرها تصب في إطار ترقية الشغل المأجور ، بغض النظر عن الطابع الإجتماعي الذي يكرس من خلال هذه البرامج .

1-الوكالة الوطنية للتشغيل : تقييم أداء جهاز الإدماج المهني DAIP

لقد تم اعتماد جهاز الإدماج المهني كأداة لتكريس المخطط الوطني للتشغيل و مكافحة البطالة في شقه المتعلق بدعم العمل المأجور ، و قد تزامن إنشاؤه في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو و يعد هذا الجهاز بمثابة وسيلة لتجسيد أهداف برنامج التنمية 2005-2009 المتضمن خلق مليوني منصب شغل ، و تحديد رقم 300 000 عملية ادماج سنوية في إطار هذا الجهاز خلال الفترة التي تشمل تطبيق برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014¹ ، و ذلك بفضل الغلاف المالي الذي تم تخصيصه في هذا الإطار.و يمكن تتبع إنشاء مناصب العمل المأجور من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 05 : تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار جهاز DAIP خلال الفترة 2008-2012²

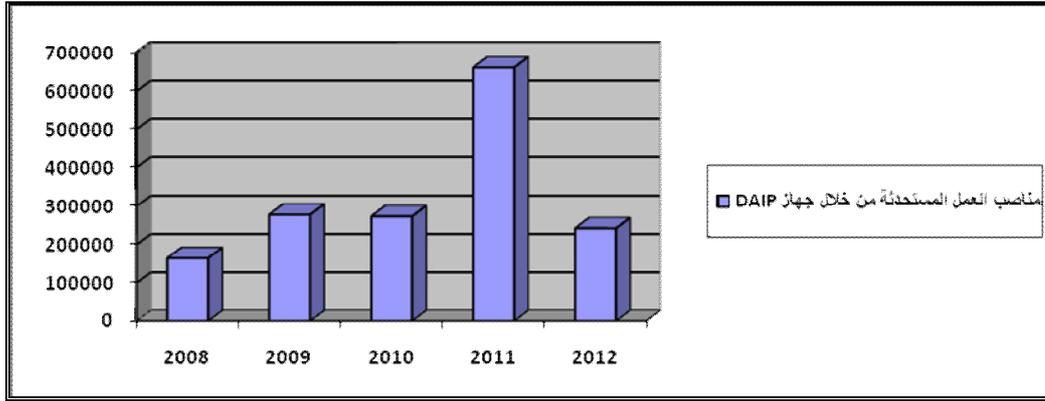
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المناصب	164 296	277 618	273 141	660 810	241 993

إن عملية خلق مناصب الشغل في إطار هذا الجهاز عرفت وتيرة تصاعدية بداية من سنة

2008 و يمكن تتبع هذا التطور من خلال الرسم البياني التالي :

¹ - وزارة التشغيل و الضمان الإجتماعي ، كلمة الطيب لوح وزير العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي ،الملتقى الجهوي حول الوساطة في التشغيل و دورها في أسواق العمل و إدارة العمل و الحكم الراشد .، الجزائر ، 3 إلى 6 أكتوبر 2010 .

² - république algérienne démocratique et populaire ، ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement , op. cit, p 237

الشكل رقم : 05 منحني بياني لتطور مناصب العمل المستحدثة من خلال جهاز DAIP¹

إن هذا التطور الحاصل في إستحداث مناصب الشغل يرجع أساسا إلى الأهمية التي أولتها الدولة لهذا الجهاز، لاسيما و أنه يشكل أداة أساسية لإدماج خريجي الجامعات و معاهد التكوين في مجالات العمل على مستوى قطاعات النشاط الإقتصادي و كذا الإدارات العمومية ، و قد كرست الحكومة سياسة الإدماج المهني مع إعطاء الأولوية للتصسيبات على مستوى قطاعات النشاط الإقتصادي ، نظرا للإمكانية التي توفرها هذه الأخيرة لطالب العمل في الحصول على منصب شغل دائم بعد انقضاء مدة الإدماج ، إلا أن الملاحظ أن قطاع النشاط الإقتصادي لم يستوعب كافة طلبات العمل على غرار قطاع الإدارة العمومية إلا أن هذا الأخير لا يعمل على توظيف المستفيدين من هذه العقود في مناصب دائمة نظرا لخصوصية عملية التوظيف التي تخضع للإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية ، و التي لا تعتمد أسلوب الإدماج المباشر في منصب العمل و هو الأمر الذي اضطر الحكومة إلى توقيف تصسيب طالبي العمل على مستوى الإدارات العمومية في فترات معينة .

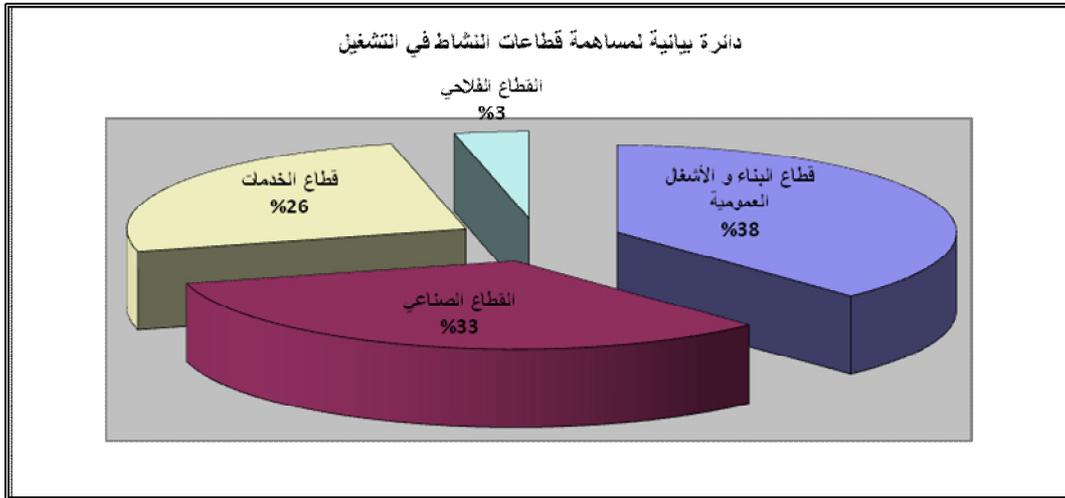
إن المنتبوع لأداء هذا الجهاز يلاحظ أن عدد المناصب تطور بشكل مستمر ابتداء من سنة 2008 التي شهدت بداية نشاط الجهاز بتتصيب 164 296 طالب عمل ، و قد شهدت سنة 2011 ارتفاعا قياسيا ، نظرا لخصوصية هذه السنة التي عرفت في بداياتها موجة من الإحتجاجات الأمر الذي أدى بالحكومة إلى تكثيف وتيرة خلق مناصب الشغل على مستوى

¹ - تم إعداد الرسم البياني بالإعتماد على معطيات الجدول رقم : 05

قطاعات النشاط المختلفة لاسيما قطاع الإدارة العمومية ، و كذا القطاع الخاص اللذين امتصا أكبر عدد من طلبات العمل في إطار عقود الإدماج المهني .

و الملاحظ كذلك أن حجم الغلاف المالي المخصص لتغطية إجراءات الإدماج المهني انتقل من 42 مليار دج سنة 2008 إلى 75 مليار سنة 2011¹ و تجدر الإشارة أنه في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 قد خصصت الحكومة غلاف مالي يتعلق بدعم التنمية الإقتصادية بما فيها دعم سياسات التشغيل قدر هذا الغلاف بـ 3500 مليار دينار و هو ما يشكل 16.05%² من حجم الغلاف المالي المخصص للبرنامج ككل ، و هو ما سيؤدي إلى ارتفاع التنسيبات على مستوى هذا الجهاز خلال الفترة ما بين 2013-2014 ، خاصة و أنه في إطار عصرنة الوكالة الوطنية للتشغيل فقد عمدت الدولة في إطار برنامج الخماسي لدعم النمو إلى تكثيف عدد الوكالات ليصل إلى 240 و كالة في آفاق 2014 . و بالنظر إلى طبيعة القطاعات التي توفر عروض العمل في هذا الجهاز فيمكن تتبع نصيب كل قطاع من عروض العمل التي يوفرها من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 06 : رسم بياني يبين أهم القطاعات المساهمة في عروض العمل لجهاز DAIP و نسب مساهماتها³



¹ - république algérienne démocratique et populaire ، ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement ، op , cit , p 240

² - بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ، مرجع سابق .

³ - ministère du travail , de l'emploi et de la sécurité sociale , bilan de la creation d'emplois (2010-2012) . 1 er semestre 2013 , mai 2013 , p 02

من خلال القراءة التحليلية للدائرة البيانية أعلاه ، يتضح أن قطاع البناء و الأشغال العمومية يحتل الصدارة في نسبة عروض العمل التي يوفرها في إطار هذا الجهاز ليليه القطاع الصناعي ، ثم بقية القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة .

2-تقييم أداء و كالة التنمية الإجتماعية - مديريات النشاط الإجتماعي :-

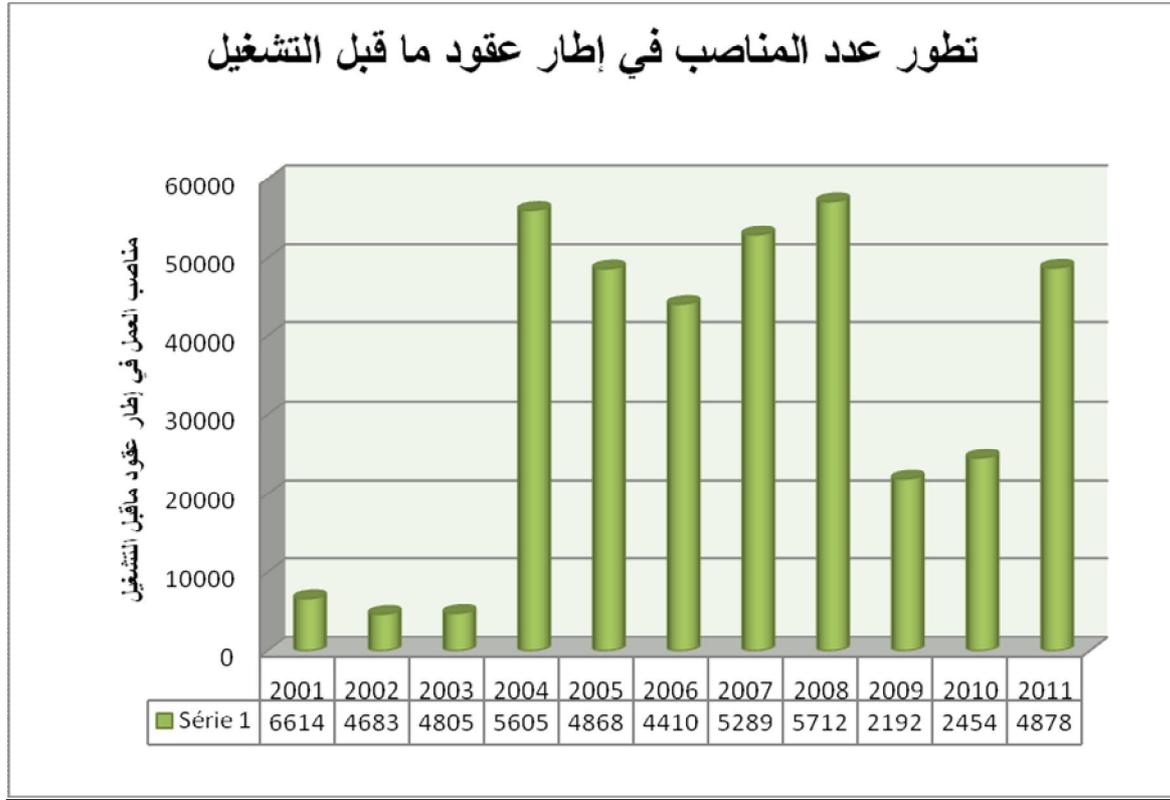
تعتمد هذه الدراسة في تقييم أداء الوكالة على الصيغ التي تضمن من خلالها خلق مناصب الشغل و هي محددة من خلال البرامج التالية :

- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE).
- برنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL).
- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO).

1- بالنسبة للمناصب المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل :

لقد سبق و أشرنا إلى أن هذا البرنامج مر بتطورات و تعديلات ، فمن برنامج عقود ما قبل التشغيل إنتقل إلى برنامج منحة إدماج حاملي الشهادات بموجب التعديل الأخير الذي طرأ عليه . و تعتبر هذه الصيغة من بين الصيغ الأولى التي برمجتها الحكومة لعم التشغيل المأجور ، و التي كان الهدف منها تمكين الباحث عن العمل من اكتساب خبرة مهنية تمكنه من الولوج بسهولة إلى عالم الشغل ، لاسيما و أن المناصب التي كانت توزع في هذا الجهاز كانت تعتمد نظام المؤهل و التخصص ، ما يعني أن طلبات العمل يتم إيداعها على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل أو على مستوى مديريات النشاط الإجتماعي حاليا و التي تقوم بتلبية العروض التي تستقبلها من طرف القطاع الخاص أو قطاع الإدارة العمومية ، و عادة ما يتم حصر احتياجات هذه القطاعات من خلال مراسلة من قبل مديريات التشغيل الولائية أو مديريات النشاط الإجتماعي ، إلى قطاعات النشاط على مستوى الولاية و يتم وفق ذلك توزيع الإحتياجات على هذه القطاعات و يمكن تتبع أداء هذا الجهاز من خلال معطيات الجدول و الشكل البياني التالي :

الجدول رقم 07 جدول و منحى بياني لعدد المناصب المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل خلال الفترة من : 2001-2011¹



إن تفسير الأعمدة البيانية أعلاه يبين أن وتيرة تنصيب خريجي الجامعات و معاهد التكوين في هذا البرنامج شهدت وتيرة متباطئة في بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلا أنه بداية من سنة 2004 شهدت تحسنا ، و مرد هذا التحسن إلى التعديل الذي خضع له هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي 102-04 المؤرخ في 2004/04/01²، و شمل هذا التعديل مستويات الأجر و كذا مدة العقد المبرم ، و قد استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي في ذات السنة قدر بأكثر من 03 ملايين دينار ، و هو ما أدى إلى انتعاش عملية التنسيبات لخريجي الجامعات و معاهد التكوين .

وعلى الرغم من مساهمة هذا البرنامج في امتصاص بطالة اليد العاملة ، إلا أنه لم يخلو من بعض النقائص التي يمكن عرضها فيما يلي :

¹ - تم إعداد الأعمدة البيانية بالإعتماد على المعطيات التالية :

- بوابة الوزير الأول ، حصيلة الإنجازات لسنة 2011 ، مرجع سابق .

- بوابة الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة . مرجع سابق .

- شباح رشيد ، مرجع سابق ، 194 .

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي 102-04 المؤرخ في 2004/04/01 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي 98-402 المؤرخ في 1998/12/02 المتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين ، الجريدة الرسمية ، العدد 20 ، الصادرة بتاريخ 2004/04/04 .

- غالبية التنصيات على مستوى هذا الجهاز يساهم فيها القطاع الإداري الذي يمتص أكثر من نصف طلبات العمل المعروضة .
- يمثل هذا الجهاز الجانب الإجتماعي الذي تعالج وفقه الدولة مشكلة البطالة و عليه فإداء هذا الجهاز يعتمد على التخصيصات المالية المرصودة في إطار برامج التنمية و التي غالبا ما تكون غير كافية لتلبية عروض العمل لكثرتها .
- عدم ديمومة الوظائف التي يمنحها هذا الجهاز ، إذ أن مدة العمل تقدر بسنة قابلة للتجديد ، مع إمكانية تمديد عقد العمل للسنة الثانية ، إلا أن غالبية المستفيدين من هذا الجهاز يضطرون بعد انتهاء عقودهم إلى إعادة التسجيل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل ، للحصول على أنماط أخرى من العقود في إطار جهاز DAIP ، هذا الأخير الذي استحدث سنة 2008 من أجل تدارك النقائص الموجودة على مستوى برنامج عقود ما قبل التشغيل .

2-برنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL)

لقد شكل هذا البرنامج أحد السياسات المنتهجة من أجل تشغيل الشباب لا سيما في مرحلة التسعينات ، وظلت الدولة تعتمد عليه في امتصاص بطالة اليد العاملة ، على الرغم من أن المنحة التي يتحصل عليها المنتسب لهذا البرنامج ضعيفة ، و قصر مدة العمل المقدره بسنة واحدة ، و في تقييم أداء هذا البرنامج يتضح أنه منذ سنة 1999 إلى غاية 2009 استفاد منه قرابة مليون بطل¹ و عموما يندرج المستفيدون من هذا الجهاز ضمن البرنامج الوطني الذي اتبعته الحكومة لبلوغ هدف مليوني منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، و كذا تحقيق هدف 03 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي للتنمية ، و قد حل محل هذا البرنامج جهاز DAIS الذي شهد سنة 2011 خلق ما يقارب 111 775 منصب عمل² ، ويكرس هذا الجهاز توجه الدولة القائم على كم المناصب دون نوعها

¹ - رشيد شباح ، مرجع سابق ، ص 232

² - بوابة الوزير الأول ، حصيلة الإنجازات لسنة 2011 ، ، مرجع سابق ، ص 10

3- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO) :

لقد تركّزت أهداف هذا البرنامج حول إنشاء مناصب عمل مكثفة قصيرة الأجل من خلال إطلاق برامج لإعادة تأهيل البنية التحتية العامة و المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وإشراك الشباب البطال في تحقيق هذا الهدف و قد بلغت حصيلة هذا البرنامج لسنة 2010 خلق 10 855 منصب شغل¹ ، بما في ذلك المستفيدين من برنامج الجزائر البيضاء ، إذ بلغ عدد المستفيدين منه 23 744 مستفيد بغلاف مالي قدر بأكثر من 04 آلاف مليار دينار .

4- برنامج منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) :

يعد هذا البرنامج برنامج ذو هدف مزدوج ، إذ تعتمد الحكومة في إطار سياسة التشغيل و كذلك في إطار سياسة محاربة الفقر ، و يتميز هذا البرنامج بارتفاع عدد المستفيدين منه إذ شهدت سنة 2011 فقط خلق قرابة 271 918² منصب شغل في إطاره. من خلال العرض السابق لأداء سياسات التشغيل في ظل برامج التنمية لابد من الوقوف على جملة من الملاحظات :

- لاشك أن تزايد حجم المشاريع الإستثمارية العمومية و الخاصة ، و ضخامة حجم الإنفاق العام أدى إلى تزايد وتيرة التشغيل وفق منحى تصاعدي بداية من سنة 2001 ، إلا أن مقارنة سياسات التشغيل إلى برامج التنمية لا تقف عند هذا البعد و إنما تتعداه إلى أبعاد أخرى تصب مجتمعة في البعد الذي يبحث في مدى المساهمة الفعلية لهذه البرامج في ترقية سياسات التشغيل بشكل يسمح بتحقيق 03 مظاهر أساسية و هي :

- تحقيق توازن سوق العمل .
- رفع نسبة مناصب الشغل الدائمة و اللاتقة .
- التحكم في معدلات البطالة بشكل يتوافق مع النمو الإقتصادي .

¹ -république algérienne démocratique et populaire ، ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement ، op ، cit ، p 241

² - حصيلة الإنجازات لسنة 2011 مرجع سابق ، ص 10

1- بالنسبة لتحقيق توازن سوق العمل :

لقد شهدت الجزائر منذ مرحلة التسعينات انخفاضا في معدلات الخصوبة و تراجع معدل النمو السكاني ، فبعد أن كان هذا المعدل يصل إلى نسبة 3.1% سنة 1985 ، فقد شهد تراجعا ليصل إلى 1.5% سنة 2008¹ ، هذا التباطؤ يؤدي بالضرورة إلى تقليص الضغط على سوق الشغل ، و يساهم في الحد من الإرتفاع الكبير لمعدلات البطالة ، كما أن هذا التراجع صاحبه انخفاض في معدلات المشاركة في سوق العمل إذ سجلت سنة 2009 ما يقارب 41.4% كنسبة مشاركة في سوق الشغل² و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل والذي يسجل متوسط 64% ، ما يؤكد هذه الفكرة هو تتبع تطور الفئة النشطة في الجزائر والتي انتقلت من 8 568 221 سنة 2001³ ، لتصل إلى 10 661 000 سنة 2011⁴ ، وهو تطور ضعيف نسبيا .

وينتج عرض العمل من خلال قطاعات النشاط المختلفة إذ يساهم القطاع الإداري و الخدماتي بنسبة 55.2% ، في حين نجد قطاع الأشغال العمومية يضم 19.4% ، أما القطاع الفلاحي 13.7% ليليه القطاع الصناعي بـ 11.7% .

إن هذه البرامج التي تشكل السياسة العامة للتشغيل ساهمت منذ إنطلاق برامج التنمية في زيادة وتيرة عرض العمل في مؤسسات الدولة لاسيما قطاع الإدارة العمومية و القطاع الإقتصادي بدرجة أقل ، كما ساهمت في زيادة القوة المشتغلة بشكل مستمر من خلال امتصاص خريجي الجامعات و معاهد التكوين ، بما أدى بدوره إلى تراجع مستويات البطالة . لكن التساؤل الذي يطرح بأي طريقة استطاعت هذه البرامج أن تضم كل الوافدين إلى سوق الشغل ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تدفع إلى إستعراض النقاط الموالية .

1 - الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي. أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23 الصادر في يونيو 2010، ص 7.

2 - المرجع نفسه

3 - الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير حول وضعية سوق الشغل في الجزائر، الجزائر، 2002، ص 12

4 - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي، تقرير حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للأمة 2011/2012. مرجع سابق، ص 76

2- بالنسبة لخلق مناصب شغل دائمة و لائقة :

لا نختلف في أن سياسات و برامج التشغيل في الجزائر تعتمد على توفير فرص العمل من خلال آليات منها دعم العمل المأجور و كذلك برامج الأشغال العامة و إعانات الأجور، التي تستهدف فئات كبيرة من خريجي الجامعات و المعاهد و كذلك فئات الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن العمل ، و الميزة الأساسية لهذه البرامج :

- أنها برامج ذات تكلفة عالية ، فالتخصيصات المالية باهضة مقابل مردودية منخفضة كما أنها تستحدث مناصب عمل متدنية الأجر فمتوسط الأجر يتراوح بين 6000 دج و 15000 دج و هي أقرب إلى المنح و المساعدات الإجتماعية منها إلى رواتب و أجور تحفظ كرامة المستفيد منها .

- أنها وظائف مؤقتة ، فهي بذلك بعيدة عن مفهوم العمل اللائق الذي يستدعي دوام الوظيفة و ملائمتها للمؤهلات العلمية و الأجر المحترم .

الواقع في الجزائر أن هذه البرامج تأخذ أكبر نسبة من نسب التشغيل ، ما يعني أن غالبية المناصب التي تم استحداثها هي مناصب مؤقتة ، و يعود ذلك إلى توجه سياسة الحكومة التي تعتمد على كم الوظائف و ليس على نوعيتها . و تؤكد هذه الفكرة من خلال الإحصائيات الرسمية لسنة 2011 إذ تبين أن ما تم خلقه من مناصب في إطار جهاز DAIP بلغ 660 810 منصب شغل و هو عدد أكبر من مجموع ما تم استحداثه من مناصب في نفس السنة من وظائف دائمة على مستوى القطاعات و المؤسسات العمومية مجتمعة¹ .

3- التحكم في معدلات البطالة بشكل يتوافق مع معدلات النمو الإقتصادي :

إن المسلم به في النظريات الإقتصادية أن أسواق العمل تتأثر سلبا أو إيجابا بالأداء الإقتصادي الكلي و بخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من تحقق العلاقة الإقتصادية التالية :

ارتفاع معدل النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل ← انخفاض معدلات البطالة .

¹ - لمزيد من التفاصيل أنظر : بوابة الوزير الأول ، حصيلة الإنجازات الإقتصادية و الإجتماعية لسنة 2011 ، مرجع سابق ، ص 06

و هذا ما يؤكد التحليل الكنزري الذي يركز على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب و ينطلقون من فكرة أن البطالة سوف تتخفف تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الإقتصادي فهل تحققت هذه المعادلة في الجزائر ؟

يمكن تتبع معدلات النمو و مستويات البطالة من خلال الجدول التالي لتأكيد الفكرة أو نفيها:

جدول رقم 06: تطور نسبة البطالة إلى معدلات النمو خلال الفترة 2001-2012¹

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	2
نسبة البطالة	28.43	26.06	23.7	17.7	15.3	12.3

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو	2.98	2.4	2.4	3.3	2.4	2.6
نسبة البطالة	11.8	11.3	10.2	10	10	9.7

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن العلاقة القائمة بين تطور معدلات النمو و انخفاض نسبة البطالة غير محققة في الجزائر ، ذلك أن التفسير المنطقي لتراجع معدلات البطالة هو ارتباطها بمنطق الدولة الريعية بدليل أن هناك علاقة و وثيقة بين ارتفاع سعر النفط و انخفاض معدلات البطالة ، و هو ما يؤكد الفكرة القائلة أن ارتفاع معدلات التشغيل هو بفعل زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة إرتفاع العوائد النفطية .

و نثير في هذا الصدد نقطة مهمة فيما يتعلق بمدى مصداقية معدل البطالة المعلن عنه من قبل الهيئات الرسمية ، و فيما إذا كان بالفعل يعبر عن النسبة الموجودة في الواقع أم أنه خاضع لمعطيات لا يمكن أن تحدد بدقة المعدل الموجود في الواقع ، فمن خلال دراسة قام بها الأستاذ بوفليح نبيل لتقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 اعتمد فيها على معدلين للبطالة : معدل البطالة الرسمي و معدل البطالة المصحح حيث أن هذا الأخير تم حسابه وفقا للمعادلة التالية :

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للأمة 2011-2012 . مرجع سابق ، ص 95

معدل البطالة المصحح = فئة العاطلين عن العمل + فئة العمال الغير منظمين

الفئة النشطة

و عليه ، فمن أجل إضفاء قدر من الموضوعية على الإحصائيات المعلن عنها رسميا ، فإن هذه الأخيرة تستثني فئة العمال الغير رسميين بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية ، وفي نظر الباحث فإن هذه الفئة تضم إلى فئة العاطلين عن العمل مادام أنها لا تمارس عملا مصرحا به ، و عليه فقد خلصت هذه الدراسة إلى المعطيات التالية :

جدول رقم 07 : يبين تطور مستويات التشغيل و البطالة خلال الفترة 2000-2008¹

المؤشر/السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
فئة العاطلين عن العمل	2.610	2.388	1.729	1.265	1.220
فئة العمال غير المنتظمين	1.263	1.455	2.070	2.485	2.579
الفئة النشطة	8.850	9.305	9.780	10.267	10.801
معدل البطالة الرسمي	29.5	25.7	17.7	12.3	11.3
معدل البطالة المصحح	43.76	41.30	38.84	36.52	35.17

إن الملاحظ من خلال معطيات الجدول ، هو التفاوت الموجود بين معدلات البطالة الرسمية و معدلات البطالة المصححة ، و مرد هذا التفاوت إلى ارتفاع حجم الفئة العاملة في إطار القطاع غير الرسمي ، اعتبارا من أن معدل البطالة الرسمي يقصي هذه الفئة فتندرج ضمن الفئة المشتغلة و الملاحظ أن معدل هذه الفئة يزداد ، ففي إطار اعتماد الدولة لسياسات توظيف مؤقتة لا تجد هذه الفئة سوى الانضمام إلى هذا القطاع الذي تجد فيه ملاذا لها من البطالة .

¹ - نبيل بوفليح ، مرجع سابق ، ص 51

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه سياسات التشغيل في الجزائر

لقد شكل الإنفاق الحكومي على برامج التنمية رافدا لتطور أداء سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة المشمولة بالدراسة ، ما أحدث ديناميكية في سوق العمل بغض النظر عن طبيعة المناصب المستحدثة سواء كانت دائمة أو مؤقتة ، إلا أن الملاحظ أن سياسة الدولة تتجه نحو الإهتمام بالكم في العديد من المجالات لاسيما في مجال السياسة الإجتماعية و منها التعليم و التشغيل ، ففي الوقت الذي يكرس فيه الخطاب السياسي الوصول إلى أكثر من مليون طالب جامعي ، تكرر الحكومة ذات المنطق من خلال سياسة التشغيل بسعيها لتحقيق 03 ملايين منصب شغل آفاق 2014 ، و هذا ما يدل على غلبة المنطق السياسي على السياسات العامة للدولة ، و لعل تكريس هذا المنطق يتوافق مع الوضعية المالية للدولة فطالما أنها تمتلك المال ، فهي تسعى إلى تلميع صورة الأداء الحكومي من خلال الإنجازات و الأرقام التي تستعرضها في حصيلتها السنوية .

لقد كان على الحكومة أن تسعى لبناء اقتصاد قوي خارج نطاق المحروقات التي لا يزال أداء الإقتصاد مرتبنا بها ، و هو الأمر الذي كان سيساهم في تعزيز الإستقرار الإجتماعي لاسيما و أن الجبهة الإجتماعية و على الرغم من مرور أكثر من عقد من الزمن على إنطلاق البرامج التنموية إلا أنها لم تستشعر أثرها على الواقع المعيشي و ما يبرر ذلك هو الإحتجاجات و المظاهرات والإعتصامات التي تحدث بين الحين و الآخر* ، لا سيما احتجاجات الفئة البطالة و العاملة بعقود مؤقتة ، و هو الأمر الذي يجعل استعراض الإرتباط الموجود بين سياسات التشغيل في الجزائر و الإستقرار الإجتماعي أمرا ضروريا ليتم وضع تصورات عن المآلات التي قد تصير إليها هذه السياسات في ظل المنطق الريعي للدولة.

*- من بين هذه الإحتجاجات ، الإحتجاجات الإجتماعية التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011 التي كان من أسبابها غلاء الأسعار و إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب ، و تتجدد هذه الإحتجاجات و تختلف باختلاف المطالب الإجتماعية ، كاضرابات الأساتذة في قطاع التربية و التعليم ، و كذا عمال الأسلاك المختلفة كالصحة و الأسلاك المشتركة للمطالبة بالزيادة في الأجور و التي شهدتها الجزائر ما بين سنتي 2011-2012 . لمزيد من التفاصيل أنظر : جريدة النهار أون لاين الإلكترونية ، نقلا عن موقع الأنترنت :

<http://www.forum.ennaharonline.com/thread49200.html> تاريخ الإطلاع : 2013/08/02 .

و لما كان تشخيص مواطن الضعف الكامنة في سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية أمر مطروحا في هذه الدراسة كان لزاما على الباحث إستعراض أهم البدائل الكفيلة بتفعيل سياسات التشغيل بشكل يمكن من خلاله تدارك الخلل الحاصل ، سواءا من خلال الإستدلال ببرامج الدول في هذا الصدد و تجاربها ، أو من خلال طرح بدائل أخرى تعتمد على خصوصية البيئة و طبيعة الإقتصاد الوطني .

المطلب الأول : مصير سياسات التشغيل في الجزائر

إن العرض التحليلي لسياسات التشغيل في ظل برامج التنمية يمكن من بناء تصورات حول مصير هذه السياسات و مدى قدرتها على تحقيق السلم الإجتماعي ، فالأصل في نجاح أي سياسة أو برنامج تنموي يكمن في مدى قدرته على تحسين المستوى المعيشي من خلال ضمان منصب شغل لائق و دائم ، يحفظ كرامة الفرد الباحث عن العمل .

أولا - سياسات التشغيل و الإستقرار الإجتماعي :

لقد تطورت نظريات النمو الإقتصادي بشكل يبحث في مصادر النمو المستدام طويل الأجل الذي يأخذ بعين الإعتبار توفير القاعدة المادية المناسبة لبناء الرفاه المجتمعي ، وكذا توزيع عوائد النمو بشكل منصف للحفاظ على الإستقرار الإجتماعي الذي يعد أحد المقومات الأساسية لإستدامة النمو نفسه ، ولعل أبرز مظهر لعوائد النمو ، هو الخلق المستمر لمناصب الشغل إنطلاقا من مسلمة وجود قطاع إقتصادي قوي و متين خالق للثروة و مناصب الشغل بصورة دائمة و متوازنة لقد سيرت الحكومة طيلة أكثر من عقد من الزمن برامج تنموية في شكل مخططات لأجل النهوض بإقتصادها الوطني ، و تحقيق التنمية المنشودة ، و على الرغم من أن هذه البرامج إستطاعت أن تحقق أداءا إيجابيا على المستوى الكلي الإقتصادي إلا أن هذا الأداء يبقى دون المستوى المطلوب إذا ما قورن بحجم الإنفاق العام المخصص ، و في المقابل نجد معدلات البطالة إستقرت وفق منحى تنازلي إبتداءا من سنة 2001 أين بلغت 28.43%¹ لتصل سنة 2012 9.7%² فهل هذا

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي الإجتماعي للأمة 2011-2012 ، مرجع سابق ص 95
² - المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

يعطي إنطباعاً بأن الإقتصاد الوطني إستطاع أن يستوعب كافة القادمين الجدد إلى سوق الشغل خلال هذه الفترة ؟

لقد عرفت بداية سنة 2011 سلسلة من الإحتجاجات و المظاهرات على إثر الأوضاع الإجتماعية و المعيشية السيئة ، كالبطالة و غلاء المعيشة و الإرتفاع المحسوس لأسعار المواد الغذائية و لعل السمة الأساسية لهذه الإحتجاجات :

- سيطرة الحركة الشعبية العفوية.
 - طغيان فئة الشباب في مجمل حركات الإحتجاج الإجتماعي .
 - غياب تأطير من قبل منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية .
 - غياب لوائح مطلبية واضحة تتضمن مطالب إجتماعية ، إقتصادية ، سياسية محددة بذاتها .
- إن الميزة الأساسية لهذه الحركات الإحتجاجية هي الإصطدام و المواجهات العنيفة مع قوات الأمن التي تخللها تخريب للممتلكات العامة و الخاصة في ظل غياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني .

إن هذه الإحتجاجات وضعت فعالية برامج التنمية موضع تساؤل ، ذلك أن هذه البرامج كان من المفروض أن تحقق نقلة نوعية في حياة المواطن بشكل يتحسس من خلاله تغيراً في مستواه الإجتماعي إلى الأفضل ، لا سيما ما يتعلق بوضع الفئة البطالة ، فعلى الرغم من توفر الإطار القانوني و المؤسساتي الذي يضمن مناصب شغل و لو مؤقتة إلا أن وتيرة عمل هذه الأجهزة ظلت بطيئة تعيقها الإجراءات و التعقيدات الإدارية ، لا سيما فيما يتعلق بخلق النشاط عن طريق الصناديق المخصصة لذلك .

إن هذه الإحتجاجات وضعت الإستقرار الإجتماعي موضع تهديد ، و وضعت أجهزة الحكومة في وضع يستدعي ضرورة التعامل ، فأعطت بذلك من خلال قرارات سياسية جملة من الإجراءات الإصلاحية التي دفعت إلى شراء السلم الإجتماعي من خلال دعم آليات وأجهزة التشغيل فالعرض التحليلي لأهم الإصلاحات التي أعقبت هذه الإحتجاجات من جانب سياسات التشغيل يؤكد الطرح أعلاه . و يمكن إبراز مضمون هذه الإصلاحات من خلال مايلي :

- إصلاح الإطار القانوني و التشريعي لسياسات التشغيل .
 - رفع وتيرة منح القروض في إطار الوكالات المختلفة ANSEJ-CNAC-ANGEM
 - مضاعفة عدد المستفيدين من جهاز DAIP و كذا عقود ما قبل التشغيل .
 - تعميم نعليات الإستفادة من قروض البنوك لإنشاء المشاريع المختلفة .
 - توسيع التخفيضات الجبائية و الإمتيازات الضريبية بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع .
- إن مثل هذه التعديلات و الإصلاحات التي أعقبت هذه الأحداث تكرر مبدأ التلقائية في معالجة مشكل البطالة دون مراعات ضوابط سوق الشغل و إحتياجات الإقتصاد الوطني ، الأمر الذي كرس خلق أنشطة هادرة للمال ، و غير خالقة للثروة و لا لمناصب الشغل .
- لقد صارت سياسات التشغيل في الجزائر بمثابة أداة لشراء السلم الإجتماعي و الحفاظ على إستقراره و دوامه ، بدليل ما أعقب إحتجاجات 2011 من توسيع لمناصب و آليات التشغيل و إذا كانت الوضعية المالية في ذات الفترة جيدة و مريحة مكنت من اتخاذ إجراءات فورية لإحتواء غضب الشباب البطل ، فالسؤال الذي يطرح هو ما مصير الإستقرار الإجتماعي لو لم يكن الوضع المالي جيدا في هذه الفترة ؟ ففي ظل غياب قاعدة إقتصادية متينة و قطاعات منتجة و خالقة للثروة ، تبقى مسألة السلم الإجتماعي أحد المحاور الأساسية التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في أي قرار سياسي أو اقتصادي .

و تشير العديد من التقديرات لعام 2012 بشأن مجموع السكان في الجزائر إلى أزيد من 37 مليون نسمة¹ ، و أن هذا العدد سيتجاوز 38 مليون نسمة بحلول سنة 2014² ، حيث سيشكل من هم أقل من 34 سنة نسبة 68% من إجمالي سكان الجزائر³ . و من المسلم به أن قرابة 72 % من الجزائريون يعيشون في المدن ، هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تقلص فرص الحصول على العمل و السكن اللائق مستقبلا و يمكن أن تؤدي إلى موجة واسعة من السخط قد تسهم في تهديد الإستقرار الإجتماعي .

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات ، الإحصائيات الإجتماعية " النمو السكاني " . نقلا عن موقع الأنترنت : <http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html> 2013/10/10 تاريخ الإطلاع :

² - المرجع نفسه .

³ - المرجع نفسه .

و لا نختلف في أن العقد الأخير قد شهد إنخفاضا في معدلات البطالة ، فبحسب الإحصائيات الرسمية فإن هذا المعدل بلغ 9.7 % سنة 2012* لكن هذا التراجع ترافق مع تزايد في عدد المناصب المؤقتة و أنشطة القطاع غير الرسمي .

و ثمة عاملان يمكن أن يساعدا في تفسير هذا التطور هما¹:

- **العامل الأول** : هو ظهور عدد كبير من المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة .
- **العامل الثاني** : تراجع في استقرار الوظائف ، بحيث تشير بعض الدراسات إلى أن ثلث العاملين في الجزائر يبحثون عن وظيفة أخرى ، إما لأن وظائفهم الحالية غير مستقرة أو لأنهم يتقاضون أجورا زهيدة .

عموما تمثل البطالة في الجزائر و سوء نوعية الوظائف** أحد أوجه التهميش و اليأس الذي تشعر به شريحة واسعة من الشباب وهو الأمر الذي من شأنه أن يمس بالسلم الاجتماعي مستقبلا إن المنطق الذي تعتمده الحكومة في تكريس السلم الاجتماعي ، و تغليب المنطق السياسي على المعطى الإقتصادي قد يؤدي إلى التسبب في اختلالات هيكلية في الإقتصاد الوطني ، قد تحرمه من المزايا النسبية التي تمكن من تحقيقها من خلال برامج التنمية و الإنعاش الإقتصادي . و إذا كان النظام السياسي قد استطاع أن يضمن نوعا من الإستقرار الاجتماعي بفضل الوضع المريح للخزينة العمومية إلا أن التساؤل الذي يطرح إلى متى سيستمر ؟.

ثانيا - مصير سياسات التشغيل في ظل المنطق الريعي للدولة :

معالجة هذا الجزء من الدراسة يطرح سيناريوهين مختلفين مرتبطين بالوضعية المالية للدولة بين إستمرار الوضع القائم أو تراجع أسعار النفط .

سيناريو إستمرار الوضع الحالي: لقد صاغت الحكومة بداية من سنة 2001 ثلاث برامج

للتنمية ، و رصدت لذلك أغلفة مالية ضخمة من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني و تحقيق

* - أنظر تقرير المجلس الوطني الإقتصادي الاجتماعي حول الوضع الإقتصادي و الاجتماعي للأمة 2011-2012 ، مرجع سابق

¹ - الحسن عائني ، مرجع سابق ، ص 08 .

- المقصود بسوء نوعية الوظائف ، أن نسبة كبيرة من المناصب التي يتم إستحداثها لا ترقى إلى طموحات الباحث عن العمل ، لا من ناحية التناسب مع المؤهلات و لا من حيث الأجر الذي يتقاضاه .

إنتعاش المجالات الإقتصادية و كذا رفع المستوى المعيشي للمواطن ، و العمل على الحد من البطالة و ترقية سياسات التشغيل .

إن الحديث عن هذه البرامج التنموية ، يعني بالضرورة الحديث عن الراحة المالية التي انجرت عن الإرتفاع و الإستقرار الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية* ، و كذا إحتياطي الصرف الذي جعل من الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا و المرتبة 11 عالميا ، فالى نهاية سنة 2012 بحسب تقرير صندوق النقد الدولي ، فقد تجاوز إحتياطي الصرف من العملة الصعبة 205.2 مليار دولار¹، إضافة إلى المبالغ الضخمة في شكل سندات الخزينة الأمريكية و صناديق ضبط الإيرادات ، هذه الراحة المالية تسمح بتوسيع الإنفاق الحكومي و في وضع برامج جديدة للتنمية أمام وجود استقرار على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي و المتمثلة في :

- مؤشرات نمو إيجابية عموما .
- توازن في ميزان المدفوعات .
- التخلص من ضغوط المديونية .

إن هذا الوضع من شأنه أن ينعكس إيجابيا على مستويات عديدة ، لكن هذه الإيجابية مرتبطة بحسن تسيير الفوائض المالية بما يتناسب و المتطلبات الإقتصادية لاسيما ما يتعلق منها بجانب التشغيل .

إن مسألة التشغيل في ظل إستمرار الوضع الحالي ستعرف انتعاشا يعتمد أساسا على مخطط الحكومة الرامي إلى الحد من البطالة و ترقية التشغيل ، مما يعني استمرار الإنفاق الحكومي على هذه السياسات بشكل موسع ، فالدولة من خلال الراحة المالية التي تشهدها الخزينة العمومية تتحكم في زمام السلم الإجتماعي ، فالإحتجاجات التي يشهدها الشارع الجزائري بين

* - لمزيد من التفاصيل حول تطور أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 ، أنظر : موقع منظمة الدول المصدرة للنفط ، كشف الحصيلة السنوية " تقرير سنة 2012 " . نقلا عن موقع الأنترنت : http://www.opec.org/opec_web/en/202.htm تاريخ الإطلاع : 2013/10/02

¹ - république algérienne démocratique et populaire ,portail du premier ministre « FMI:l'Algérie demeure la moins endettée dans la région MENA et 2ème détentrice des réserves de change » http://www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=1965&Itemid=246 consulter le 25/07/2013

الحين و الآخر أبرزت قدرة الدولة على إخمادها وفق منطق يعتمد في كل مرة على توسيع حجم الإنفاق العام بشكل يؤدي إلى إرضاء الجبهة الإجتماعية لاسيما ما يتعلق باحتياجات البطالين . إن استمرار أسعار النفط بالارتفاع في الأسواق الدولية سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الفوائض المالية ، هذه الفوائض ستعمل الحكومة على توجيهها إلى ميادين عدة و نذكر منها :

- توسيع حجم الإستثمارات العمومية ، لا سيما في مجالات البنية التحتية ، كتوسعة مشروع الطريق السيار ليشمل نواحي عديدة من الوطن و كذلك إعادة بعث مشاريع المدن الجديدة وهي إستثمارات تستدعي أغلفة مالية ضخمة و بالمقابل ستساهم هذه المشاريع بخلق موسع لمناصب الشغل .

- توسيع حجم التنسيبات على مستوى أجهزة الإدماج المهني ، نظرا للترايد المستمر لعدد خريجي الجامعات و معاهد التكوين .

- إمكانية إدماج حاملي الشهادات المستفيدين من عقود الإدماج في مناصب دائمة ، على مستوى المؤسسات التي يشتغلون بها و هو مطلب يرفع في كل احتجاج لهذه الفئة ، في حين تؤجل الحكومة الفصل فيه في كل مرة ، فالإستقرار الإجتماعي بالتالي يستدعي الإستجابة لهذا المطلب لا سيما و أن عدد المستفيدين من الجهاز كبير نسبيا ، و قد تم هيكلة مطالب هذه الفئة في شكل تنسيقيات و نقابات قد تشكل جماعة ضغط على جدول أعمال الحكومة مستقبلا.

- الرفع من قيمة الإستثمارات الموجهة للشباب من أجل إقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة و تدعيمها بامتيازات جبائية جديدة .

إن تحليل ما ورد في إجتماع مجلس الوزراء* بخصوص إقرار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 يؤكد أن الدولة تعول على الوضع الإقتصادي الحالي في إعادة بعث مشاريع تنموية و في رصد أغلفة مالية إضافية غير تلك التي تم رصدها في إطار هذا البرنامج ، و لو أن خطاب الرئيس الموجه إلى المجلس ركز على فكرة و هي ضرورة الإعتماد على الإمكانيات الذاتية فهي بذلك إشارة إلى الإعتماد على الفوائض النفطية ، و كذا الإستفادة من الراحة المالية التي

* - المنعقد في يوم 24 ماي 2010 و الذي تم على إثره إقرار البرنامج الخماسي 2010-2014 .

تشهدا الجزائر ، كما أنه ما يستقى من هذا الخطاب هو وجود إرادة في الخروج من اقتصاد الريع و محاولة خلق اقتصاد قائم على قطاعات منتجة، إلا أن هذه الإرادة بقيت أسيرة الخطاب السياسي ، فلا تزال الجزائر تعتمد على إيرادات النفط التي باتت تشكل بحسب إحصائيات 2012 ما يتعدى 98%¹.

سيناريو تراجع أسعار النفط :

تجمع الأدبيات الاقتصادية و السياسية على الأهمية و المكانة التي تحوزها العوائد النفطية في رسم السياسات و الإستراتيجيات الاقتصادية و الإجتماعية التي تتبناها الحكومات الجزائرية منذ الإستقلال ، فبرامج التنمية الاقتصادية قديما و حديثا تمول بفضل هذه العوائد ، في ظل عدم وجود بديل للدخل ناتج عن قطاعات منتجة تغطي متطلبات الإقتصاد الوطني .

إن هذا الإرتباط بمورد وحيد زائل معرض لتقلبات الأسواق الدولية ، يجعل من الإقتصاد الوطني بدوره غير قار ، فهو ليس في منأى عن الصدمات الاقتصادية التي قد تحدث من جراء إحتمال تهاوي أسعار النفط في أي لحظة .

و المستقر لتطور الإقتصاد الجزائري يلاحظ أن الحكومة لم تستوعب الدرس من جراء الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 و التي نتجت عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما جعل الإقتصاد الوطني آنذاك عاجزا و غير قادر على احتوائها و دخلت البلاد على أثرها في أزمات متتالية و توقفت عجلة التنمية و ما نتج عن ذلك من تردي الوضع الإجتماعي و ارتفاع قياسي في معدلات البطالة .

إن الوتيرة التي تعتمد من خلالها الجزائر على النفط لا يجعلها بعيدة عن تكرار سيناريو أزمة 1986 ، فالعديد من التحليلات الاقتصادية تؤكد أن الإقتصاد الجزائري على الرغم من الأموال التي ضخنت في شكل برامج للتنمية لم تتمكن من انعاشه و لا بتحقيق تنويع لموارده بحيث يرقى بأدائه إلى المستوى المطلوب ، في ظل غياب القدرة على وضع تصور للتنمية من قبل

¹ - الوكالة الوطنية للإستثمار ، حصيلة التجارة الخارجية . نقلا عن موقع الأنترنت :

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur تاريخ الإطلاع : 2013/10/02

النخبة الحاكمة ، فالحكومة أبرزت في الكثير من المواقف في تعاملها مع الانفجارات الاجتماعية أنها أداة للإنفاق العام ليس إلا .

و في هذا الإطار يقول المحلل الإقتصادي عبد الرحمن مبتول " أن تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مستويات تتراوح بين 80-100 دولار لن يتسبب فقط في توسيع عجز الموازنة الجزائرية بل سيرغم الحكومة على وقف آلاف مشاريع الخماسي للتنمية"¹

كما تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي* أنه في حال تراجع أسعار النفط فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث إضرار كبير بالإقتصاد الوطني ، و بالتالي تراجع حجم الإستثمارات العمومية و ارتفاع معدلات البطالة فأمام هذا المنطق الريعي الذي لا تزال الدولة تعتمد عليه يدفعنا لتصور مصير سياسات التشغيل في حالة تراجع أسعار النفط و الذي يمكن أن نحدده من خلال مايلي :

- تجميد الدولة عملية إستحداث مناصب الشغل القائمة على دعم العمل المأجور ، لعدم قدرتها على تغطية نفقات إضافية ، كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تقليص مدة عقود العمل في إطار جهاز الإدماج المهني و كذا صيغ عقود العمل الأخرى .
- التوقف عن دعم المشروعات الصغيرة في إطار سياسات التشغيل القائمة على دعم المبادرات الفردية ، كما قد تلجأ الدولة إلى إلغاء التحفيزات الجبائية و و تقليص مدة تسديد القروض حتى تضمن إستعادة قروضها و الحصول على مورد للخرينة .
- تقليص حجم الإستثمارات العمومية و التراجع عن الإستثمارات المبرمجة مما يلغي فرص مناصب الشغل التي قد تتيحها للعديد من البطالين .
- إرتفاع معدلات البطالة من جراء تقليص مناصب العمل القطاعية و تجميد التوظيف على مستوى الإدارات العمومية لعدم قدرة الدولة على تحمل نفقات التسيير و في مقدمتها الأجور و في هذا الصدد يرى المحلل الإقتصادي عبد الرحمن مبتول² بأن الدولة قد تعجز عن تغطية أجور الموظفين في القطاع العام في حالة إنخفضت أسعار النفط إلى حدود 70 دولار كما قد

¹ - عبد الوهاب بوكرواح ، "انهيار أسعار النفط يعيد الجزائر إلى وضع أسوأ من أزمة 1986" . الشروق أون لاين ، نقلا عن موقع الأنترنت : <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/134056.html> تاريخ الإطلاع : 2013/09/19 .

* - لمزيد من التفاصيل أنظر : صندوق النقد الدولي ، نشرة معلومات معممة رقم 13/10 . واشنطن ، جوان 2013 ، ص 02 .

² - عبد الوهاب بوكرواح ، مرجع سابق .

يجعل هذا الأمر الحكومة غير قادرة على تمويل برامج التجهيز و التنمية الواردة في البرنامج الخماسي للتنمية .

إن ورود هذا الإحتمال غير مستبعد عندما يبنى إقتصاد الدولة على مورد أسعاره غير مستقرة في الأسواق العالمية ، و عندما تبنى سياسات اقتصادية إجتماعية كسياسة التشغيل على هذا المنطق فإن السلم الإجتماعي يبقى رهين المجهول في غياب القدرة على التحكم في موارد الدولة التي تجعل من الأسواق الدولية المحدد الأساسي لمواردها السنوية ، هذه الأخيرة التي تعرف بتقلباتها و بخضوعها بدورها للتقلبات السياسية التي تحدث في الساحة الدولية .

إن الإشكال الذي يطرح حول سياسات التشغيل هو أنها لم تخرج من المنطق السياسي بحيث تصير خاضعة لمنطق إقتصادي بحت يأخذ بتوازن العرض و الطلب ، ذلك أن مشروعية النظام السياسي وضعت كأولوية فبقاء النظام السياسي و استقراره يرتبط بمشروعية الإنجاز ، وما نسبة البطالة التي بلغت سنة 2012 إلى 9.7% أبرز دليل على ذلك إذ كيف نفسر أن هذه النسبة هي نفسها الموجودة في دول متقدمة عديدة بمستواها الإقتصادي و مستوى الرفاه الإجتماعي الذي يعيشه مواطنوها ، في حين نفس النسبة في الجزائر في غياب تطور إقتصادي و بمستوى إجتماعي متدني .

المطلب الثاني : بدائل تفعيل سياسات التشغيل في الجزائر:

إن نقل تجربة ناجحة بحذافيرها إلى دولة أخرى يعد من الصعوبة بمكان ،للعديد من الإعتبارات أبرزها أن التجربة الناجحة هي وليدة بيئة محفزة في حد ذاتها بما تمثله من خصوصيات اقتصادية و اجتماعية و قيمية ، إلا أن الإستدلال ببعض ما أسفرت عنه تجارب الدول في مجال التشغيل ومكافحة البطالة ، سيمكن من استخلاص التوجهات الكفيلة بزيادة فعالية هذه السياسات في الجزائر .

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للأمة 2012/2011 . مرجع سابق ، ص 75

أولاً: سياسات و برامج التشغيل الدولية - برامج الانتقال من المدرسة إلى العمل -

إن عملية الانتقال من المؤسسة التعليمية (المدارس -الجامعات) إلى سوق الشغل ليست عملية آلية ، و إنما عملية تتحكم فيها العديد من العوامل ، و تتخللها فترات طويلة نسبياً من البطالة ، ما حتم على العديد من الدول إيجاد برامج كفيلة بتسهيل عملية اندماج الخريجين في سوق العمل ، و قد أفضت تجارب الدول في هذا الصدد إلى اعتماد برامج متباينة بحسب نوع و طبيعة نظام التعليم الذي يخضع له المتخرج و عليه نميز بين عنصرين أساسيين في هذا الصدد و هما :

-عنصر المفاضلة بين التعليم المهني و التعليم العام : و هي التجربة التي أخذت بها كل من ألمانيا ، النمسا و الدنمارك ، و تفيد هذه التجربة إلى أن التعليم المهني يميل إلى رفع مستوى آفاق التشغيل¹ و يزيد من رواتب الخريجين مقارنة بما تقدمه مدارس التعليم العام ، لذا نجد أن الدول سابقة الذكر عمدت إلى المزج مابين التعليم العام و التعليم المهني من أجل تزويد الطلاب و الخريجين بالمبادئ النظرية و المهارات العملية التي تزيد من نسب توظيفهم

-عنصر المفاضلة بين التمهين خارج أوقات الدراسة و التمهين داخل المدرسة: و نجد هذه التجربة في كل من فرنسا و إيطاليا ، إذ أثبتت بعض التجارب أن امتهان بعض الحرف أو المهن خارج أوقات المدرسة يمنح فرص أفضل من التعليم المهني داخل المدارس فيجعل بذلك طالب العمل مرتبط برب العمل و كذلك مرتبط بمجال معين قد يبلور من خلاله مهاراته و يحسن وضعيته المادية .

وتعد تجربتي اليابان و ألمانيا من أكثر التجارب الناجحة في تحقيق ذلك الترابط بين التعليم و التشغيل ، ففي ألمانيا نجد أن الطالب يختار في أولى مراحل دراسته الثانوية المهنة التي يريدتها ليتم تحويله على هذا الأساس إلى صاحب العمل المحتمل و المعين من قبل مكتب التشغيل الفيدرالي حتى يتلقى ساعات من التدريب خارج الدوام الدراسي² .

¹ - التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، تفعيل سياسات التشغيل في الدول العربية . صندوق النقد العربي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص 212

² - المرجع نفسه ، ص 213

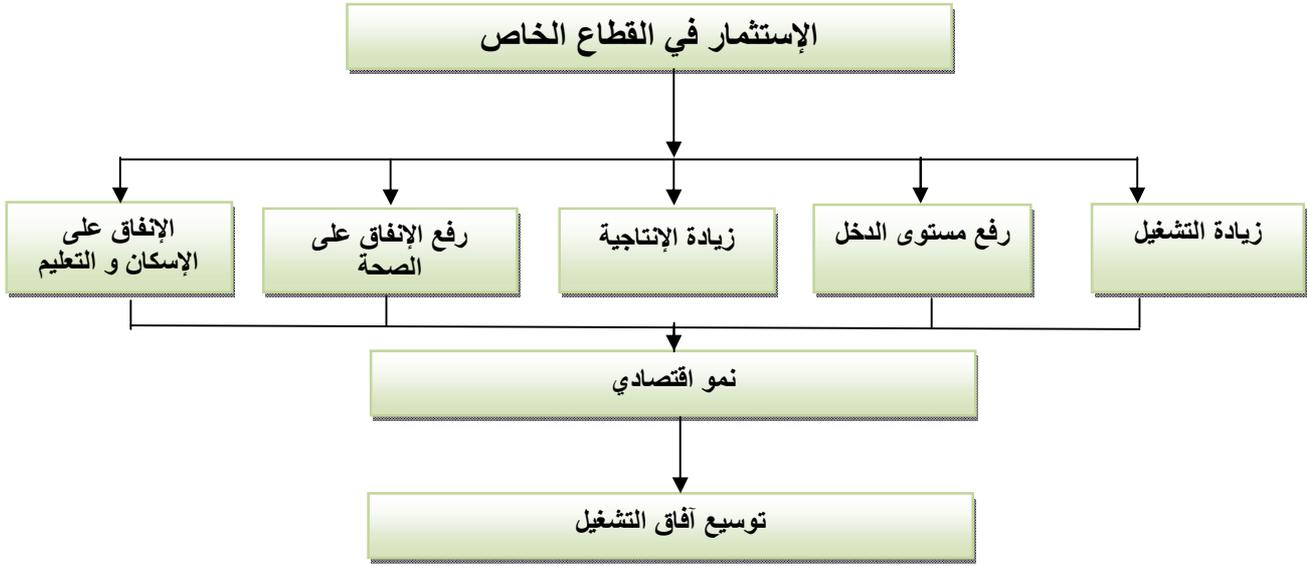
أما بالنسبة لليابان ، فإن مسؤولية البحث عن فرص عمل للطلاب يقع على عاتق المدارس و ذلك من خلال العلاقات التي تكونها المدارس بمجتمع الأعمال .

إن العرض السابق يشكل فكرة توسيع نطاق التشغيل و كذا زيادة قابلية التشغيل للطلاب بما يجعل التناسق قائما بين مخرجات التكوين و سوق العمل ، ما يجعل مسيرة المتكون المهنية محدد مسبقا منذ إلتحاقه بميدان التكوين ، الأمر الذي يحدد حركيته الوظيفية و آفاقه المهنية المستقبلية . إن هذا النوع من التجارب الناجحة يتوقف على ضرورة وجود خطة مستدامة ، ومرونة ثقافية واستراتيجية محددة الأهداف والمقاصد على مستويين : مستوى التكوين بتحديد مسبق للإحتياجات وفق تطور القدرة الإنتاجية للإقتصاد ، و مستوى سوق العمل و توازنه .

ثانيا : رد الاعتبار للقطاع الخاص كشريك لتفعيل سياسات التشغيل في الجزائر :

لقد صار القطاع الخاص يشكل محور العملية التنموية ، بمختلف أبعادها الإجتماعية و الإقتصادية في العديد من بلدان العالم المتقدم و النامي و تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقات إيجابية بين أنشطة القطاع الخاص و النمو الإقتصادي و التشغيل ، ذلك أن تفعيل دور هذا الأخير يؤدي إلى زيادة وتيرة الإستثمارات الخاصة ما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما أن إنتاجية القطاع الخاص تفوق إنتاجية القطاع العام ، إذ تؤكد تجارب الدول على أن هناك تأثير إيجابي واسع على النمو مصاحب للإستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الإستثمارات العامة ما يعني أن الإستثمار الخاص يساعد في الحد من البطالة ذلك أن وجود قطاع محلي قوي و فعال من شأنه أن يشكل قاعدة أساسية لنمو الإقتصاد من خلال توفير فرص العمل و فرص توليد الدخل و الثروة .

و لما كان لهذا القطاع هذه الأهمية البالغة فقد دعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآفاق 2015 إلى إستراتيجية من شأنها تعزيز مكانة القطاع الخاص و تحفيزه و تنميته بشكل يجعله شريكا في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في بلدان العالم النامي من خلال تحقيق التوليفة التالية :

شكل رقم 08 : دور الإستثمار في تفعيل سياسات التشغيل¹

ومن المسلمات في الواقع الجزائري أن القطاع الخاص أصبح يحتل مكانة معتبرة في الإقتصاد الوطني ، إذ بات من الضروري في ظل التوجه الإقتصادي الجديد للدولة نحو إقتصاد السوق إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص في الحياة الإقتصادية ، مع توسيع هامش حرية المبادرة للقطاع الخاص .

وعلى الرغم من تعاضم دور الدولة في الجزائر مختلف قطاعات النشاط ، إلا أن ذلك يؤثر بشكل إيجابي على القطاع الخاص الذي نما و تطور تحت ظل الدولة² مع نمو القطاع العام و بفضل ما يقدمه له من خدمات ضرورية كتوسيع السوق الإستهلاكية .

ففي ظل محيط اقتصادي و اجتماعي و سياسي جديد يمكن للقطاع الخاص أن ينمو بشكل يساهم في استقرار الجبهة الإجتماعية ، لا سيما من خلال دوره الفاعل في بناء قاعدة متينة لتحقيق نشاط إقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة و استحداث مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو و تطور على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الإقتصادي .

¹ - الرسم التخطيطي من إعداد الباحث

² - باديس بن عيشة ، "في نشأة الدولة و الإقتصاد في الجزائر - أية مقاربة للتحليل - " . مجلة الباحث ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، الصادرة بتاريخ 2004 ، ص 142 .

و نجد أن القطاع الخاص في الجزائر بحسب الإحصاء الإقتصادي لسنة 2011 يهيمن على النسيج الإقتصادي بمجموع مؤسسات بلغت نسبتها 98 % ، و يستحوذ النشاط التجاري على هذه المؤسسات بنسبة 55.6%* ، و يساهم القطاع الخاص في الجزائر مساهمة فعالة في القيمة المضافة و كذا في الناتج المحلي و يمكن إبراز ذلك من خلال المعطيات التالية :

جدول رقم 08 : نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي و القيمة المضافة

خارج المحروقات خلال سنة 2012¹

طبيعة القطاع/طبيعة المساهمة	نسبة الناتج المحلي pib	القيمة المضافة va
القطاع الخاص	79.6%	85.3%
القطاع العام	20.4 %	14.7%

إن هذه المساهمة من شأنها أن تشكل ركيزة أساسية لتفعيل سوق الشغل من خلال الإستحداث المستمر للنشاط الذي يؤدي بدوره إلى إستحداث مناصب الشغل ، و بحسب التصريحات بمشاريع الإستثمار المعلن عنها من قبل الوكالة الوطنية للإستثمار ، فإن المشاريع الإستثمارية الخاصة المعلن عنها إلى غاية سنة 2012 بلغت نسبة 98.81% في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع العام بـ 1.07% أما باقي النسبة فتقاسمها القطاع المختلط و يمكن إبراز ذلك من خلال معطيات الجدول أدناه :

جدول رقم 09 : نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل سنة 2012²

القطاع القانوني	عدد المشاريع	النسبة	عدد الوظائف	النسبة
القطاع الخاص	47 028	98.81 %	656 817	86.92 %
القطاع العام	509	1.07 %	80 934	10.72 %
المختلط	56	0.12 %	17 419	2.31 %
المجموع	47 593	100 %	755 170	100 %

* - لمزيد من التفاصيل أنظر : الديوان الوطني للإحصائيات ، الإحصاء الإقتصادي 2011 . نقلا عن موقع الأثرنت : <http://www.ons.dz/-Recensement-Economique-2011-.html> تاريخ الإطلاع : 2013/10/14

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر في أرقام " نتائج 2011-2009 " . تقرير رقم 42 ، طبعة 2012 ، ص 25

² - منشورات الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار ، مرجع سابق

إن هذه المساهمة يمكن تفسيرها إلى مجموع الحوافز التي حظي بها القطاع الخاص في الجزائر خاصة المعلن عنها سنة 2011¹، و التي ساهمت بشكل إيجابي في توسيع الإستثمارات الخاصة لاسيما في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إن مسألة التشغيل حظيت باهتمام الدولة في إطار البرامج التنموية، لأجل هذه الغاية تم دعم القطاع الخاص من أجل تمكينه من استيعاب اليد العاملة ، لاسيما خريجي الجامعات و مراكز التكوين ، و ذلك لتدعيم مجهودات الدولة من خلال القطاع العام .

في إطار التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات حول مسألة التشغيل ، نجد أن التقرير الصادر في سنة 2010 حول مسألة التشغيل في الجزائر في الفترة ما بين 2008-2010 بين أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بلغت 65 % ، لتصل هذه النسبة إلى 71 % في حين أن القطاع العام بات يساهم بما نسبته 29%².

كما أن التنصيبات على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل في إطار البرامج المختلفة للإدماج المهني و كذا إدماج حاملي الشهادات ، فنجد في هذا الإطار ، القطاع الخاص يستوعب 70.62% من هذه التنصيبات مقابل 29.38 % للقطاع العام³.

من خلال الطرح السابق فالتساؤل الذي يطرح لماذا القطاع الخاص لم يرقى إلى المستوى المطلوب منه أدائه في الإقتصاد الوطني ؟

تشير التقارير الصادرة عن المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي و كذا الديوان الوطني للإحصائيات* إلى أن القطاع الخاص في الجزائر يطغى عليه النشاطات غير الرسمية بنحو

¹ - من بين هذه التدابير المحفزة نجد :

- تدابير خاصة بتخفيض الأعباء الإجتماعية و الأعباء الخاصة بالأجور ، كمساهمة الدولة من خلال العمل المأجور في إطار جهاز DAIP بما يخفف من أعباء أجور اليد العاملة لدى المستثمر الخاص .

- تدابير خاصة بتخفيض الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة للإستثمار ، كتخفيض الضريبة على الأرباح و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني . لمزيد من التفاصيل أنظر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار ، تدابير لدعم الإستثمار . مرجع سابق .

² - الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر في أرقام " نتائج 2009-2011 " . مرجع سابق ، ص 11

³ - المرجع نفسه .

* - لمزيد من التفاصيل حول هذه التقارير أنظر : المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي . لجنة علاقات العمل ، الدورة الرابعة و العشرون ، جوان 2001 ، ص 21

30% إذ كشف تقرير صادر عن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي أن قرابة 32.6% من العمال في القطاع الخاص غير مصرح بهم إلى غاية سنة 2004 .

و يعزز هذا الرأي التحقيق الذي أنجزه مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي الخاص بالتنمية و يعزز هذا الرأي التحقيق الذي أنجزه مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي الخاص بالتنمية CREAD حول 7500 مؤسسة متوسطة و صغيرة ، تبين أن 41 % من عمالها غير مصرح بهم ، كما أن نسبة 30% من رقم أعمالها تفلت من مصالح الضرائب¹ ، كما أن إشكالية القطاع الخاص في الجزائر تكمن كذلك في تردد الدولة في خياراتها الإقتصادية ، و مدى جدوى القطاع العام و التردد بين الإحتفاظ به أو التضحية به في ظل مرحلة يفترض أنها تتميز بالإنتفاخ الإقتصادي و تغليب دور القطاع الخاص و التنازل التدريجي عن القطاع العام ، إذ نجد الدولة لا تزال تحاول بعث القطاع العام من خلال سياسات التطهير المالي و إعادة التأهيل الذي استفادت منها مجموعة من المؤسسات العمومية .

كما أن سياسة الدولة تجاه القطاع الخاص جعلت منه شريكا ثانويا في الإقتصاد الوطني الأمر الذي لم يمكنه من الخوض في الإستثمارات المنتجة ، فاقنصر وجوده في قطاعات غير منتجة نتيجة لتعاظم العراقيل البيروقراطية و ضعف المنظومة المصرفية .

إن إخراج القطاع الخاص من هذا الوضع يتطلب جملة من الإجراءات التي تمكنه من أن يحتل الصدارة في الإقتصاد الوطني ليساهم في توسيع آفاق التشغيل من خلال مايلي :

- وضع إطار قانوني و تشريعي مناسب ، من أجل توجيه نشاطات القطاع الخاص إلى مجالات إنتاجية و توفير التمويل الكافي لتحقيق الإستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي .

- تشجيع الإستثمار الخاص الأجنبي ، بشكل يضمن زيادة مساهمته في معدلات النمو و التشغيل ، و تجارب الدول تؤكد على دور هذا الأخير في خلق الثروة و مناصب العمل كتجربة دولة الإمارات العربية .

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي . مرجع سابق ، ص 21

- إن شرط مشاركة القطاع الخاص مع الدولة للقضاء على البطالة في الحقيقة يصطدم بمبدأ العقلانية الاقتصادية¹ الذي هو أساس كل نشاط خاص بحيث أن الخواص لا يعترفون بظاهرة البطالة المقنعة، و بالتالي لابد من وضع صيغة توفيقية بالتشارك لتحفيز القطاع الخاص لرفع من عملية إستحداث مناصب الشغل .

ثالثا : القطاع الفلاحي كبديل لخلق الثروة و مناصب الشغل :

يعتبر القطاع الفلاحي شريان الحياة الإقتصادية لما له من تأثير على قطاعات النشاط الإقتصادي الأخرى ، و لا نختلف إذا ما سلمنا بأنه القطاع المرشح ليكون بديل الثروات الطبيعية الأخرى كالبتروول ، إذ بات الخروج من نمط الدولة الريعية يفرض ضرورة الإهتمام بهذا القطاع لضمان الأمن الغذائي للأمة ، و العيش الكريم للأفراد و الذي من متطلباته الحد من البطالة من خلال توسيع خلق مناصب شغل دائمة .

و لما كان هذا القطاع بهذه الأهمية ، فقد سعت الدولة إلى الإهتمام به من خلال تجسيدها لبرامج النهوض به في ظل برامج التنمية من خلال إعتمادها لبرنامجين أساسيين هما :

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2001-2004) .

- برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2007-2013) .

إن هذه البرامج تسعى إلى إعادة تأهيل هذا القطاع لمواجهة التحديات الإقتصادية العالمية ، و كذا تحقيق أفضل إستغلال للقدرات المحلية المتاحة ، و نجد أن القطاع الفلاحي في ظل برامج التنمية استفاد من غلاف مالي يقدر بـ 1000 مليار دينار خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014²، من أجل تحقيق 03 أهداف أساسية هي :

- تعزيز الأمن الغذائي في البلاد ، وإعطاء الأولوية لهذا الهدف كداعم للأمن والسيادة الوطنية.

- تحقيق تنمية متوازنة للمناطق الريفية و تحسين ظروف معيشة السكان في الريف .

¹ - كريم بودخدخ ، مرجع سابق

² - république algérienne démocratique et populaire ، ALGERIE 2eme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement ، op , cit p . 74

- المساهمة في النمو الاقتصادي في ضوء تنويع النشاط الإقتصادي الوطني ، و تخفيض الإعتماد على النفط و الغاز .
 - و لتحقيق هذه الأهداف سعت الحكومة إلى وضع و إنشاء شراكة بين القطاعين العام و الخاص اعتمادا على 03 ركائز أساسية :
 - إطلاق برامج تهدف إلى تكثيف و تحديث الإنتاج و الإنتاجية و تحقيق تكامل بين القطاعات الإستراتيجية (إنتاج الحبوب ، الحليب ، اللحوم ، الزيتون ، النخيل) .
 - إنشاء نظام التحكم في المنتجات واسعة الإستهلاك .
 - إنشاء بيئة آمنة و تأمين القروض الفلاحية .
 - إضافة إلى جملة من التدابير لتحفيز الإستثمار في المجال الفلاحي و نذكر منها ¹:
 - استحداث قروض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية و المربين .
 - دعم الدولة لتكاليف اقتناء و إعادة إنتاج البذور و دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20% .
 - إقرار الدعم العمومي لأسعار العتاد الفلاحي و معدات الري بنسب تتراوح بين 25% - 45%
 - إقرار الإعفاءات الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر .
- لقد شكلت الوضعية الأمنية فترة لا استقرار في القطاع الفلاحي نتيجة النزوح الريفي الذي شهدته الجزائر مما أدى إلى هجر الأراضي الفلاحية و النشاط ككل إلا أن عودة الأمن التدريجي و استتبابه دفعت الحكومة إلى إعادة بعث برامج طموحة للنهوض بالقطاع ، لاسيما من أجل الرفع من الإنتاجية و التخفيف من فاتورة الإستيراد و كذا توسيع آفاق التشغيل ، بخلق مناصب و دعم انشاء المؤسسات الصغيرة .

إن السياسة العامة للدولة في المجال الفلاحي ارتكزت منذ انطلاق برامج التنمية على محاولة رد الإعتبار لهذا القطاع باعتباره بديلا للقطاع الصناعي الذي عرفت مؤشراتته تراجعاً ، سواء على مستوى الإنتاج و كذا المساهمة في إستحداث مناصب الشغل و تشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى أن الفترة ما بين 2000 - 2003 شهدت خلق أكثر من 380 000 منصب

¹ - المادة رقم 24 ، قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، مرجع سابق .

شغل في القطاع الفلاحي ، في حين انخفض هذا العدد إلى 287 000 خلال الفترة ما بين 2004-2007¹.

و يتوجه إهتمام الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للتنمية إلى دعم هذا القطاع بدليل التسهيلات و التحفيزات التي تقرها من أجل دفع الشباب إلى الإستثمار في هذا القطاع اعتبارا من أن الوصول إلى الحد من بطالة اليد العاملة يستدعي إعطاء هذا القطاع أهمية بالغة .

¹ - république algérienne démocratique et populaire ,Algérie 1^{er} RAPPORT SUR L'ÉTAT DE MISE EN OEUVRE DU PROGRAMME D'ACTION NATIONAL EN MATIÈRE DE GOUVERNANCE .op.cit , p 212

خلاصة و استنتاجات الفصل الثالث :

- إن أهم الإستنتاجات التي نخلص إليها من خلال استعراض أداء سياسات التشغيل في ظل برامج التنمية مايلي :
- إن سوق العمل في الجزائر تميز خلال فترة تطبيق برامج التنمية ، بتعدد في التشريعات المنظمة له و كذا تعدد و تنوع المؤسسات و الأجهزة القائمة على تنفيذ سياسات التشغيل و لو أن هذا التعدد قد يؤدي إلى تداخل المهام و الصلاحيات إلا أنه يؤدي إلى توسعة عملية خلق مناصب الشغل اعتبارا من أن لكل جهاز سياسته المنتهجة في الحد من البطالة .
 - لقد حققت برامج التشغيل الموضوعة من قبل الحكومة خلال الفترة المشمولة بالدراسة نتائج إيجابية ، مظهرها الأساسي تزايد عدد المستفيدين منها من سنة إلى أخرى و مرد ذلك إلى التخصيصات المالية التي تضمنتها برامج التنمية ، و لأن حجم الغلاف المالي المخصص يتزايد من برنامج لآخر فإن ذلك ينعكس إيجابيا على أداء أجهزة التشغيل التي يرتبط أداؤها بحجم الإنفاق الحكومي .
 - إن سياسات التشغيل في الجزائر لا تزال تخضع لمنطق الدولة الريعية ، فتناقص معدلات البطالة في الجزائر لم يرتبط بمعدلات النمو الإقتصادي المحققة بقدر ما يرتبط بارتفاع أسعار النفط و انخفاضها ، أي أنه يرتبط بمعدلات الإنفاق العام المرتبط بما تحققه الخزينة من عوائد نفطية .
 - إن هذا المنطق الذي يغلب على سياسات التشغيل يجعلها أداة في يد الحكومة لشراء السلم الإجتماعي و إخماد الإحتجاجات التي تحدث في أوساط الشباب البطال و الباحثين عن العمل
 - إن اعتماد الدولة لبرامج التشغيل المؤقت لا يعد حلا دائما لمشكلة البطالة ، و هو الأمر الذي يؤدي بالفئات المستفيدة من هذه العقود إلى المطالبة من خلال الإحتجاجات و الإعتصامات التي تنظمها بضرورة إدماجهم في مناصب شغل دائمة و لائقة .

- إن الدولة لابد أن تتجاوز النقص الموجود في سياسات التشغيل لتضع استراتيجية وطنية للتشغيل تهدف إلى تكريس اقتصاد كلي سليم قادر على تحقيق أداء جيد لأسواق العمل مبني على 03 ركائز أساسية :

- إحداث برامج لربط مؤسسة التكوين بسوق العمل .
- إعادة الإعتبار للقطاع الخاص .
- تفعيل أداء القطاع الفلاحي لخلق الثروة و مناصب الشغل الدائمة .

الأخاتمة

لقد سجلت هذه الدراسة مناقشة قضية جوهرية تمثلت في سياسات التشغيل في ظل برامج التنمية التي أعلنت عنها الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2001، ولم يقتصر البحث في هذا الموضوع على العرض المعروف في الدراسات الاقتصادية ، بل تجاوزه إلى التحليل والنقد الذي يمثل المقاربة السياسية ، هذه الأخيرة التي أبرزت فكرة مهمة متمثلة في منطلق الدولة ومنظورها إلى سياسة التشغيل وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مكانة هذه السياسة في إطار برامج التنمية ، وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة مرت بمحطات أساسية : بداية باستعراض سياسات التشغيل في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى الإنفتاح الإقتصادي بغرض إعطاء ركيزة للتحليل تتمثل أساسا في الكشف على أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث اختلالات سوق الشغل في الجزائر ، لا سيما وأن فترة الإقتصاد الموجه لم تشهد مستويات عالية من البطالة نتيجة لجملة من العوامل مهنا إطلاق الدولة لمخططات إستثمارية واسعة كنتيجة للوضعية المالية المريحة ، مما ساعد على امتصاص بطالة اليد العاملة ، غير أن هذه الوضعية لم تستمر لتكشف الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 على هشاشة القاعدة الاقتصادية وهو الأمر الذي انجر عنه دخول الدولة في مرحلة جديدة مهدت للإنفتاح الإقتصادي ، تميزت بإجبار الدولة على الإنسحاب التدريجي مما أنتج تضاعف معدلات البطالة على إثر غلق المؤسسات العمومية وخصخصتها .

هذا الوضع في حد ذاته أفرز اختلالات كبيرة على مستوى سوق الشغل ، فأمام ارتفاع معدلات البطالة وجمود الإستثمارات العمومية ، توسع حجم الإقتصاد غير الرسمي ومنه سوق الشغل غير الرسمي أمام تدهور المستوى المعيشي .

وعلى إثر هذا التدهور الذي شمل مناحي الحياة الاقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية على حد سواء ، بدليل أن الدولة دخلت في أزمة أمنية في سنوات التسعينات مما جعلها بين أزمة مزدوجة (اقتصادية ، أمنية) ، وهو الأمر الذي انعكس على سياسات التشغيل ومعدلات البطالة التي ظلت في تزايد مستمر أمام زيادة الطلب الناتج عن تزايد خريجي مؤسسات التعليم و التكوين وكذا انخفاض العرض الناتج عن جمود الإستثمارات .

إلا أنه مع عودت التحسن إلى أسعار النفط مع بداية سنة 2000 بدأت ميزانية الدولة تتعافى فإمام تراكم الفوائض النفطية ، سطرت الدولة للخروج من مرحلة الركود الإقتصادي ثلاث برامج للتنمية بداية من سنة 2001 ، والتي استطاعت - بفضل ضخامة الإنفاق العام الموجه لتحقيق التنمية في شتى القطاعات - أن تحسن من أداء مؤشرات الإقتصاد الكلي لاسيما من خلال تراجع معدلات البطالة .

ولأن معدلات البطالة ارتبطت بأداء سياسات التشغيل ، فكان الجزء الأخير من الدراسة يبحث في أداء هذه السياسات في ظل برامج التنمية ، التي جعلت من محاورها الأساسية دعم برامج و آليات التشغيل من خلال دراسة الخريطة المؤسسية لسوق الشغل و دراسة محتوى و أهداف هذه السياسات و أدائها خلال الفترة المشمولة بالدراسة .

إن هذا الطرح مكن من إعطاء تصور حول مصير سياسات التشغيل في ظل المنطق الربعي الذي تعتمد عليه الدولة والذي تبني من خلاله سياساتها ، وإلى أي مدى سيساهم هذا المنطق في استتباب السلم الإجتماعي الذي يشوبه في كل مرة حراك للجبهة الإجتماعية وفي مقدمتها الفئة البطالة .

إن الوقوف على هذه المحطات يمكن من الخوض في نتائج اختبارنا لفرضيات الدراسة من خلال مايلي :

- **الفرضية الأولى** : والتي مفادها أن التوجه التنموي في الجزائر إلى اقتصاد السوق هو الذي تسبب في اختلال سوق الشغل وارتفاع نسب البطالة ، فهي فرضية صحيحة ذلك أن الدراسة أثبتت أن هذا السوق في ظل إستراتيجية التنمية الموجهة لم يعرف إختلالات بل وأن وتيرة التشغيل شهدت روجا كبيرا ، بدليل أن عرض العمل فاق الطلب عليه في العديد من القطاعات ، وعليه فإن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا بد أن يقرء في سياقه العام الذي أجبر الدولة على الانسحاب التدريجي ، وهو الأمر الذي فرض كذلك جملة من التصحيحات الهيكلية التي كان من نتائجها غلق المؤسسات وتسريح العمال بما أدى إلى تزايد نسب البطالة و حدوث إختلالات في سوق الشغل .

- الفرضية الثانية : المتمثلة في أن مضمون برامج التنمية من خلال المشاريع الهادفة المسطرة في إطارها قد يساهم في رفع معدلات النمو وتراجع نسب البطالة ، فصحيح أن برامج التنمية منذ انطلاقتها سنة 2001 أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الإقتصاد الكلي ، وما دعم هذه المكاسب هو الإرتفاع المستمر في الفوائض النفطية ، على هذا الأساس تم تحقيق معدلات نمو إيجابية طويلة الفترة المشمولة بالدراسة ، كما أن نسب البطالة عرفت إنخفاضا محسوسا بدليل أن هذه النسب إنتقلت من 29.4% سنة 2000 ، لتصل إلى 9.07 % سنة 2012 .

- الفرضية الثالثة : والتي مفادها أن برامج التنمية قد ساهمت في تحسين أداء سياسات التشغيل ، فهذه الفرضية تم قراءتها في سياقين :

- إن تحليل أداء سياسات التشغيل في الفترة التي شهدت تطبيق برامج التنمية ، يبين التطور الذي حصل في المناصب المستحدثة على مستوى مختلف البرامج سواء منها القائمة على دعم المبادرة الفردية أو القائمة على دعم العمل المأجور ، خاصة و أن الحكومة كانت تجعل من هذه السياسات أداة لتحقيق أهداف التشغيل المسطرة من خلال كل برنامج تنموي -إن المناصب المستحدثة في ظل هذه البرامج يطغى عليها الطابع المؤقت ، إذ شكلت عقود الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل النسبة الأكبر ، ما يعني أن الدولة تعالج أزمة البطالة من مقاربة ضيقة ، فعلاوة على أن هذه العقود مؤقتة فكذلك الأجور التي تمنح للفئة المستفيدة منها ضعيفة ، الأمر الذي يجعل هذه الفئات في إحتياجات دائمة .

في حين أن فعالية أداء الأجهزة القائمة على أساس دعم المبادرة المقاولاتية مرتبطة بالإنفاق العام وبالتخصيصات المالية التي تمنحها الدولة للوكالات القائمة على تسييرها ،ضف إلى ذلك طغيان بعض النشاطات الخدمائية في عمليات استحداث الأنشطة الصغيرة ، ما يعني ضعف مساهمتها في خلق الثروة و مناصب الشغل الدائمة .

وكنتيجة عامة لهذه الدراسة الموسومة ب: سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج

التنمية ، نخلص إلى أن سياسة التشغيل في الجزائر يغلب عليها الطابع الريعي للدولة

فبدل أن تستغل عوائد الربيع لإقامة قطاعات قادرة على خلق الثروة فهي تعمل وفق سياسة توزيع عوائد الربيع ، وهو الأمر الذي جعل من سياسة التشغيل تعتمد على الظرفية في معالجة أزمة البطالة بتركيزها على برامج التشغيل المؤقتة .

فصحيح أن برامج التنمية أعطت دفعا ساهم في تحسين أداء سياسات التشغيل خلال الفترة 2001-2012 ، من خلال إمتصاص نسبة كبيرة من الفئة البطالة ، إلا أن ذلك كان على حساب خلق مناصب عمل مؤقتة و التي صارت تشكل النسبة الأكبر من معدلات التشغيل ، كما أن الأجر المخصص للمستفيد من هذه البرامج أجر زهيد لا يراعي أدنى معايير القدرة الشرائية ، ما يجعل هذه الفئة في احتجاجات مستمرة مطالبة بإدماجها في مناصب دائمة وتحسين وضعيتها .

وعلى الرغم من أن مضمون الخطاب السياسي يؤكد على ترقية سياسات التشغيل وفق مضمون إقتصادي من خلال برامج التنمية و من خلال خلق اقتصاد خارج المحروقات ، إلا أن الواقع غير ذلك ، إذ يؤكد خضوع سياسة التشغيل للقرار السياسي بالدرجة الأولى وما الإصلاحات التي تم إقرارها سنة 2011 عقب الإحتجاجات الإجتماعية خير دليل على ذلك فشرء السلم الإجتماعي جعل من سياسة التشغيل وسيلة في يد الحكومة لتحقيقه واستتبابه مما قد ينعكس على المكاسب المحققة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي .

كما أنه وعلى الرغم من أن الجزائر اعتمدت إستراتيجية وطنية للتشغيل في إطار الإستراتيجية التنموية ، إلا أن الملاحظ عدم الإلتزام بمضمونها لا على مستوى التشغيل ولا على الجانب التنموي .

إن الوقوف على جوانب التحليل السابقة يدفع إلى اقتراح وصفات لترقية سياسات التشغيل وإخراجها من الطابع الريعي و ذلك من خلال :

- إعداد إستراتيجية إقتصادية قائمة على خلق قطاعات قادرة على إنتاج الثروة و خلق مناصب شغل لائقة .

- إعادة النظر في سياسات التشغيل القائمة على العقود المؤقتة ، سواءا من خلال إعادة إدماج المستفيد في منصب شغل دائم أو من خلال تحسين وضعه المادي بمنحه أجرا لائقا .
- إعادة الإعتبار للقطاع الخاص و منحه الدور الريادي في العملية الإقتصادية ، وتمكينه من الإمتيازات التي تجعل منه قادرا على القيام بالدور المنوط به في ظل الإنفتاح الإقتصادي بما يضمن مساهمته في الدخل و كذا في خلق مناصب الشغل .
- الإهتمام بالقطاع الفلاحي إعتبارا من كونه يشكل أساسا يمكن أن يبني عليه الإقتصاد الوطني بما يضمن ديمومة الدخل وتوسيع استحداث مناصب الشغل ، دون إغفال قطاعات النشاط الأخرى كإعادة بعث القطاع الصناعي و تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع01- قائمة المراجع باللغة العربية :أ - الكتب :

- 01 - أوكيل سعيد ، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية.(د.د.ن)، الجزائر، 1994.
- 02- بعلي محمد الصغير ، القطاع العام في الجزائر واستقلالية المؤسسات. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 .
- 03- بهلول محمد بلقاسم حسن ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: قطاع إقتصادي عمومي رائد.ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 04- (- ، -)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، «إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني» ج.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999.
- 05- بن شهرة مدني ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل «التجربة الجزائرية» .دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 06- (- ، -)، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية. دار هومة الجزائر، 2008 .
- 07- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2004 .
- 08- بوزيدي عبد المجيد ، تسعينيات الإقتصاد الجزائري. موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999 .
- 09- الكفري مصطفى العبد الله ، عولمة الإقتصاد والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية. منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2008.
- 10- الكواري على خليفة ، حقيقة التنمية النفطية "دراسات في التنمية والتعامل الإقتصادي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
- 11- مندور عصام عمر ، التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و التغيير الهيكلي في الدول العربية . دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2011 .
- 12- النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة.(د.د.ن)، 1998 .
- 13- صايغ يوسف عبد الله ، إقتصاديات العالم العربي« التنمية مند عام 1945 » ج.2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984

- 14- ضياء مجيد الموسوعي، **الخصوصية والتصحيحات الهيكلية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د.س.ن).
- 15- عبد الشفيق عيسى محمد ، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، دار منار ، بيروت 1983.
- 16- عارف نصر محمد ، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة** . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002 .
- 17- عبد الرحمن يسري أحمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية** . الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004 .
- 18- عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** . دار معيد للكتب ، مصر ، 1997.
- 19- العايب عبد الرحمن ، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد** . ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2010.
- 20- القرشي مدحت ، **اقتصاديات العمل** . دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 .
- 21- الرفاعي أحمد حسين ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** . دار وائل للنشر، الإسكندرية ، 2002 .
- 22- فيلح حسن حلف ، **الاقتصاد الكلي** . جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007.
- 23- رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة** . المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1998.
- 24- غربي علي ، **واقع التنمية في الجزائر : دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي** .مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1999 .

ب - المجلات :

- 01- بقة شريف ، "العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة." **مجلة بحوث إقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، الصادرة في ديسمبر 2008.
- 02- بوكساني رشيد ، "مقومات تطوير بورصة الجزائر" . **حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية** ، العدد 05 ، الصادر في ديسمبر 2010 ، مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2010.
- 03- بوفليح نبيل ،"دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2010" . **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية** ، العدد التاسع ، الصادرة في مارس 2013.

- 04- بوحفص حاكمي ، الإصلاحات و النمو الإقتصادي في شمال إفريقيا " دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس " . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد السابع . الصادرة في السداسي الثاني 2009 ، جامعة الشلف ، 2009.
- 05- باديس بن عيشة ، "في نشأة الدولة و الإقتصاد في الجزائر - أية مقارنة للتحليل" - . مجلة الباحث ، العدد 03 ، الصادرة بتاريخ 2004 .
- 06- الجوزي جميلة ، "ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي إلى المنظمة العالمية للتجارة" . مجلة الباحث ، العدد 11 ، الصادرة بتاريخ 2012 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012.
- 07- زيراوي بلقاسم ، "كفاية الإحتياطات الدولية من الإقتصاد الجزائري" . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع ، الصادرة في السداسي الثاني 2009 ، جامعة الشلف ، 2009.
- 08- الحسن عياشي ، "مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق : تحديات البطالة في العالم العربي" . أوراق كارنيغي ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي العدد الصادر بتاريخ 2010/06/23.
- 09- محمد ميطاهري ، "التشغيل في الجزائر، الواقع والآفاق" . المجلة الجزائرية للعمل، الجزائر، 1988
- 10- مسعي محمد ، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو" . مجلة الباحث، العدد 10، الصادرة في 2012، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012
- 11- عبد الرزاق مولاي لخضر، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011" . مجلة الباحث، العدد 10، الصادرة في 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص198.
- 12- السيد عبد المولى ، " فائض الأموال العربية وإمكانية إستثمارها في المنطقة العربية." مجلة دراسات عربية، العدد 1، الصادرة في نوفمبر 1975
- 13- شرابي عبد العزيز ، عبد الرزاق بن حبيب ، "السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي: إشارة إلى معضلة البطالة"، مجلة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06 ، الصادرة سنة 1998 .
- 14- شمام عبد الوهاب ، " دراسة حول الخصصة و التحولات الهيكلية في الجزائر" . مجلة العلوم الإنسانية ، منشورات جامعة قسنطينة ، العدد 08 ، الصادرة في 1997 ، ص 199
- 15- خلوط فوزية ، "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة" . مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، الصادرة بتاريخ فيفري 2013، جامعة بسكرة، 2013

ج - الرسائل و الدراسات الغير منشورة :

- 01 -** بودخدخ كريم ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي " دراسة حالة الجزائر 2001-2009 " . مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009-2010 .
- 02 -** بن صويلح ليليا ، سياسة التشغيل في الجزائر، «المؤسسة الإقتصادية السنوية بعناية نموذجاً» . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع والتنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2010/2011
- 03 -** مقلید عيسى ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2007.2008
- 04 -** يحي سعيد ، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2006-2007 .
- 05 -** سلاطنية بلقاسم ، التكوين المهني و سياسة التشغيل في الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، 1995 / 1996 .
- 06 -** قصاب سعدية ، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسة التشغيل في الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005/2006 .

د - الملتقيات و المؤتمرات :

- 01 -** بوهرة محمد ، الإصلاحات في المؤسسة العمومية الجزائرية بين الطموح والواقع. الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، نوفمبر 2004 .
- 02 -** بن يوسف نوة ، عبد الرزاق نذير ، إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر. الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة نوفمبر 2011
- 03 -** عكاش فضيلة ، زكري لمياء ، آثار الإنفتاح الإقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر. الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر «واقع وتحديات» جامعة الشلف، ديسمبر 2008

- 04- عبود هودة ، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2008/12/12
- 05-روابح عبد الباقي ، غياط شريف ، الآثار الاقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، المدية ، مارس 2005 .

هـ - القوانين و المراسيم :

- 01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/81 مؤرخ في 21/08/1982 يتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية العدد34 الصادرة بتاريخ 24/08/1982.
- 02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/88 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الإقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 03/01/1988
- 03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 ماي 1990 يتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب ويحدد القانون الأساسي لتشغيل الشباب، الجريدة الرسمية العدد 21 الصادرة بتاريخ 23/05/1990.
- 04- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 90-259 مؤرخ في 08/09/1990 يعدل و يتم الأمر رقم 71-42 المؤرخ في 17/06/1971 و المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ، الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 12/09/1990.
- 05- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي لسنة 1994. الجريدة الرسمية العدد رقم 14 الصادرة بتاريخ 24 جوان 1994 .
- 06- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06/06/1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادرة بتاريخ 07 جوان 1994
- 07- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 95-22، يتعلق بخصوصة المؤسسات العمومية. الجريدة الرسمية رقم48 الصادرة في 1995
- 08- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24/06/1996 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 ، الجريدة الرسمية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 26/06/1996 .

- 09- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها ، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.
- 10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20 يتعلق بتطوير الإستثمار. الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 2001/08/22
- 11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-04 مؤرخ في 2004/01/22 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد مهامها وقانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.
- 12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي 102-04 المؤرخ في 2004/04/01 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي 402-98 المؤرخ في 1998/12/02 المتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين ، الجريدة الرسمية ، العدد 20 ، الصادرة بتاريخ 2004/04/04 .
- 13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 2006/06/15 يعدل و يتم الأمر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخ في 2006/06/19 .
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 386-07 مؤرخ في 2007/12/5 يحدد مستوى ومكافآت منح الامتيازات المنصوص عليها في القانون رقم 21-06 المؤرخ في 2006/12/11 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 2007/12/09.
- 15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 126-08 مؤرخ في 2008/04/19، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، العدد 22 الصادرة بتاريخ 2008/04/20.
- 16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 127-08 مؤرخ في 2008/04/30 يتعلق بجهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات ، الجريدة الرسمية العدد 23 ، الصادرة بتاريخ 2008/05/04 .
- 17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 86-09 مؤرخ في 2009/02/17 يتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة و ترقية الإستثمار و تنظيمها و سيرها ، الجريدة الرسمية العدد 12 الصادرة بتاريخ : 2009/02/22

- 18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المخطط الوطني للتهيئة الإقليمي ، الجريدة الرسمية ، العدد 61 ، الصادرة بتاريخ 21-10-2010
- 19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 11-133 مؤرخ في 2011/03/22 يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 27 مارس 2011.
- 20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 11-134 مؤرخ في 2011/03/12 يتعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 04-15، الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة في 2011/03/27.
- 21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11-11 المؤرخ في 2011/07/18 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، الجريدة الرسمية العدد 40 الصادرة بتاريخ 2011/07/20
- 22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 11-19 مؤرخ في 2011/01/25 يتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الإستثمار ومهامها و تنظيمها ، الجريدة الرسمية العدد 05 ، الصادرة بتاريخ 2011/01/26 و - التقارير الرسمية :
- 01- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي. لجنة التقييم ، الدورة 12 نوفمبر 1998.
- 02- المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي السداسي الثاني لسنة 1998 . ماي 1999.
- 03- المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 . الدورة العامة التاسعة عشر ، نوفمبر 2001.
- 04- المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي . لجنة علاقات العمل ، الدورة الرابعة و العشرون ، جوان 2001 .
- 05- المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي ، للسداسي الثاني من سنة 2001 ، جوان ، 2002.
- 06- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية. الجزائر، 2006

- 07- المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للأمم 2011-2012 . ماي 2013 .**
- 08- صندوق النقد الدولي ، تقرير حول الوضع الإقتصادي في الجزائر . تقرير رقم 163/01 ، سبتمبر 2001**
- 09- بوابة الوزير الأول ، حصيلة الإنجازات لسنة 2011 . الجزائر، 2011 .**
- 10- الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر في أرقام " نتائج 2009-2011 " . تقرير رقم 42 ، طبعة 2012 .**
- 11- منشورات بنك الجزائر، مذكرة توضح وضعية الديون الخارجية للجزائر إلى غاية 1998/12/31 الجزائر ، 1999 .**
- 12- وزارة الصناعة و ترقية الإستثمارات ، تقرير حول عملية الخصخصة . الجزائر، 2009 .**
- ز - إحصائيات من مواقع إلكترونية :**
- 01- منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، نقلا عن موقع الأنترنت : www.cnac.dz تاريخ الإطلاع : 2013/08/12**
- 02- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نقلا عن موقع الأنترنت : www.angem-dz.com/ar/ تاريخ الإطلاع :**
- 03- منشورات الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار نقلا عن موقع الأنترنت : www.andi.dz تاريخ الإطلاع : 2013/08/12 .**
- 04- تقرير صادر عن البنك الدولي ، بخصوص الوضعية الإقتصادية في الجزائر ، نقلا عن موقع الأنترنت : http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/05/15/developing-countries-to-dominate-global-saving-and-investment-but-the-poor-will-not-necessarily-share-the-benefits-says-report تاريخ الإطلاع : 2013/05/15**
- 05- صندوق النقد الدولي : نشرة معلومات معممة نقلا عن موقع الأنترنت http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pn/2013/pn1310a.pdf: تاريخ الإطلاع : 2013/06/02 .**
- 06- الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار ، إحصائيات التجارة الخارجية . نقلا عن موقع الأنترنت http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique: تاريخ الإطلاع : 2013/08/12 .**

07- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، تكوين الشباب المقاول . نقلا عن موقع الأنترنت :
http://www.ansej.org.dz/FormationPromoteursDG.aspx تاريخ الإطلاع : 2013/07/01 .

08- منشورات وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي ، المخطط الوطني للتشغيل و محاربة البطالة . نقلا عن موقع الأنترنت : http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/ تاريخ الإطلاع
2013/07/01

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

A-LIVRES

- 1- ABDELKADER. SIDAHEMED , **développement sans croissance des économies pétrolières du tiers monde**. Opu ,1983,p 11.
- 2- Benissad Mohammed el Hocine, **Economie de développement de l'Algérie : sous-développement et socialisme**. 2^{eme} Edition, OPU, 1982, PP 18-19
- 3- Begg david, **macroéconomie** , 2 eme edition , dunod , paris , 1999
- 4- Debboub Youcef , **le nouveau mécanisme économique en Algérie**. Office des publications universitaires ,Alger ,2000
- 5- FEROUKHI Djamel, **la problematique de l' Adéquation (Formation-Emploi)**. CREAD, Algérie, 2005
- 6- Liabes Djilali , **capital prive et partcen d' industrie en Algerie (1962-1982)**. CRED ,Alger ,1984
- 7- Mebtoul Abderrahmane , **l'Algérie face aux défis de la mondialisation**, OPU, Alger, 2002

B- REVUES ET PERIODIQUES :

- 1- **Iván MARTÍN** , ALGERIA'S POLITICAL ECONOMY (1999-2002): **AN ECONOMIC SOLUTION TO THE CRISIS** . The Journal of North African Studies, Vol. 8, No. 2, Summer 2003

2-Ratoul Mohamed, **economic reform and political openings from algeria**. World policy journal .1999

3- Raul Meadous, **les nombreux visages du changement**. Cambridge, la masse, 1977

C-Rapports

1-World Bank, **a public expenditure review**, report n° 36270, vol, 2007

2-IMF .**Country Report** No: 05/50. 2005

3-banque d'algerie : rapport annuel l'année 2005

4-banque d'algerie : rapport annuel l'année 2008

5-banque d'algerie : rapport annuel l'année 2009

6-banque d'algerie : rapport annuel l'année 2010

7-services de gouvernement algérienne : **le programme de soutien à la relance économique**

03- مواقع الأنترنت :

01-ملحق بيان السياسية العامة . مصالح الوزير الأول ، أكتوبر 2010 نقلا عن موقع الأنترنت :

2013/02/22 : تاريخ الإطلاع : <http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j>

02-بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) نقلا عن موقع

الأنترنت : algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf تاريخ الإطلاع : 2013/03/02

03-عدنان الجنابي ، " الدولة الريعية و الديكتاتورية " ، نقلا عن موقع الأنترنت :

iraqieconomists.net/.../A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-

2012.pdf تاريخ الإطلاع : 2013/05/04

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس الجداول و الأشكال :

الرقم	عنوان الجدول أو الشكل	الصفحة
جداول و أشكال الفصل الأول		
01	إستثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969	25
02	مناصب العمل المستحدثة خلال المخطط الثلاثي	26
03	نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل خلال الفترة من 1971-1973	27
04	تطور التشغيل بين 1967-1981 ونسبة مساهمة القطاع الخاص	29
05	تطور التشغيل في القطاع الفلاحي	29
06	عدد العمال الاجراء في مختلف القطاعات (دون الفلاحة)	30
07	توزيع إستثمارات المخططين الخماسيين الأول والثاني	32
08	نسبة مناصب العمل المتوقعة خلال الفترة 1980-1984	32
09	إنخفاض المعدلات السنوية للتشغيل إلى غاية 1989	33
10	منحنى بياني لتطو التشغيل في القطاع الفلاحي خلال الفترة : 1966-1985	33
11	رسم تخطيطي للتأثيرات المفترضة للإصلاحات الإقتصادية على التشغيل	42
12	آثار برنامج التثبيت الإقتصادي على بعض المؤشرات 1989/1990	45
13	تطور المديونية الجزائرية خلال الفترة 1991-1999	46
14	تطور عدد البطالين في الفترة 1991-1994	48
15	تطور وتيرة حوصصة المؤسسات العمومية 2003/2007	51
16	حصيلة المؤسسات المنحلة حسب نشاطها إلى غاية جوان 1998	52
17	تطور الشغل غير الرسمي بين 1992-2003	56
18	تطور عدد السكان الفترة 1970-2001	58
19	منحنى بياني لتطو التشغيل في القطاع الفلاحي خلال الفترة : 1966-1985	33
جداول و أشكال الفصل الثاني		
01	تطور معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من : 1991-1999	69
02	تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر 1994-2000	70
03	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1991 - 1999	71
04	تطور ميزان التجاري وميزان المدفوعات 1996 - 2000	72
05	تطور نسبة البطالة في الجزائر 1991-1999	75
06	منحنى لتطور تغير الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام من المحروقات خلال الفترة 1968-2000	82
06	المحاور الأساسية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 - 2004)	88
07	التوزيع السنوي للأغلفة المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي	89

92	مناصب العمل المتوقع استحداثها من خلال بعض القطاعات	08
93	تطور معدلات النمو الإقتصادي القطاعية 2004/2001	09
94	تطور حجم العمالة في القطاع الصناعي 2004-2001	10
96	يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2004-2001	11
96	يبين توازن الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2001	12
97	تطور قوة العمل خلال فترة 2004/2001	13
97	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2004-2001	14
100	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	15
103	معدلات النمو القطاعية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	16
105	تطور نسب التضخم خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	17
105	تطور الميزان التجاري خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	18
105	تطور قوة العمل خلال فترة 2009/2005	19
106	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2009-2005	20
108	المحاور الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية (2010 - 2014)	21
109	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة 2012/2010	22
110	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة 2012/2010	23
110	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2012-2010	24
111	تطور قوة العمل خلال فترة 2012-2010	25
111	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2012-2010	26
جداول و أشكال الفصل الثالث		
141	تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار جهاز ansej خلال الفترة 2012-2001	01
142	تطور عدد المناصب و عدد المشاريع الممولة في إطار ansej خلال الفترة 2012-2001	02
145	عدد المناصب المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة 2012-2008	03
146	منحنى بياني يبين تطور مناصب الشغل في لإطار cnac للفترة 2012-2008	04
148	العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد خلال الفترة 2012-2005	05
150	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2012-2005	06
151	حصيلة التصريح بالإستثمار و عدد المناصب المصرح بها خلال الفترة من 2012-2002	07
153	نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي من المشاريع المصرح بها و عدد المناصب إلى غاية سنة 2012	08
154	يبين تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار جهاز DAIP خلال الفترة 2012-2008	09
155	منحنى بياني لتطور مناصب العمل المستحدثة من خلال جهاز DAIP	10
156	دائرة بيانية لأهم القطاعات المساهمة في عروض العمل لجهاز DAIP و نسب مساهماتها	11
158	منحنى بياني لعدد المناصب المستحدثة في إطار عقود ما قبل التشغيل خلال الفترة من : 2012-2001	12

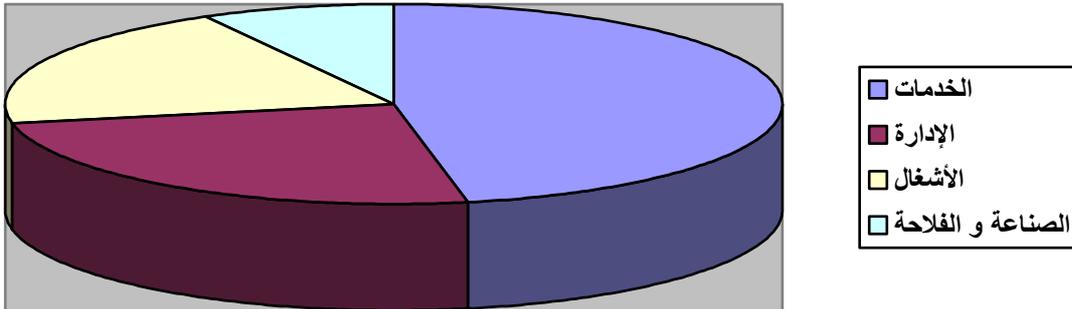
163	تطور نسبة البطالة إلى معدلات النمو خلال الفترة 2001-2012	13
164	يبين تطور مستويات التشغيل و البطالة خلال الفترة 2000-2008	14
177	دور الإستثمار في تفعيل سياسات التشغيل	15
178	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي و القيمة المضافة خارج المحروقات خلال سنة 2012	16
178	نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل سنة 2012	17
148	منحنى بياني يبين العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد خلال الفترة 2005-2012	18
149	دائرة بيانية لحصيلة السلف إلى غاية سنة 2012	19
150	منحنى بياني لمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2012	20

الأملاحق

الملحق رقم : 01
تطور مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية خلال الفترة 1997-2000

السنة	1997	1998	1999	2000
مناصب الشغل الوحدة بالألف	86.1	72.2	68.3	55.1
الموارد المالية الوحدة بالمليار دينار	2.6	2.4	2.1	2.0

دائرة بيانية لمساهمة قطاعات النشاط في استحداث مناصب الشغل المأجور

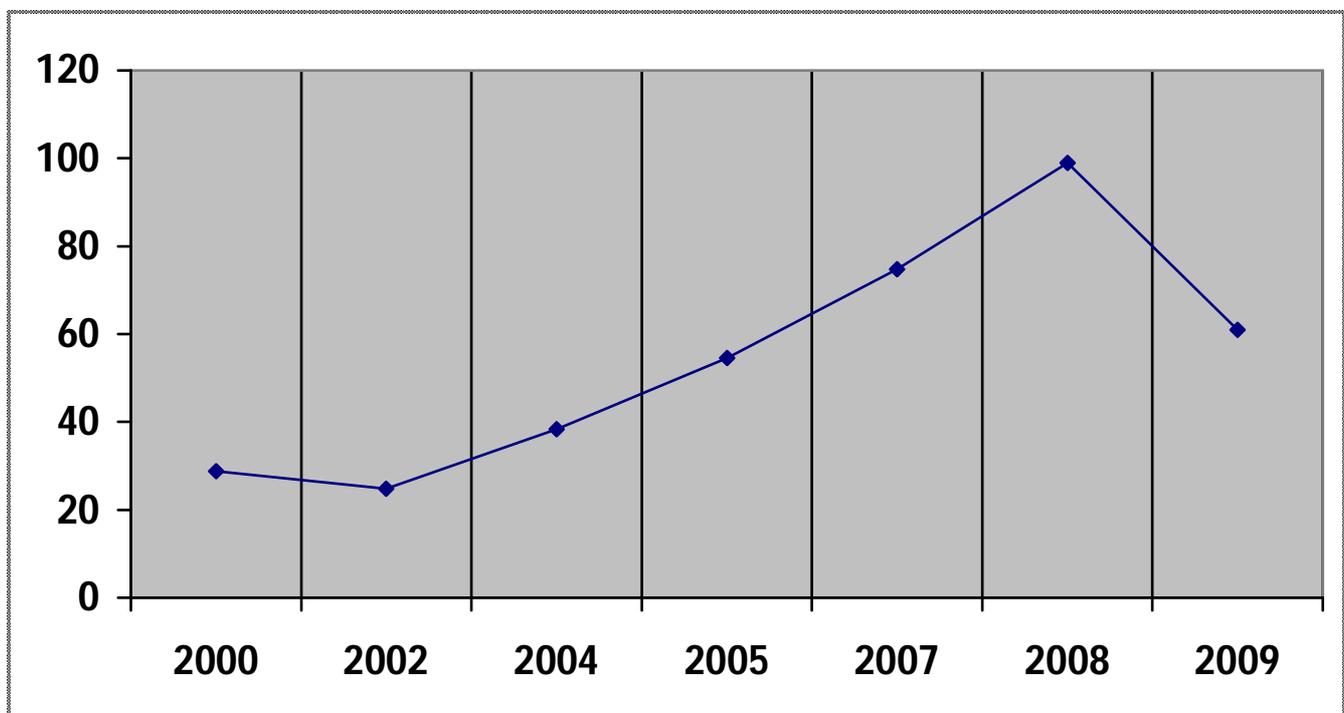


المرجع : عبد القادر بلعربي : مرجع سابق ص 08 بالتصرف

الملحق رقم : 02
جدول و منحني بياني لتطور سعر النفط الجزائري خلال الفترة مابين :
2000-2009: الوحدة بالدولار

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009
السعر	28.8	24.8	38.4	54.6	74.7	98.9	61.0

المصدر : تقارير الأمين العام لمنظمة الأوبك - أعداد مختلفة -



الملحق رقم : 03
جدول يبين وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة مابين : 1990-2010

ملحق الجداول

الجدول (1) : تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات										البيان
الوحدة : مليار دولار أمريكي.										
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
0,02	1,12-	3,45	1,2	2,2-	1,8-	0,8	1,3	2,39	1,35	ميزان العمليات الجارية
3,36	1,28	5,69	4,1	0,2	0,3-	2,4	3,2	4,67	3,11	الميزان التجاري
12,32	10,15	13,82	13,20	10,25	08,89	10,41	11,51	12,44	12,88	الصادرات (فوب)
11,91	9,77	13,18	12,6	9,7	8,6	9,9	11,0	11,97	12,35	محروقات
0,41	0,38	0,64	0,6	0,5	0,3	0,6	0,5	0,47	0,53	أخرى
8,96-	8,87-	8,13-	9,1-	10,1-	9,2-	8,0-	8,3-	7,77-	9,77-	الواردات
1,84-	1,5-	1,08-	1,4-	1,3-	1,2-	1,0-	1,1-	1,35-	1,20-	صافي خدمات غير العوامل
0,72	0,74	1,07	0,8	0,7	0,7	0,6	0,6	0,42	0,51	دانن
2,56-	2,24-	2,15-	2,2-	2,0-	1,9-	1,6-	1,8-	1,77-	1,71-	مدن
-2,29	2,00-	2,22-	2,4-	2,2-	1,7-	1,8-	2,2-	2,21-	2,09-	صافي دخل العوامل
0,22	0,37	0,26	0,2	0,1	0,1	0,2	0,1	0,07	0,07	دانن
2,51-	2,37-	2,47-	2,56-	2,31-	1,84-	-	-	-	-	مدن
-	1,95-	2,11-	2,6-	1,3-	1,8-	1,9-	2,4	2,29-	2,16-	مدفوعات الفوائد
0,79	1,09	1,06	0,9	1,1	1,4	1,1	1,4	1,29	1,53	صافي التحويلات
2,40-	0,66-	2,29-	3,3-	4,1-	2,5-	0,8-	1,1-	1,89-	1,57-	ميزان حساب رأس المال
0,46	0,47	0,26	0,3	0,00	0,00	0,00	0,00	0,08-	0,04-	الاستثمار المباشر (صافي)
1,97-	1,33-	2,51-	3,4-	3,9-	2,4-	0,3-	0,1	1,23-	0,44-	رأس العام (صافي)
1,08	1,83	1,69	1,8	3,2	4,7	6,5	6,9	6,00	6,29	السحب
-3,04	3,16-	4,2-	5,2-	7,1-	7,1-	6,9-	6,8-	7,22-	6,73-	السداد
-0,89	0,2-	0,04-	0,2-	0,3-	0,1-	0,5-	1,2-	0,56-	1,03-	قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ
-	-	0,16-	0,2-	0,1-	0,1-	0,5-	0,2	0,56-	1,03-	قروض قصيرة الأجل
-	-	-	0,00	0,2-	0,00	0,00	1,3-	-	-	السهو والخطأ
-2,38	1,78-	1,16	2,10-	6,30-	4,40-	0,00	0,2	0,5	0,22-	الميزان الكلي
2,38	1,78	1,16-	2,1	6,3	4,4	0,00	0,2-	-	-	التمويل
2,40	1,21	3,83-	2,10-	0,5	1,1-	-	0,1	0,5	0,22	التغير في الاحتياطات الإجمالية
-0,36	0,45-	0,35-	0,60	0,3	0,70	-0,3	0,20-	0,84-	0,09	إعادة الشراء من الصندوق
-0,05	-	0,00	0,10-	0,10-	0,00	0,30	-	-	-	التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر
0,00	0,52	2,22	3,5	4,9	4,4	-	-	-	-	الديون المعاد جدولتها
0,08	0,13	0,80	0,94	0,60	0,44	-	-	-	-	ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الأطراف
4,40	6,84	8,04	4,20	2,10	2,60	1,50	1,50	1,60	0,80	الاحتياطات من غير الذهب
المصدر : بنك الجزائر.										

الجدول (2) : وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2000 : الوحدة : مليار دولار											البيان
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	ميزان العمليات الجارية
12.16	0.41	34.45	30.54	28.95	21.18	11.12	8.84	4.36	7.06	8.93	الميزان التجاري
18.2	7.78	40.60	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.70	9.61	12.30	الصادرات (فوب)
57.09	45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.22	24.46	18.71	19.09	21.65	محروقات
56.12	44.41	77.19	59,6 1	53,61	45,59	31,55	23,99	18,11	18,53	21,06	أخرى
0.97	0.77	1,40	0,98	1,13	0,74	0,67	0,47	0,60	0,56	0,59	الواردات
38.9-	37.4-	37,99-	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	-	12,01-	-9,48	-9,35	صافي خدمات غير العوامل
8.33-	8.69-	7,59-	4,09 -	2,20 -	2,27 -	2,01 -	1,35-	-1,18	-1,53	-1,45	دائن
3.57	2.99	3,49	2,84	2,58	2,51	1,85	1,57	1,30	0,91	0,91	مدين
11.9-	11.68-	-11,08	-6,93	4,78-	-4,78	-3,86	-2,92	-2,48	-2,44	-2,36	صافي دخل العوامل
0.36.-	1.31-	-1,34	1,82-	4,52-	5,08-	3,60-	2,70-	-2,23	-1,69	-2,71	دائن
4.60	4.74	5,13	3,82	2,42	1,43	0,99	0,76	0,68	0,85	0,38	مدين
4.96-	6.05-	-6,47	5,64-	6,94-	-6,51	-4,59	-3,46	-2,91	-2,54	-3,09	مدفوعات الفوائد
0.11-	0.17-	0.19-	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	-1,18	-	-	-	صافي التحويلات
2.65	2.63	2,78	2,22	1,61	2,06	2,46	1,75	1,07	0,67	0,79	ميزان حساب رأس المال
3.42	3.45	2,54	0,99-	-11,22	-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	-0,87	-1,36	الاستثمار المباشر(صافي)
3.47	2.54	2,33	1,37	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	1,18	0,42	رأس العام (صافي)
0.44	1.30	-0,43	-0,77	-11,89	-3,05	2,23-	-1,99	-1,32	-1,99	-1,96	السحب
0.55	2.19	0,84	0,51	0,98	1,41	2,12	1,65	1,60	0,91	0,80	السداد
0.11-	0.89-	-1,27	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	-3,03	-2,92	-2,90	-2,76	قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ
-	-	-	-	-	-	-	-	-0,36	-0,06	0,18	قروض قصيرة الأجل
-	-	-	-1,13	0,06	-	-	-	-	-	-	السهو والخطأ
0.49-	0.39-	0,64	-1,59	-1,08	-2,25	-0,26	-0,61	-	-	-	الميزان الكلي
15.58	3.86	36,99	29,55	17,73	16,94	8,99	6,86	3,65	6,19	7,57	التمويل
15.58-	3.86-	36,99-	-29,55	-17,73	-16,94	-9,25	-7,47	-3,65	-6,19	-7,57	التغير في الاحتياطات الإجمالية
15.25-	2.28-	36,53-	28,27-	17,73-	16,31-	8,88 -	-7,03	-3,39	-6,05	-7,51	إعادة الشراء من الصندوق
0.00	0.00	0,00	0,00	0,00	-0,63	-0,37	-0,44	-0,30	-0,14	-0,10	التغير في التزامات أخرى لبنك الجزائر
0.08-	0.09	-0,46	-1,28	-	-	-	-	0,00	0,00	0,00	الاحتياطات من غير الذهب
162.22	147.22	143,10	110,18	77,78	56,18	43,11	32,92	23,11	17,96	11,90	

المصدر : بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات

الملحق رقم : 04
المشاريع المدرجة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

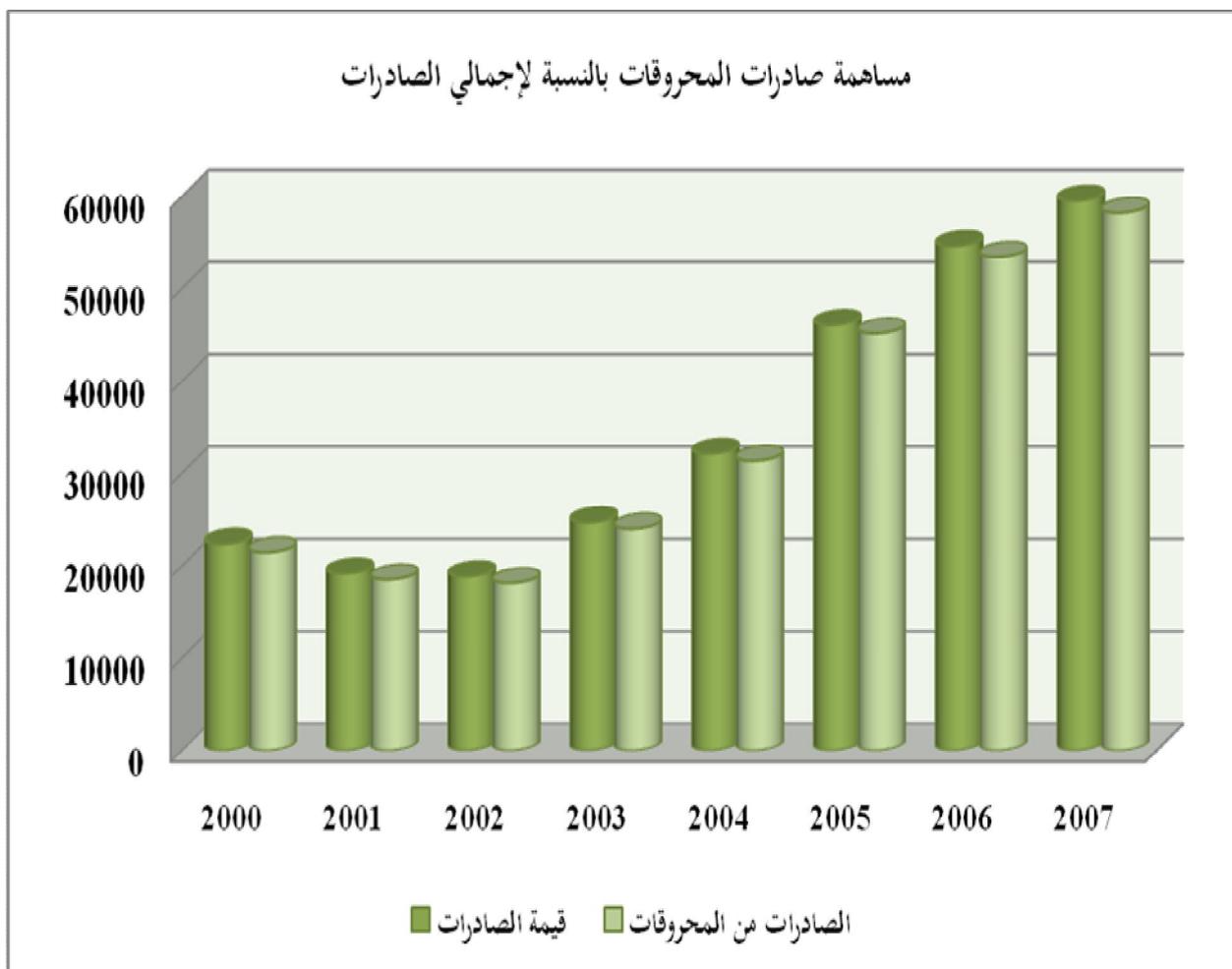
عدد المشاريع المدرجة	القطاعات
6312	الري ، الفلاحة و الصيد البحري
4316	السكن ، العمران و الأشغال العمومية
1349	تربوية ، تكوين مهني ، التعليم العالي و البحث العلمي
1296	هياكل قاعدية ، شبانية و ثقافية
982	أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية
623	إتصالات و صناعة
653	صحة ، بيئة و نقل
223	حماية إجتماعية
200	طاقة و دراسات ميدانية

المصدر : بوفليح نبيل ، مرجع سابق ، ص 106

الملحق رقم : 05
جدول و رسم بياني يبين نسبة صادرات المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية خلال الفترة
ما بين : 2000-2007

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
59518	54613	46001	32083	24612	18827	19132	22301	قيمة الصادرات
58206	53429	45094	31302	23939	18091	18484	21419	الصادرات من المحروقات
97.79	97.83	98.03	97.56	97.26	96.1	96.61	96.04	نسبة صادرات المحروقات

المصدر : مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع



فهرس المحتويات

01 : مقدمة
20 الفصل الأول : سياسة التشغيل في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى الإفتاح الإقتصادي
21 المبحث الأول : مكانة التشغيل من إستراتيجية التنمية في ظل الإقتصاد الموجه
21 المطلب الأول : سياسة التشغيل في إطار مخططات التنمية
24 أولا : سياسة التشغيل في إطار المخطط الثلاثي 1967-1969
27 ثانيا : سياسة التشغيل في إطار المخططات الرباعية 1970-1979
31 ثالثا : سياسة التشغيل في إطار المخططات الخماسية 1980-1989
35	المطلب الثاني : وضعية التشغيل بين سياسة الإصلاحات الذاتية و تداعيات الأزمة الإقتصادية
35 أولا : تأثير سياسة إعادة الهيكلة على التشغيل
37 ثانيا : تداعيات الأزمة الإقتصادية و تراجع معدلات التشغيل
41 المبحث الثاني : سياسة التشغيل في الجزائر في مرحلة الإفتاح الإقتصادي
42 المطلب الأول : تأثير الإصلاحات الإقتصادية على سياسة التشغيل
43 أولا : برامج التثبيت الإقتصادي و سياسة التشغيل
46 ثانيا : برامج التعديل الهيكلي و سياسة التشغيل
50 ثالثا : الخوصصة و سياسة التشغيل
54 المطلب الثاني : اختلالات سوق الشغل في الجزائر : المظاهر و الأسباب
54 أولا : انتشار سوق العمل غير الرسمي
57 ثانيا : انعكاسات النمو الديمغرافي على سوق العمل
59 ثالثا : مخرجات التكوين و سوق العمل

63 خلاصة و استنتاجات الفصل الأول
65 الفصل الأول : برامج التنمية في الجزائر : الدوافع و المضامين
67 المبحث الأول : أسباب و دوافع برامج التنمية في الجزائر
67 المطلب الأول : الوضع العام للدولة قبل انطلاق برامج التنمية
68 أولا : الأوضاع الإقتصادية : التوازن الإقتصادي و معدلات النمو
73 ثانيا : الأوضاع الإجتماعية : المستوى المعيشي و معدلات البطالة
78 ثالثا : الأوضاع السياسية : الوضع الأمني و تغير النخبة الحاكمة
80 المطلب الثاني : برامج التنمية و منطق الدولة الريعية
80 أولا : الدولة الريعية في الجزائر : البحث في المصطلح
82 ثانيا : تراكم الفوائض النفطية و اشكالية التنمية
85 المبحث الثاني : برامج التنمية و الإنعاش الإقتصادي في الجزائر
87 المطلب الأول : برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004
87 أولا : مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي
96 ثانيا : أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على النمو و معدلات البطالة
98 المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
99 أولا : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو
103 ثانيا : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو و معدلات البطالة
107 المطلب الثالث : برنامج توظيف النمو الإقتصادي 2010-2014
107 أولا : مضمون برنامج توظيف النمو الإقتصادي
109 ثانيا : أثر برنامج توظيف النمو الإقتصادي على النمو و معدلات البطالة

111 خلاصة و استنتاجات الفصل الثاني
114 الفصل الثالث : تأثير برامج التنمية على أداء سياسات التشغيل في الجزائر
115 المبحث الأول : ديناميكية سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية
116 المطلب الأول : إدارة سوق الشغل في الجزائر : الفواعل و الآليات
116 أولا : الخريطة المؤسساتية لسوق الشغل في الجزائر
125 ثانيا : سياسات و آليات التشغيل في الجزائر
137 ثالثا : المخطط الوطني لترقية الشغل و مكافحة البطالة
140 المطلب الثاني : تقييم أداء سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية
140 أولا : تقييم أداء سياسات التشغيل القائمة على تنمية المبادرة الفردية
154 ثانيا : تقييم أداء سياسات التشغيل القائمة على دعم العمل المأجور
165 المبحث الثاني : التحديات التي تواجه سياسات التشغيل في الجزائر
166 المطلب الأول : مصير سياسات التشغيل في الجزائر
166 أولا : سياسات التشغيل و الإستقرار الإجتماعي
169 ثانيا : مصير سياسات التشغيل في ظل المنطق الريعي للدولة
174 المطلب الثاني : بدائل تفعيل سياسات التشغيل في الجزائر
174 أولا : سياسات و برامج التشغيل الدولية - برامج الإنتقال من المدرسة إلى العمل
176 ثانيا : رد الاعتبار للقطاع الخاص كشريك لتفعيل سياسات التشغيل في الجزائر

181 ثالثا : القطاع الفلاحي كبديل لخلق الثروة و مناصب الشغل
184 خلاصة و استنتاجات الفصل الثالث
186 الخاتمة
191 قائمة المراجع
201 قائمة الجداول
204 قائمة الملاحق